المكتب العربي للمعارف

نظرة عن كثب

الجماعات الجهادية

د. عبد المنعم عدلي

داعش والتخطيط الاستراتيجي التركي



إشراف علمي

أ.د جهاد عودة

داعش والتخطيط الإستراتيجي التركي

د. عبد المنعم عدلي

أشراف

أ.د. جهاد عودة

الناشر

المكتب العربي للمعارف

عنوان الكتاب : داعش والتخطيط الاستراتيجي التركي
اسم المؤلف : د. عبد المنعم عدلي
تصميم الغلاف : شريف الغالي

الناشر
المكتب العربي للمعارف
٢٦ شارع حسين خضر من شارع عبد العزيز فهمي
ميدان هليوبوليس - مصر الجديدة - القاهرة
تليفون/ فاكس: ٢٦٤٢٣١١٠-٠١٢٨٣٣٢٢٢٧٣
بريد إلكتروني : Malghaly@yahoo.com

الطبعة الأولى ٢٠١٥

رقم الإيداع : ٢٠١٤/٢٣٤٢٣
الترقيم الدولي : I.S.B.N. 978-977-276-806-6

فهرس

مقدمة

تغيرت الإستراتيجية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠٨، فتحولت لإدارة مصالحها في المنطقة؛ لتكون أكثر اعتمادًا على تكوين وخلق الحلفاء، أو العملاء الإقليميين الذين يقومون ويهتمون بأنفسهم، بإنجاز المهام المطلوبة، والخطط المتفق عليها داخل كل دولة وإقليم، بينما تقوم الولايات المتحدة بترويض النظم السياسية القائمة بالدول، والعمل على إضعافها من الخارج بتنفيذ وتفعيل حزم الضغوط الدولية والإقليمية على النظم الحاكمة للدول، سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو عسكرية، وعلى أثر هذا التغيير في الإستراتيجية الأميركية عُدلت الأدوار، وتغيرت الرؤى الإقليمية لكل القوى الإقليمية الفاعلة، ومنها تركيا فتغيرت سياستها الخارجية، ومواقفها تجاه القوة الإقليمية المناوئة أو الحليفة سواء كانت دولاً أو تنظيمات غير رسمية؛ لتتحول العداوة إلى صداقة والعكس.

وقد أعطى هذا التغيير الأميركي الفرصة للقيادة السياسية التركية؛ لتستعيد وتستحضر النزعة الجيوبوليتيكية الإقليمية التاريخية لتركيا، فتعود تركيا العثمانية من الماضي على يد حزب العدالة والتنمية؛ ولتكون داعش هي الوسيلة الأهم لتحقيق تركيا أهدافها الإقليمية في المديين القصير والمتوسط.

وقد تحولت إستراتيجية تركيا في صياغة سياساتها الخارجية نحو دول الجوار بالشرق الأدنى؛ لتكون صراعية هجومية، بدلاً من إستراتيجية صفر مشاكل مع

الجيران، [1] فحالة التوافق الظاهري في العلاقات الإقليمية أو الدولية التركية هي خطوة تكتيكية من تركيا، تسمح لها بالمناورة، وتمكنها من تطوير الصراع

[1]– سعيد عكاشة، محمد عبد القادر، العلاقات التركية – الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام، الأهرام، يوليو ٢٠١٠،

, http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=716899&eid=5303

حيث ورد:

«اتسمت السياسة الخارجية التركية خلال السنوات القليلة الماضية بنهج تصالحى مع كافة دول الجوار، من خلال السعى لإحلال السلام وإنهاء الصراعات فى البيئات الإقليمية المحيطة بتركيا، وفى هذا الإطار يشير وزير الخارجية التركى إلى أن الدبلوماسية الإيجابية التى باتت تنتهجها تركيا تستهدف تحقيق مبدأ «تصفير المشكلات» zero problem فى المحيط الإقليمى التركى، مما يمهد إلى بلوغ المرحلة التالية، والتى تستهدف التعاون الأقصى maximum cooperation. هذه الإستراتيجية أسهمت فى تحسن علاقات تركيا مع الدول المجاورة لها، وكذا الكثير من دول العالم. كما ساعدت فى تهيئة تركيا لاستضافة قمم عالمية للمنظمات الدولية، مثل قمة منتدى المياه العالمى، وقمة البلدان الأقل نموًا، وقمة رابطة دول الكاريبى. كما استضافت محادثات مباشرة وغير مباشرة بين أطراف الصراع في عدة مناطق من الشرق الأوسط إلى أعتاب أوراسيا .()

ومن الأمثلة البارزة أيضًا فى هذا المجال استضافة تركيا للمفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل على مدى أربع جولات، كادت تفضى إلى إعلان مبادئ، والمفاوضات المباشرة بين أفغانستان وباكستان، واستضافة اللقاء الدبلوماسى بين وزيرى خارجية كل من إسرائيل وباكستان. كما شهدت العلاقات التركية – الأفريقية طفرة كبيرة، انطلاقًا من مقولة أوغلو «إن أى دولة تتجاهل أفريقيا لا يمكن أن يكون لها مكانة دولية».

وتوسطت تركيا أيضا بين جورجيا وروسيا، كما احتوت أزمة محتملة بين روسيا والناتو فى البحر الأسود. وسعت لإنهاء مشكلة قضية قبرص مع الاتحاد الأوروبى، حيث دعمت الوحدة بين شطرى الجزيرة القبرصية، كما أولت اهتمامًا ملحوظًا بقضية العراق، من خلال دعم مشاركة السنة فى العملية السياسية، وتفاعلت مع أزمة غزة، وكذلك مع الأزمات اللبنانية، سواء مع إسرائيل، أو على الساحة اللبنانية الداخلية .

وقد أسهم هذا التوجه فى تطور العلاقات التركية مع دمشق وبغداد على نحو غير مسبوق، كما جعل مطار جورجيا الدولى يستخدم كمطار تركى، فضلا عن تحسن العلاقات مع كل من بلغاريا وأرمينيا وألبانيا واليونان. وأسهم أيضًا فى حصول تركيا على مقعد غير دائم فى مجلس الأمن، ومقعد مراقب في الاتحاد الأفريقي، ومنظمة دول الكاريبي، ومنظمة الدول الأمريكية.

لتحقيق أهدافها الجيبوليتيكية، وهذا يتم في ظل وجود قيود دولية شديدة وأزمات إقليمية ممتدة في منطقة الشرق الأدنى بفلسطين وسوريا والعراق وإيران.

فقد عاصر النظام السياسي التركي الحالي منذ عام ٢٠٠٢ حزمًا من الأزمات والصراعات الدموية المستمرة القائمة في قلب منطقة الشرق الأوسط ذات الموارد الإستراتيجية والديموجرافية الهامة عالميًا. وهذه البيئة الإقليمية المضطربة سببها استمرار الصراع الدولي والإقليمي لبسط النفوذ وإحكام السيطرة بالتدخل بالقوة العسكرية؛ لإسقاط النظم أو ممارسة الضغوط والعقوبات السياسية والاقتصادية والمالية والعسكرية، كما سبق ذكره، للتحكم في الدول وتحجيمها والسيطرة على قراراتها الإستراتيجية وإضعافها، الأمر الذي يمكّن في النهاية من إجراء عملية إعادة تقسيم للإقليم، بما يعكس توازنات ومصالح القوة الدولية والإقليمية المعاصرة ونتيجة الصراع بينهما.

ولكن كان هذا التدخل الدولي لتنفيذ عملية التقسيم القسري بالمنطقة منذ غزو العراق مارس ٢٠٠٣، سببًا في إطلاق صراع طائفي ديني إسلامي دموي؛

وعلى الرغم من النجاحات التى حققتها السياسة الخارجية التركية خلال السنوات القليلة الماضية فى إنهاء أغلب الصراعات التى تورطت فيها تركيا خلال العقود الماضية، إلا أن ثمة اتجاهًا واضحًا فى بعض الأدبيات السياسية، يرى أن ثمة تطورات من شأنها أن تبطل نظرية «صفر مشكلات»، وذلك فى ظل توتر العلاقات التركية على جبهتين رئيسيتين مع الأكراد (حزب العمال الكردستانى) من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى .
ويعلق على ذلك أحمد داوود أوغلو بقوله إن نظرية "صفر مشكلات" هى قيمة من ضمن قيم عديدة تؤمن بها السياسة الخارجية التركية، فإن وجدت دولة تتجاهل صنع السلام وتبقى المدنيين تحت الحصار على مدى سنوات، وتقوم بقتل المدنيين ونشطاء السلام فى المياه الدولية، فقيمة «السلام» لا يمكن تجاهلها من أجل «صفر مشكلات» كإستراتيجية تتبعها تركيا؛ لذا فإن إغفال سعى إسرائيل لتقويض فرص إحلال السلام من أجل إنجاح هذه الإستراتيجية غير وارد على الإطلاق بالنسبة للسياسة الخارجية التركية» .

ليكون أساسًا للتقسيم وسببًا له في آنٍ واحدٍ. وهو الأمر الذي ارتد على تركيا؛ ليتحول النظام السياسي التركي من تبني الأيديولوجية العلمانية البحتة أو المطلقة لتعبئة وإدارة موارد وقدرات المجتمع التركي نحو تحقيق مكاسب جيوبوليتيكية إقليمية، إلى استثمار الأيديولوجية الجهادية السنية التي بزغت بربوع دول الجوار في مصر وسوريا والعراق والأردن ولبنان وفلسطين، لتربط بينهم وتعيد الحياة لتركيا العثمانية، فتبنى نظامها السياسي المرجعية الدينية السنية في تخطيطه وتنفيذه لسياستها الخارجية في المنطقة.

«فنجد وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو يؤكد ما كان ينفيه دائمًا من:(سعيه إلى عثمانية جديدة، يكون لتركيا فيها الدور القائد).
وذلك في حديثه إلى صحيفة واشنطن بوست الأميركية بديسمبر ٢٠١٠، وكانت وثائق ويكيليكس التي تم تسريبها قبل ذلك التاريخ وصفت داود أوغلو:(بأنه يرى أنقرة مركزًا للعالم، وبأنه يحمل خيالات العثمانية الجديدة الإسلامية). وقد قال أيضا في حديثه: (إن بريطانيا أسست الكومنولث مع مستعمراتها السابقة، فلماذا لا تكرر تركيا زعامتها في الأراضي العثمانية السابقة في البلقان والشرق الأوسط وآسيا الوسطى؟)». [٢]

وكان ذلك التحول بدا بوضوح في مايو ٢٠١٠ بموقعة أسطول الحرية ١ بقيادة تركيا، وهي الموقعة التي أزاحت عبء العلاقات التركية الإسرائيلية من على كاهل النظام السياسي التركي لصالح مد النفوذ التركي إلى شعوب الدول الإسلامية والعربية بالمنطقة، والذي كان يتطلع إلى الدولة البطل التي تقف في مواجهة الطغيان الإسرائيلي ومن منطلق ديني إسلامي. ولم يكن النظام السياسي

---

[2] – http://www.ancme.net/articles/477, 10/12/2010

التركي بالسذاجة للتضحية «بالعلاقات الإسرائيلية التي كان يرتبط بها، ويتعاون معها لسنوات طويلة استراتيجيًا»[3] في مواجهة التهديدات الإقليمية الواردة من سوريا والعراق، حيثُ إن إسقاط النظام السوري والمصري وتقسيم العراق وتحجيم الأكراد أصبحت مهمة الإسلاميين السنة، وهي حلقة صراعية يفضل أن تبتعد عن دائرتها إسرائيل، فهي لا تخصها، وإنما ترتبط «بالجذور التاريخية

3- سعيد عكاشة، محمد عبد القادر، مرجع سابق،
حيث ورد « قد اندفعت تركيا بشكل كبير نحو توسع علاقتها بإسرائيل، والتى يؤرخ لها بإعلان تركيا عقب مؤتمر مدريد رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إلى مستوى السفارة. وفى نوفمبر سنة ١٩٩٣ زار وزير الخارجية التركية حكمت سيتين إسرائيل، ووقع مع نظيره الإسرائيلى مذكرة تفاهم لتوسيع التعاون بين البلدين فى العديد من المجالات. وفى العام التالى زارت رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيللر إسرائيل، وتلتها زيارة أخرى عام ١٩٩٦ قام بها رئيس الجمهورية التركى سليمان ديمريل، وقام شيمون بيريس، وزير خارجية إسرائيل آنذاك، ومعه رئيس الدولة عيزرا وايزمان، برد الزيارة فى العام نفسه.
ومع كثافة الزيارات المتبادلة بين مسئولى البلدين تم التوقيع على عدد من الاتفاقات، كان من بينها اتفاق للتنسيق العسكرى الطويل الأمد عام ١٩٩٦، واتفاق آخر لتبادل الخبرات التكنولوجية ومعها اتفاق لتحديث طائرات فانتوم F-4 يمتلكها سلاح الجو التركى. كما ازدادت الزيارات المتبادلة عام ١٩٩٧ سواء على مستوى المسؤولين السياسيين أو العسكريين فى البلدين، ولكن تبقى زيارات المسؤولين العسكريين وعلى مستوى رفيع هى الأبرز، حيث زار "إيتان بن إلياهو"، قائد سلاح الجو الإسرائيلى، أنقرة فى أغسطس ١٩٩٧ للاتفاق على تفاصيل مناورات مشتركة بين البلدين بمشاركة أمريكية فى مطلع عام ١٩٩٨، وتلتها زيارة رئيس الأركان الإسرائيلى ليفيكين شاحاك لتركيا فى أكتوبر من العام نفسه. أحدثت "الهجمة" التركية لتوسيع العلاقات مع إسرائيل حالة ارتباك بين النخبة الحاكمة فى إسرائيل، فبعد سنوات طويلة من الاعتياد على علاقات سرية كان يمكن إدارتها بدون إثارة المشاكل فى الداخل أو فى مناطق أخرى حيوية لإسرائيل فى محيطها الخارجى، أصبح حرص الأتراك على الإعلان عن تفاصيل العلاقة مع إسرائيل أمرًا مثيرًا للإزعاج. وقد أثار بعض المحللين الإسرائيليين هذه القضية بعد أن رأوا أن التعاون العسكرى العلنى والواسع النطاق بين إسرائيل وتركيا ربما يشكل تهديدًا لعلاقات إسرائيل بدول أخرى أبدت بالفعل قلقًا من هذه الزاوية مثل مصر وروسيا.» .

التركية»، [4] وبالتالي تركيا هي أولى برعاية هذا الصراع الإقليمي، وفي النهاية ستحصل كل من تركيا وإسرائيل على عوائدهما من التقسيم الإقليمي.

وعلى المستوى الإقليمي كان انحسار موجة صعود التنظيم الإخواني، والتي بدأت في مصر في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، من أسباب زيادة أهمية وجود تنظيم داعش بالنسبة إلى تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية. حيثُ انحسرت أحلام تركيا العثمانية؛ لتتركز في استعادة الأراضي التركية المتنازل عنها في العراق وسوريا منذ نهاية الدولة العثمانية، والحد من خطر إقامة الدولة الكردية على حساب الأراضي التركية، وكانت داعش هي الوسيلة الأهم لتحقيق ذلك.

وكانت أحلام أردوغان الإقليمية أن يُشرف على مشروع التقسيم الإقليمي بواسطة استبدال النظم السياسية التقليدية الحاكمة بطائفية دينية سنية حاكمة، وبدعم ورعاية تركية، حيثُ إن تركيا المكان المناسب؛ لتلتقي فيه هذه القوة الجديدة؛ ولتتفق وتنسق الجهود، وتنطلق منها؛ لتتوزع على أماكنها. فتركيا تمثل مدير مشروع التقسيم الإقليمي Reginal Project Manager (RPM)، أو الوكيل الإقليمي المسؤول عن تنفيذ المشروع، والتكليف بالمشروع تم من قبل الشركاء الأساسيين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وبالاستعانة بالحلفاء الإقليميين. ولكن تم إفشال هذا المشروع الإقليمي من قبل تحالف الشعب

4- أحمد داود أوغلو، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، العمق الإستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدوحة، قطر، الدار العربية للناشرين، مركز الجزيرة للدراسات، ط٢ ٢٠١١، ص٢٣.

حيث ورد " تركيا هي دولة قومية حديثة قامت علي ميراث الدولة العثمانية، احدي الامبراطوريات التاريخية الثامنية (بريطانيا وروسيا والنمسا وهنغاريا وفرنسا وألمانيا والصين واليابان) ذات القوميات المتعددة، والتي خضعت لسيطرتها مناطق ارو – آسيوية ".

والجيش المصري المدعومين بالتحالف الإقليمي الخليجي الدولي، الذي ضم كلاً من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية والكويت وروسيا.

وفي هذا الخصوص يقول محمد جبريل رئيس الحكومة الثورة الليبية «لعل كثيرين يعرفون اليوم أنه بدءًا من ٢٠٠٧ كان هناك تغيّر حقيقي -في الإستراتيجية الأميركية تجاه ما يصفونه هم بالإرهاب الإسلامي أو التطرف الإسلامي. فبدلاً من مواجهته بدأ الحديث عن احتوائه، حتى إنهم يدعونها بظاهرة التحول من C إلى C، من Confrontation إلى Containment، من المواجهة إلى الاحتواء. ثم ظهر تقرير راند كوربورايشن ليؤكد هذه الظاهرة. راند كوربورايشن كانت تقول إن المستقبل هو لتيار الإسلام السياسي، ولا بد من استغلاله والتحالف معه لاحتواء التطرف الإسلامي. ولعله بسبب هذا التغيّر في التوجه الإستراتيجي الأميركي، بدأت مظاهر تدفق كبير لعناصر كثيرة من عناصر التطرف الإسلامي إلى المنطقة، تحت سمع الولايات المتحدة والأطراف الأخرى الغربية مثل فرنسا وبريطانيا، وبصرها. فكان هذا التدفق مسموحًا به بل ومرغوبًا فيه ومشجّعًا عليه تجاه ليبيا وسورية.

ربما كانت لدى الولايات المتحدة، من وجهة نظرها، فرصة حقيقية لتجميع هذه العناصر من مناطق العالم، ثم احتوائها من طريق ما يُعرف بالاعتدال الإسلامي ممثلاً في الإخوان المسلمين. وعندما لم يصل الإخوان إلى الحكم في ليبيا، ثم تغيّر الأمر في مصر بتنحية محمد مرسي، بدأ الآن المأزق الحقيقي: أن كثيرين من هذه العناصر أصبحوا موجودين في المنطقة مهددين لأوروبا، وفي الوقت ذاته، المشروع الذي كان مرغوبًا فيه لدى الولايات المتحدة لم يُكتَب له النجاح.

بالتالي، هناك الآن ورطة حقيقية أمام الغرب وأميركا في كيفية التعامل مع هذه العناصر». [5]

وبذلك تحولت إستراتيجية تركيا أو منهجيتها في التنفيذ سريعًا لاستثمار بديل آخر سني جاهز للحركة موجود في المنطقة بين العراق وسوريا، يمكنه إحداث تأثير قوي وسريع، فيتم تنفيذ التقسيم الأساسي للمنطقة، وأيضًا تضمن به تركيا ما تريد تحقيقه من أهداف جيوبوليتيكية، باستعادة الموصل والقضاء على المشكلة الكردية.

وهو الدور الذي يقوم به باقتدار الآن تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق والشام «داعش»، حيثُ تتوارد الأخبار عن علاقة التحالف الإستراتيجي القوية بين داعش وتركيا. فتركيا حليفة للولايات المتحدة الأميركية، وهناك علاقة ومصلحة أميركية تركية مشتركة في وجود داعش الفعال بالعراق وسوريا، فالولايات المتحدة الأميركية يهمها التخلص من الرابطة السورية الإيرانية لمصلحة إسرائيل، فإضعاف إيران وسوريا يمهد للتخلص من حزب الله في لبنان، وأن نقل المقاومة الفلسطينية للوصول إلى اتفاق ترضية سلمي مع إسرائيل ينهي الصراع العربي الفلسطيني في عهد الرئيس أوباما. كما أن إضعاف كل من سوريا وتحجيم إيران هو من مصلحة تركيا؛ لأنه سيساهم في تحقيق أهدافها الجيبوليتيكية من استعادة الموصل والقضاء واحتواء تاريخي للمشكلة الكردية داخل أراضيها بتحقيق حسم في سوريا والعراق لصالحها.

---

[5] – http://alhayat.com/Articles/618696-النموذج-حارس-أردوغان--جبريل/ التركي-أكد-لي-مراراً--أن-الدولة-لا-دين-لها--مصر-قلبت-المعادلة-وحركة-السيسي-أصابت-جوهر-المشروع-الأميركي----الإخواني--%٢٨٦%٢٩, 12/2/2014

فتكتيكيًا تحارب داعش النظام السوري والأكراد في شمال سوريا، وتحارب الحكومة الشيعية العراقية والأكراد العراقيين. وبذلك يتحقق الضغط على الحكومة العراقية لتحقيق التعليمات الأميركية، وهذا ما تم فعلاً بتغيير نور المالكي الشيعي من رئاسة الحكومة العراقية لتهدئة السنة والأكراد. مع استمرار عملية إضعاف النظام السوري.

إلا أن داعش انقسمت على نفسها، وتعدل نشاطها خارج السياق المحدد والمخطط له، وتدخلت روسيا بقوة في الصراع الإقليمي، وبدأت المفاوضات النووية مع إيران تأخذ مسارات أكثر حسمًا، وبدا تغير أو تحول دولي تجاه إستراتيجية إسقاط النظام السوري بالبناء تجاه التمهيد لحلول سياسية، فبدا التضارب بين التوجهات الإستراتيجية والمصالح الأميركية والأوروبية والتركية، وأعلنت جولات من المساومات والطلبات الإستراتيجية والسياسية بين حلفاء الأمس، وأصبحت المشكلة من يرث مكتسبات داعش الآن بعد التخلص منها. وهل سترضى تركيا بأقل من القضاء على حزب العمال الكردستاني؛ حتى تنفصل في علاقاتها عن داعش.

وتسعى الدراسة لبيان كيف تم الارتباط بين المصالح التركية إقليميًا، ووجود تنظيم داعش الإرهابي بشكل فعال في سوريا والعراق، وكيف تطورت هذه العلاقة كنموذج يبين سلوك الدولة، والتي هي وحدة التحليل الأساسية والأصيلة في العلاقات الدولية في توظيف فاعل من غير الدول، مخلق بشكل استثنائي إقليميًا بهدف تحقيق مصالح الدولة في سياق تفاعلها صراعيًا في النظام الإقليمي والدولي، ثم التعرف على الأسباب والآليات التي تدفع للتحول في سلوك الدولة؛ لينعكس في اتجاه القضاء على قوة هذه الظاهرة الاستثنائية.

وتفترض الدراسة أنه كلما كان اعتماد الدولة في تحقيق مصالحها الذاتية يرتبط بانخراطها بشكل أساسي بالتزام أو اتفاق دولي؛ فإن توجهاتها وارتباطاتها الإستراتيجية إقليميًا يمكن تغيرها في المدى القصير.

ويتم تقسيم الدراسة إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول بعنوان: **أثر البعد الجيوبوليتيكي على السياسة الخارجية التركية**

القسم الثاني بعنوان: **الدور المخابراتي التركي في دعم داعش**

الفصل الأول

أثر البعد الجيوبولوتيكي على السياسة الخارجية التركية

تؤثر عوامل متعددة على سلوك الدولة الخارجي، ويستلزم الأمر لفهم وتوقع سلوك الدولة الخارجي أن يتم دراسة وتحليل العوامل الداخلية والخارجية التي تحكم هذا السلوك.

ويمكن حصر العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية التركية في تحليل وعرض للبعدين الجيوبوليتيكي والجيوإستراتيجي. فالأول يهتم بجغرافية العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأمنية وتطورها عبر الزمن، وهي مكونات أساسية تحكم القرار الإستراتيجي الخارجي للدولة، أما الثاني فهو يهتم بجغرافية عوامل قوة الدولة وتطورها وتحركها في محيطها الإقليمي والدولي لتحقيق رؤية وأهداف الجماعة الإستراتيجية الحاكمة للدولة.

توجد عدة ارتباطات جيوبوليتيكية للتوجه الخارجي التركي. فنجد لتركيا مصالح وعلاقات ممتدة ومتجذرة في مناطق الشرق الأدنى، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، والقارة الأوروبية، ومناطق القوقاز، نظرًا لدقة وأهمية موقعها الاستراتيجي، فهي منطقة أو مساحة اتصال فاصل بين القوى الأوروبية والقوى الآسيوية وعلى رأسها روسيا، كما أن موقعها يؤثر ويتأثر بالحركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التبادلية بين دول منطقة الشرق الأدنى والخليج العربي ودول الشرق الأوسط مثل (سوريا ولبنان والأردن وإسرائيل وفلسطين والعراق ومصر والمملكة العربية السعودية وإيران و...) وبين دول

أوروبا وأفريقيا. كما أن هذا الموقع الدقيق جعلها محلاً لعبور وانتقال الموارد، وما يرتبط بها من صراعات بين القوى الدولية في المناطق الإقليمية المحيطة بها. وهذا التشابك والتداخل الجيوبوليتيكي ينعكس دائمًا بقوة على الإدراك السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي التركي، مما يستلزم أخذه في الاعتبار عند محاولة فهم وتفسير السياسة الخارجية التركية تجاه أي ظاهرة أو متغير إقليمي أو دولي؛ وإلا ستكون نتيجة الدراسة مضللة، أو ستبدو السياسات التركية غامضة أو مترددة أو متناقضة.

ولذلك ورد أن «ديناميات مراجعة تركية ذاتية شاملة للدور المخابراتى التركى، تمت على المستوى السياسى والاقتصادي والأمنى، من قبل مؤسسات تركية داخلية وخارجية للربط مع التطورات الدراماتيكية والإستراتيجية الإقليمية والدولية المعاصرة. وتتم هذه المراجعات من قبل أطر ومؤسسات حزب العدالة والتنمية الحاكم فى أنقرة، مع تنميط بحثها المؤسسى داخل مؤسسات الدولة التركية بأطيافها السياسية المختلفة، بما فيها قوى المعارضة فى البرلمان التركى، وكذلك فى إطار مجلس الأمن القومى التركى، مع بحث ما آلت إليه عملية إعادة إنتاج أدوار إقليمية جديدة لتركيا، وذات محددات تكتيكية وآفاق إستراتيجية؛ لينشط جهاز المخابرات التركى فى مناطق مهمة، تعتبر ضمن الرؤية الأمنية الإستراتيجية للمخابرات التركية جزءًا من الأمن القومى التركى، وبالتالى من المجال الحيوى التركى تاريخيًّا وطبيعيًّا، ونظرًا لأنه فى الواقع يصعب على أنقرة اتخاذ مسافة بعيدة فى الحياد أو التنحى جانبًا بسياستها الخارجية عن محيطها الإقليمى والدولى، فإنه يجب إحداث تحول نوعى ووظيفى دوري فى عمل جهاز المخابرات التركى. ونظرًا للخبرة والمهنية العالية على امتداد الزمن أصبح الجهاز المخابراتى فى تركيا، يعمل كفرع خارجي للعديد من أجهزة الأمن والمخابرات الإقليمية والدولية، في مجتمعات المخابرات الدولية».

١- الخلفية التاريخية للبعد الجيوبوليتيكي (الخلافة الإسلامية)

تمثل فكرة احتكار الخلافة الإسلامية فى القرن السادس عشر الميلادى فى عهد السلطان سليم الأول الوازع الدينى، الذى قامت عليه الإمبراطورية التركية العثمانية، التى امتدت أذرعها من آسيا الصغرى إلى وسط أوروبا وجنوبًا منطقة الشام والعراق والجزيرة العربية ومصر وشمال أفريقيا، وذلك بعد عدة جولات وصراعات وغزوات تاريخية امتدت منذ عام ١٢٩٩، فى مواجهات متصلة مع ممالك أوروبا وآسيا الصغرى والجزيرة العربية وأرض الشام والعراق ومصر وشمال أفريقيا. وقد استمرت الخلافة الإسلامية التركية تحكم دولاً أو إمارات منطقة الشرق الأدنى ضمن حدودها الممتدة، حتى قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى، والتى انتهت باقتسام بريطانيا وفرنسا وروسيا لمناطق النفوذ التركى، وكان الإعلان الروسى عن اتفاقية سايكس بيكو التى عقدت في عام ١٩١٦، إعلانًا عن الحكم بنهاية الإمبراطورية التركية وتفكيكها.

وكان نتيجة هذا الامتداد الجيوبوليتيكى الهادف لاحتكار موارد والسيطرة على ممرات التجارة العالمية بين الشرق والغرب فى مواجهة الإمبراطوريات المتزامنة معها فى سيطرتها على المناطق الإقليمية فى العالم، أن نشأت وتولدت العداءات والمصالح التاريخية بين العرق التركى والأعراق العربية والفارسية والأوروبية والروسية، كما تجذر الصراع السني الشيعي في عهدها.[٦] وأيضًا

---

6 – http://ar.wikipedia.org/wiki/الدولة_العثمانية#cite_note-.D8.B3.D9.84.D9.8A.D9.851-58,

حيث ورد " دخلت الخلافة الإسلامية التركية في مواجهات مسلحة مع المد الشيعي وأنصاره (الصفويين) في المنطقة التى تشغلها الدولة الإيرانية الآن، وكان السلطان سليم يهدف إلى السيطرة على طرق التجارة بين الشرق والغرب، والتوسع على حساب القوى فى المشرق، والقضاء على المد الشيعى، وتوحيد الأمصار الإسلامية الأخرى حتى تكون يدًا واحدة فى مواجهة أوروبا، وخاصة بعد سقوط الأندلس وقيام البرتغاليين بالتحالف مع الصفويين وإنشائهم لمستعمرات فى بعض المواقع في جنوب العالم الإسلامي. وكان الشيعة المقيمون فى آسيا الصغرى قد ثاروا على الدولة العثمانية اعتمادًا على تأييد الصفويين، فأخضع سليم هذه الثورة وعمد إلى اضطهاد الشيعة، فذهب ضحية هذه السياسة أربعون ألفًا منهم، ثم انبرى لقتال الشاه، فالتقى الفريقان في سهل چالديران والتحما في معركة كبيرة كان النصر فيها لصالح

كان لاحتكار الأتراك لمنصب الخلافة الإسلامية فى ظل سيطرة وقهر سياسى وعسكرى وإداري واقتصادي وثقافى إمبراطورى أثر فى توليد منافسة وعداء إسلامى تاريخي بين تركيا والدول العربية وإيران وبين الإسلام والمسيحية من ناحية أخرى.

وعندما ضعفت تركيا وانتهت إمبراطوريتها وزال خطرها بالنسبة للدول الكبرى الغربية فى أوروبا وروسيا، كان النظام الدولى المتعدد الأقطاب انتهى من طور التكوين على مستوى الدول، وبدأ على أثره تفعيل نظام الأحلاف والمحاور، والذي واكب انطلاق الحرب العالمية الأولى، ثم الثانية.

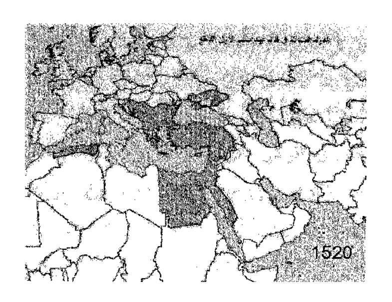
وقد استغلت الأجيال السياسية والإستراتيجية، التي حكمت تركيا خلال الحربين العالميتين خبرتها وميراثها في إدارة سياساتها الخارجية والعسكرية، ومستغلة ما بقي لها من نفوذ أو كروت إمبراطورية، للعب على ميزان توازن القوى الدولي المعاصر، فاختارت «الدولة العثمانية» أن تدخل الحرب إلى جانب معسكر دول المحور، أي ألمانيا والنمسا وبلغاريا، بعد أن فقد العثمانيون الأمل في محاولات التقارب مع بريطانيا وفرنسا، وفشلوا في الحصول على قروض عاجلة منهما لدعم الخزينة، وكانت الدولة العثمانية قد عزلت سياسيًا بعد حروب البلقان وإيطاليا؛ فلم يكن لهم سوى خيار التقارب مع ألمانيا التي رأت مصلحتها في «الانتشار نحو الشرق». وفي 10 أغسطس سنة 1914م، دخلت الدولة العثمانية الحرب بشكل فعليّ، بعد أن سمحت لبارجتين ألمانيتين كانتا تطوفان البحر المتوسط، بعبور مضيق الدردنيل نحو البحر الأسود هربًا من مطاردة السفن البريطانية، وخطا الباب العالي خطوة هامة باتجاه الاشتراك

السلطان سليم، وفرّ الشاه ناجيًا بحياته، أما سليم فتقدم إلى تبريز عاصمة خصمه الصفوي، فاستولى عليها ورجع عائدًا إلى بلاده. "

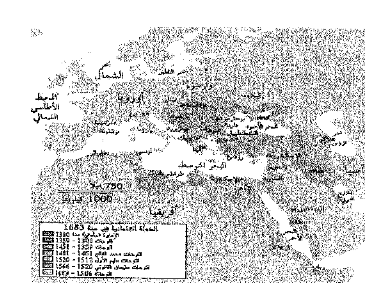
بالحرب، حيثُ أعلن الصدر الأعظم إلغاء الامتيازات الأجنبية، ملبيًا بذلك أحد المطالب الرئيسية للقوميين الأتراك، ثم اتخذ خطوة أخرى في طريق التحدي بإغلاقه المضايق بوجه الملاحة التجارية، كما ألغى مكاتب البريد الأجنبية وجميع السلطات القضائية غير العثمانية، بعثت الانتصارات الألمانية الخاطفة على الجبهة الروسية الأمل في نفوس الاتحاديين، بشأن إمكانية استعادة الأراضي العثمانية المفقودة لصالح روسيا المهزومة، فهاجم الأسطول العثماني الموانئ الروسية في البحر الأسود، وقد شكّل ذلك أمرًا واقعًا زجّ بالدولة العثمانية في الحرب، فأعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية، واقتدت بها كل من بريطانيا وفرنسا، وردّ السلطان محمد الخامس بإعلان الحرب، ودعا المسلمين إلى الجهاد، إلا أن ذلك لم يتحقق، فأغلب مسلمي العالم كانوا يرزحون تحت نير الاستعمار البريطاني أو الفرنسي، وكانت السلطات الاستعمارية قد جندت بعضًا منهم أيضًا في جيوشها. وخاضت الجيوش العثمانية الحرب على جبهات متعددة من دون استعداد كامل، فعلى الجبهة الروسية مُنيت الحملة العثمانية بهزيمة فادحة، حيثُ فتك القتال والصقيع والوباء بتسعين ألف جندي عثماني، وفي الجنوب نزل البريطانيون في الفاو على الخليج العربي واستولوا على العراق، أما عملية قناة السويس فجرت قبل الموعد المحدد، وفيها اتفق العثمانيون مع المصريين على قتال البريطانيين، لكنها أسفرت عن هزيمة العثمانيين، وأودت بحياة الكثيرين دون طائل. وقام أسطول الحلفاء بمهاجمة مضيق الدردنيل في خطوة للاستيلاء على الآستانة وإخراج الدولة العثمانية من الحرب، وإمداد الجبهة الروسية، لكن هذا الأسطول الضخم عجز عن اجتياز المضيق، وهزم العثمانيون طاقمه هزيمة كبيرة في معركة بريّة، كانت النجاح الوحيد لهم في مقابل سلسلة من الإخفاقات، وبرز في هذه المعركة القائد مصطفى كمال.

وأثيرت أثناء المعارك، التي اندلعت على الجبهة الشرقية وهجوم الحلفاء في الدردنيل وغاليبولي، قضية الأرمن مرة أخرى؛ إذ قام الاتحاديون بنقل سكان المناطق الأرمينية في ولايات الشرق وكيليكيا والأناضول الغربية إلى بلاد الشام، بهدف تأمين حياة السكان المدنيين وحماية القوات المسلحة من خيانة محتملة من جانب العناصر الموالية لروسيا. وكان بعض الأرمن قد تطوعوا في الجيش الروسي، وقتلوا عددًا من السكان المسلمين في الأناضول الشرقية، ونتيجة لذلك تعرّض المرحلون لعمليات تعذيب وقتل فيما أصبح يُعرف باسم «مذابح الأرمن». بعد فشل الحملة العثمانية على مصر، جرت اتصالات سريّة بين البريطانيين في مصر وشريف مكة حسين بن علي الهاشمي، وبعض الزعماء العرب، وتمّ الاتفاق بين الفريقين على أن يثور العرب على الأتراك، وينضموا إلى الحلفاء مقابل وعد من هؤلاء بمنح العرب الاستقلال وإعادة الخلافة إليهم. وتنفيذًا لهذا الاتفاق أعلن شريف مكة حسين في يونيو سنة 1916م الثورة العربية على الأتراك، فأخرجهم من الحجاز، وأرسل قوّاته شمالاً بقيادة ولديه فيصل وعبد الله لتشارك القوات البريطانية في السيطرة على بلاد الشام. وفي غضون ذلك سُحقت المقاومة البلغارية في البلقان، مما أرغم حكومة صوفيا على طلب الهدنة، فأدرك الباب العالي خطورة الموقف؛ لأن الحرب أضحت قريبة من الأراضي التركية، ويمكن للعدو أن يتغلغل بحريّة في تراقيا الشرقية ويزحف حتى أبواب الآستانة، فأبرم العثمانيون معاهدة مودروس مع الحلفاء، خرجوا بموجبها من الحرب»[٧].

[7] -http://ar.wikipedia.org/wiki/الدولة_العثمانية,



الدولة العثمانية عند نهاية عهد السلطان سليم الأول سنة ١٥٢٠.[٨]



الدولة العثمانية في سنة ١٦٨٣ [٩]

---

[8]-http://ar.wikipedia.org
الدولة العثمانية/#mediaviewer/File:Territorial_changes_of_the_Ottoma
n_Empire_1520_ar.jpg,

ويتضح من تاريخ الدولة العثمانية أنها إمبراطورية، اعتُمد في كل مراحل بنائها على خوض الصراعات والحروب بشكل متصل؛ بهدف توسيع مساحة الإمبراطورية الإسلامية، وهو الأمر الذي استمر ثلاثة قرون حتى أمكن للقوى الكبرى الحديثة القضاء عليها.

وقد حلّ التيار القومي محل التيار الديني الإسلامي؛ ليكون أساسًا لوجود واستمرار الدولة التركية في الوجود. وقد كان هذا طبيعيًا في وقتها؛ حيثُ إن الأساس الديني توسعي بطبعه، ولا وطن له، ولا سقف لحركته وامتداده، بينما القومية لها حدودها ولها شروط ديموجرافية يجب استيفاؤها أو توافرها على الأرض أولاً حتى يمكن الحركة والتوسع الجغرافي.

وكان هذا التغيير طبيعيًا ووجوبيًا في الفكر السياسي التركي، لأن الإمبراطورية أضحت إلى زوال قسري، وأصبح التمسك بها أو استمرار المقاومة مع انحسار مصادر القوة وانتهائها، معناه النهاية المؤكدة لوجود الدولة التركية في النظام الدولي. لذلك كانت فكرة بعث القومية التركية أو الدفاع عن وجودها واستمرارها هي طوق النجاة للإبقاء على الحد الأدنى من الأراضي التركية والشعب التركي في شكل الدولة في خضم عمليات إعادة الهيكلة المحمومة لشكل وحجم الدول، التي كانت تتم في قارة أوربا وآسيا وأفريقيا لحساب الدول الكبرى الجديدة.

وقد لجأ السياسيون الأتراك المعارضون للحكم الإمبراطوري العثماني وبدعم من الدول الغربية، في تزكية العامل القومي التركي وتصعيده سياسيًا، وقد تغلغل

---

9 -http://ar.wikipedia.org/wiki/الدولة_العثمانية#mediaviewer/File:OttomanEmpireIn1683_ar.png,

هذا الفكر القومي في العقيدة والإدراك العسكري التركي، وهي الفئة من المجتمع التركي، التي كان يتم الاعتماد عليها دائمًا وبشكل أساسي ومهم في تنفيذ الخطط الإمبراطورية لنخب تحقيق أحلام الإمبراطورية في العالم. [١٠] ولكن كانت نهاية العصر الإمبراطوري التركي على يد العسكريين الأتراك، حيثُ سيطروا في النهاية على حكم البلاد على يد مصطفى كمال أتاتورك الرجل العسكري والممثل للمؤسسة العسكرية في عام ١٩٢٣، حيثُ ألغى الخلافة وطرد السلطان عبد المجيد من البلاد؛ لتسقط الدولة العثمانية فعليًا بعد أن استمرت لما يقرب من ٦٠٠ سنة، وانهارت معها الخلافة الإسلامية بعد أن استمرت ما يزيد على ألف سنة. وقام بسنّ القوانين الأساسية التي انطلقت بالحاضر التركي الجديد بعيدًا عن

---

[10] -http://ar.wikipedia.org/wiki/الدولة_العثمانية,مرجع سابق

حيث ورد «كانت الأفكار القومية قد تغلغلت بشكل كبير فى جسم الدولة العثمانية أواخر عهد السلطان عبد الحميد الثانى، وأنشأ الداعون لهذه المفاهيم المؤسسات والجمعيات التى تحمل أفكارهم، وكان من أهم هذه الجمعيات جمعية تركيا الفتاة، التى تأسست فى باريس، وكان لها فروع أخرى فى برلين، وفى أنحاء الدولة العثمانية فى سالونيك والآستانة، واستطاعت أن تضع لها قدمًا فى الجيش العثمانى، وكان لها جناح عسكرى عرف بتنظيم الاتحاد العثمانى، وكان لها جناح مدنى هو الانتظام والترقى، واتفق الفريقان أن تكون جمعيتهم باسم" الاتحاد والترقى."[129] وامتد نفوذ الاتحاد والترقى فى الدولة، فضم إليه الكثير من ضباط الفيلق الأول المسيطر على الآستانة، وكذلك الفيلقين الثانى والثالث المرابطين فى الولايات العثمانية الباقية فى أوروبا . وقد حاول السلطان عبد الحميد مقاومة هذه الجمعيات، فنادى وتمسك بفكرة الجامعة الإسلامية، لكنه فشل أمامهم، خصوصًا بعد أن سيطروا على أكثر الجيش فرض الاتحاديون على السلطان إعلان دستور جديد للبلاد يخلف الدستور الأول أو "القانون الأساسى" الذى أعلنه سنة 1876م، فذعن لمطلبهم وأعلن الدستور، فسيطر الاتحاديون على معظم مقاعد المجالس النيابية، ووجدوا أن السلطان سيكون عائقًا فى تحقيق أهدافهم، فعزلوه وولوا أخاه محمد الخامس مكانه .... وبعد أن أصبح مصطفى كمال سيد الموقف، وقّع معاهدة لوزان مع الحلفاء في عام ١٩٢٣ التي تنازل بمقتضاها عن باقي الأراضي العثمانية غير التركية» .

أفكار ورؤى الخلافة والأحلام الإمبراطورية؛ لتكون جمهورية تركيا دولة حديثة، تواكب مواصفات الدول الأوربية الحديثة ذات السيادة.

وتحتل هذه المساحة المتبقية من الدولة التركية والإمبراطورية العثمانية منطقة إستراتيجية هامة في وسط أوربا؛ لتربط بين أوروبا وآسيا الصغرى، وتقبع على منطقة الشرق الأدنى من الشمال تتحكم في مواردها المائية الهامة وحركة الانتقال للأفراد والموارد الإستراتيجية والأسلحة بين القارات الثلاث القديمة.

٢- تطور النظام السياسي التركي وعلاقاته بداعش

مرّ النظام السياسي التركي بعد انتهاء الخلافة الإسلامية في تطوره بعدة مراحل، يمكن تلخيصها في أنه بدأ بسيطرة الجيش على الحياة السياسية من خلال تحكمه في السلطة التنفيذية والتشريعية، حيثُ احتكر الحكم الحزب الجمهوري التركي الوحيد في البلاد في عهد كمال أتاتورك، الذي كان رئيسًا للجيش والدولة والحزب الجمهوري الحاكم، ولكن بعد وفاة كمال أتاتورك عام ١٩٣٨ انفصلت قيادة الجيش عن القيادة السياسية، وبدأت تقل قبضة الجيش في تحكمها بالنظام السياسي للدولة، وظهرت التعددية الحزبية؛ حيثُ تكوّن الحزب الديمقراطي كحزب معارض منذ عام ١٩٤٦، ثم ما لبث أن تحول؛ ليكون هو الحزب الحاكم عام ١٩٥٠ ليعيد مظاهر الحكم الإسلامي، مما أكسبه شعبية هائلة في المجتمع التركي، ولكن ازدادت على أثر ذلك الاضطرابات الأهلية والصراعات السياسية بين العلمانيين والإسلاميين، وانعكس ذلك بالسالب على الاستقرار السياسي والاقتصاد التركي، مما أثار ردود فعل عكسية لدى القيادات العسكرية؛ لتقوم بمجموعة متتالية من الانقلابات العسكرية، ولكن في كل

مرحلة تالية للانقلاب كانت تزداد قوة التيار الإسلامي بزيادة قدرته التنظيمية واتساع مدى تغلغله وانتشاره في مؤسسات وأجهزة الدولة؛ حتى تمكن من الوصول إلى سدة الحكم عام ١٩٩٦ بواسطة حزب الرفاه، وحيث «كان المحور الأساسي لنشوء تيار الإسلام السياسي في تركيا هو نجم الدين أربكان، الذي قاد منذ أواسط سبعينيات القرن العشرين عددًا من الأحزاب ذات الطابع الإسلامي والتي واجهت النفوذ الكمالي، الأمر الذي أدى إلى حظر هذه الأحزاب الواحد تلو الآخر. وتعد تجربة حزب الرفاه هي أنضج تجربة من تجارب الأحزاب التي أسسها نجم الدين أربكان وعددٌ من أصدقائه، وهو الحزب الأول الذي يصل إلى السلطة عام ١٩٩٦، معلنًا أهدافًا ومبادئ واضحة تنسجم مع البنية الثقافية للشعب التركي، وتبتعد عن الأفكار الكمالية العلمانية بشكل واضح» [١١].

ثم تأسس حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية عام ٢٠٠٢ من رحم حزب الرفاه، وكان نتيجة نجاحه في اكتساب قواعد شعبية واسعة بسبب سياسته الإصلاحية الاقتصادية والمجتمعية الناجحة، أن استمر في الحكم سواء على مستوى رئاسة الدولة أو السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية وحتى الآن. وهو الأمر الذي انعكس على السياسة الخارجية التركية في علاقاتها الإقليمية والدولية، وبالنسبة لمواقفها بخصوص أزمات الجوار الإقليمي المتعددة في تلك الفترة الزمنية.

---

[11]- http://www.syriasc.net-إصدارات-المركز/٢٥٧-النظام-السياسي-في-تركيا/ نظام-الحكم---المؤسسات ,

إلا أن هذا الحكم الاحتكاري للسلطة أثار القوى المعارضة الداخلية؛ لتنشأ سلسلة من المواجهات بين النظام السياسي وهذه القوى المعارضة، بسبب ممارساتهم وأنشطتهم المعارضة، وهي المواجهات التي انتهت لصالح حزب العدالة والتنمية وإلى الآن. فتم في عام ٢٠٠٩ إجهاض محاولة للانقلاب يقودها تنظيم يسمى «بشبكة أرجينيكون»، وهي شبكة تشير تقارير متعددة إلى علاقتها بالمنظومة الاستخبارية الأميركية، التي أنشئت في مراحل الحرب الباردة، أصبحت أضعف من أن تشكل رأس حربة للتأثير في الحياة السياسية في تركيا، وعلى قرارات الحكومة فيها. وبذلك حذت تركيا حذو الكثير من الدول الأوربية في التخلص من الشبكات والمنظمات التي كانت تدار من قبل المخابرات الأميركية، كمنظمة «الغلاديو» الإيطالية، و«الغال» الإسبانية و«المشروع ٢٦» في سويسرا، وغيرها من المنظمات التي كان يعتمد عليها في تنفيذ السياسات الاستخبارية في الدول الأوربية وتركيا. وبذلك نجح حزب العدالة والتنمية الحاكم في توفير الاستقرار للحكومة التركية التي تفرغت لتحقيق الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية وتحسين حياة ودخل الفرد التركي، الأمر الذي انعكس أيضًا على قدرة الدولة التركية لاتخاذها سياساتٍ مستقلة إلى حدٍ كبير عن التبعية الغربية..... ولكن تشكل تيار موازٍ للدولة يسمى جماعة «الخدمة»، يحاول إدارة المفاصل الأساسية للحكم بعيدًا عن الواجهة السياسية ودون الخوض في اللعبة الحزبية التركية، بعد أن تستكمل بحسب توجيهات زعيمها السيطرة على مراكز القوة ومفاصل الدولة الأساسية. وذلك بالتعاون مع أطرافٍ إقليمية ودولية، للتأثير في الحكومة التركية من داخلها من خلال التغلغل في مفاصلها الأساسية، وتنفيذ سياساتٍ تخدم هذه الأطراف الدولية بعد النجاح الكبير لحزب العدالة والتنمية في بناء قاعدة شعبية كبيرة وتحقيق نجاحات اقتصادية، وانتهاج

سياسة خارجية جعلت من تركيا وقادتها نموذجًا شعبيًا يحتذى به في المنطقة. إلا أن نجاح حزب العدالة والتنمية في اكتساح الانتخابات البلدية صيف ٢٠١٤، في أوج الهجمة الإعلامية الداخلية المدعومة خارجيًا عليه، شكل خطوة أولى نحو تحجيم أثر وتأثير الكيان الموازي تمهيدًا للقضاء عليه بعد الانتخابات الرئاسية».[١٢]

ومما سبق يتضح أن العلاقة بين النظام السياسي والجيش، أصبحت في عهد حزب العدالة والتنمية مستقرة ولصالح النظام السياسي، خاصة بعد أن حصر الدستور التركي في عام ٢٠١٤ دور الجيش في حماية الدولة والمجتمع والعملية السياسية من الأخطار الخارجية فقط؛ ليضمن النظام السياسي أن يكون الجيش بعيدًا عن الاشتراك في الصراعات السياسية.

ومؤخرًا وافق البرلمان التركي على مشروع قانون يُجيز للجيش التركي التدخل ضد تنظيم داعش في كل من سوريا والعراق، كما أبدت تركيا استعدادها للانضمام إلى الائتلاف العسكري بقيادة الولايات المتحدة لمقاتلة التنظيم الإرهابي المتهم بارتكاب مجازر وفظاعات، لكن الحكومة لم تحدد وسائل تدخلها. وهو الأمر الذي يُعيد إلى الأذهان آليات العلاقة بين النظام السياسي والجيش التركي، التي أقامت الدولة العثمانية على مدى ٦٠٠ عام متصلة، وذلك في خطوة تمهد للبدء في عسكرة السياسة الخارجية التركية إقليميًا. وهو الدور الذي تلتقي فيه مصالح النظام السياسي التركي الحالي؛ ليكون قائدًا ونموذجًا إقليميًا لتحقيق مصالح الدولة في بيئتها الإقليمية والدولية، مع الاحتفاظ بالتوازن الداخلي بين كل من المؤسسة السياسية والعسكرية، وأن تكون المؤسسة السياسية

12- المرج السابق

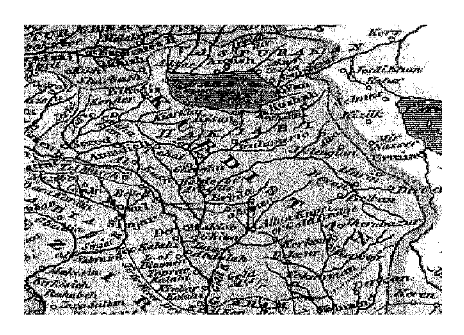
صاحبة القرار الإستراتيجي لتفعيل قدرات المؤسسية العسكرية؛ وفقًا لرؤية النظام السياسي، بما يدعم قوة النظام السياسي الديمقراطي التركي ذي المرجعية الإسلامية، ولا يهدد وجود واستقرار النظام السياسي. [١٣]

«وكانت تركيا قد أحجمت عن الاشتراك مع التحالف الدولي، الذي كوّنته الولايات المتحدة الأميركية للقضاء على داعش. بحجة عدم تعريض مجموعة الأسرى الأتراك لدى تنظيم داعش في العراق، والذي قام بأسرهم عند احتلال القنصلية التركية في الموصل وبعد أن تم إنزال العلم التركي عن المبنى، وكان عدد الأسرى مئة تركي بينهم ٤٩ دبلوماسيًا مع عائلاتهم رهائن. إلا أن المخابرات التركية نجحت في الإفراج عن الأسرى الأتراك وكان، ولكن تقدمت الحكومة التركية بعدها بمجموعة طلبات إلى الولايات المتحدة الأميركية؛ حتى يمكنها أن تغير سياساتها نحو تنظيم داعش، وتساهم مع التحالف الدولي في القضاء عليه، وهذه الطلبات تهدف إلى تحقيق المصالح التركية في سوريا والعراق؛ حيثُ طالبت بإسقاط النظام السوري وفرض حظر جوي على سوريا، وإقامة منطقة عازلة في الأراضي السورية على الحدود التركية، وهي منطقة أصلاً يقطنها الأكراد السوريون والأتراك، بدعوى جعلها منطقة مدنية يتدفق عليها المهجرون السوريون وإخلائها من المظاهر والتدخلات العسكرية؛ لتضمن بها عدم خضوع أو شغل هذه المنطقة للأكراد السوريين المطالبين بالانفصال عن تركيا، والذين تحالفوا مع نظام بشار الأسد ضد تركيا، بعد استعادة نظام بشار الأسد لقوته، أو بعد سقوط نظام بشار الأسد في النهاية، الأمر الذي سيخلق دولة جديدة غير صديقة لتركيا، يمكنها أن ترتبط بأكراد العراق وإيران؛ لتكوين

[13] -http://www.24.ae/article/108357 /مصادر-تركية-موافقة-البرلمان-لا-تعني-انضمامنا-إلى-التحالف-ضدّ-داعش.aspx

دولة كردية كبرى ستحزم الحدود التركية، وتقطع جزءًا من الأراضي التركية، وبذلك تكون تهديدًا لأمن تركيا، وتنتقص من مصالحها الإقليمية»، [١٤] أو على الأقل ستفقد ما غنمته من فرصة بتحالفها مع الأكراد العراقيين، وحصولها على البترول العراقي بشكل غير رسمي ومباشر من الأكراد العراقيين.

وفي نفس السياق نجد أنه من مصلحة تركيا أن تقوم داعش بالقضاء على المجتمع الكردي وإضعافه في سوريا؛ لأنه يمثل امتدادًا للمجتمع الكردي التركي العراقي والإيراني.

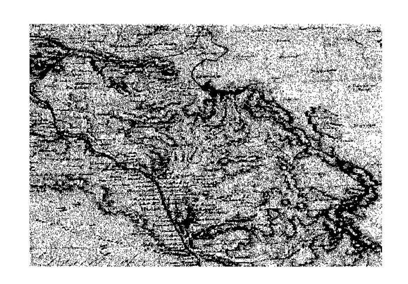


خريطة من عام ١٨١١ تظهر كردستان باللون الأصفر، وتشمل مناطق من جنوب شرق تركيا وشمال غرب إيران وشمال شرق العراق، ولا تشمل أي أراضٍ سورية [١٥]

---

[14] -http://www.lebanonfiles.com/news/782245,

[15]_ http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86#mediaviewer/File:Darton,_William._Turkey_in_Asia._1811_(I).jpg,



خريطة من عام ١٨١٣ تظهر كردستان باللون الزهري، وتشمل مناطق من جنوب شرق تركيا وشمال غرب إيران وشمال شرق العراق، والحد الغربي لها هو الخط الواصل بين شرق جزيرة ابن عمر وشرق الموصل وشرق تكريت التي يتجه عندها شرقًا ثم شمالاً شرقًا إلى داخل إيران [١٦]

وهي تمثل ضربات أخرى موجهة لحزب العمل الكردستاني، ونجد أنه على أثر هذه الأحداث انهارت الهدنة المعلنة بين تركيا والحزب الكردستاني منذ مارس عام ٢٠١٣، بسبب قصف المقاتلات التركية مقرات وأهدافًا حيوية للحزب الكردستاني في دغليجا في محافظة هكاري ذات الغالبية الكردية على الحدود العراقية، وذلك بعد عدة أيام من الاضطرابات والتظاهرات الكردية في كل أنحاء تركيا، والتي أدت إلى وقوع ٣٤ قتيلاً ومئات المصابين من الأكراد غير

16_ http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86#mediaviewer/File:Pinkerton,_John._Turkey_in_Asia._1813_(J).jpg,

الخسائر والأضرار المادية. وقد اندلعت المظاهرات بسبب رفض الحكومة التركية تقديم مساعدات عسكرية لمدينة كوباني (عين العرب)، التي يسكنها الأكراد في سوريا.

كما يرى المحللون أنه من مصلحة تركيا إقامة دولة سنية في العراق وسوريا، ترتبط بالنظام السياسي السني التركي؛ لتضمن نفوذًا ودورًا في إعادة هيكلة منطقة الشرق الأدنى، وهذا الكيان سيكون موازيًا ومكملاً لها في سوريا والعراق، مما يعني القضاء على التحالف أو الرابطة الإقليمية بين النظام السوري والنظام الإيراني سياسيًا ودينيًا شيعيًا. كما أنه من المهم أن يكون هذه الدولة أو الكيان الإقليمي السني الجديد يدين بالولاء أو الامتنان للنظام التركي بدلاً من أن يكون بينهما عداء أو تنافس.[١٧]

وكانت الولايات المتحدة الأميركية قد هاجمت الحكومة التركية بسبب امتناعها عن دعم جهود التحالف الدولي في القضاء على داعش، باتهامها بأنها ضمن حلفائها في منطقة الشرق الأوسط، الذين كانوا سببًا في صعود التنظيمات الإرهابية ودعمها، وعلى رأسها تنظيم داعش؛ لتتحول إلى خطر يهدد الدول والنظم الإقليمية والدولية، بسبب مشاركاتهم في تمويلها وتسليحها وعدم السماح بسرعة تقديم المساعدات للمعارضة السورية ضد نظام بشار الأسد، مما أطال مدة بقاء النظام وإتاحة الفرصة لتنظيم داعش للاصطدام بقوة المعارضة السورية المعتدلة دينيًا، وتقليل فعاليتها في إسقاط النظام السوري. حيث صرح جون بايدن نائب الرئيس الأميركي في خطاب حول السياسة الأميركية في الشرق الأوسط بجامعة هارفارد (أن مشكلتنا الكبرى كانت حلفاءنا في المنطقة...

17- http://www.assafir.com/Article/356191/MostRead, 19/6/2014

الأتراك أصدقاء لنا وكذلك السعودية والمقيمون في الإمارات العربية المتحدة وغيرها، لكن همهم الوحيد كان إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد؛ لذلك شنوا حربًا بالوكالة بين السنة والشيعة، وقدموا مئات الملايين من الدولارات وعشرات آلاف الأطنان من الأسلحة إلى كل الذين يقبلون بمقاتلة الأسد).[١٨]

وتمثل موقعة هجوم داعش على مدينة كوباني أو عين العرب مثالاً آخر على الإصرار التركي لاستغلال داعش في القضاء على المشكلة الكردية الرابضة في الأراضي السورية، وهو ما يعزز التحليلات السياسية بالعلاقة الإستراتيجية بين داعش والنظام السياسي والعسكري التركي.

فقد وصفت الخارجية الأميركية، يوم ٢٠١٤/١٠/٧، معركة كوباني – عين العرب الممتدة منذ أسبوعين، ويتابعها العالم مباشرة على شاشات التليفزيون بالمرعبة، واعتبرت أن هذه المدينة السورية الكردية الحدودية مع تركيا، يجب ألا تسقط بأيدي تنظيم داعش. حيث ذكرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية جنيفر بساكي فيما يخص المحادثات الهاتفية، التي تمت على مدار يومين بين وزير الخارجية الأميركي جون كيري ورئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو «إن الجميع يعتبر متابعة ما يحدث في كوباني بشكل مباشر أمرًا مرعبًا، وأنه لا أحد بالطبع يريد رؤية كوباني تسقط». في حين أعرب زميلها في البيت الأبيض جوش أرنست عن القلق الشديد حيال مصير المدنيين. وتابعت بساكي «أن هدفنا الأول هو منع داعش من تكوين ملاذات آمنة».[١٩]

---

[18] – http://it.com/new/192880-biden-isis-us-allies/, 3/10/2014

[19] –http://www.elwatannews.com/news/details/572015,

وكانت داعش قد اقتحمت كوباني الكردية على خط الحدود السورية التركية، وحاولت الاستيلاء عليها فعلاً يوم ٢٠١٤/١٠/٧، ومازالت تدور معركة شرسة بشوارعها بين قوات تنظيم داعش المدجج بالأسلحة الثقيلة وبين أفراد المقاومة الكردية بالمدينة، إن استيلاء داعش على كل المدينة سيمثل نقلة نوعية في تطوير داعش لدولتها وتوسيعها مداها الجغرافي على كل الحدود السورية التركية، ويفرغ المنطقة الكردية السورية من محتواها الشعبي، سواء بقتل الأكراد أو طردهم إلى تركيا والعراق.

والنجاح في تنفيذ هذه الخطوة يمثل في الأهمية قيام داعش بالاستيلاء على مدينة الموصل العراقية ويرتبط بها، فمن المعروف أنه بعد معاهدة لوزان [٢٠]

---

[20] -http://ar.wikipedia.org/wikكردستان/ ,

معلومات عن معاهدة لوزان " معاهدة لوزان وتعرف أحياناً باسم "معاهدة لوزان الثانية" (تم توقيعها في ٢٤ يوليو/تموز ١٩٢٣) كانت معاهدة للسلام ووقعت في لوزان، سويسرا تم على إثرها تسوية وضع الأناضول وتراقيا الشرقية (القسم الأوروبي من تركيا حاليًا) في الدولة العثمانية وذلك بإبطال معاهدة سيفر التي وقعتها الدولة العثمانية كنتيجة لحرب الاستقلال التركية بين قوات حلفاء الحرب العالمية الأولى والجمعية الوطنية العليا في تركيا (الحركة القومية التركية) بقيادة مصطفى كمال أتاتورك . قادت المعاهدة إلى اعتراف دولي بجمهورية تركيا التي ورثت الإمبراطورية العثمانية .حددت المعاهدة حدود عدة بلدان مثلاً اليونان وبلغاريا وتركيا والمشرق العربي. تنازلت فيها تركيا عن مطالبها بجزر دوديكانيسيا وقبرص ومصر والسودان والعراق وسوريا ، كما تنازلت تركيا عن امتيازاتها في ليبيا التي حددت في الفقرة ١٠ من معاهدة أوشي بين الدولة العثمانية ومملكة إيطاليا في ١٩١٢ (كامل الفقرة ٢٢ في معاهدة لوزان ١٩٢٣). في المقابل، أعيد ترسيم الحدود مع سوريا بما يشمل ضم أراض سورية واسعة إلى تركيا، وتضم من الغرب إلى الشرق مدن ومناطق مرسين وطرسوس وقيليقية وأضنة وعنتاب وكلس ومرعش واورفة وحران ودياربكروماردين ونصيبين وجزيرة ابن عمر .عرفت هذه المناطق باسم الأقاليم السورية الشمالية. وجدير بالذكر أن معاهدة لوزان نصت على أن تتعهد أنقرة بمنح معظم سكان تركيا الحماية التامة والكاملة، ومنح الحريات دون تمييز، من غير أن

المنعقدة في عام ١٩٢٣، تنازلت تركيا عن مدينة الموصل للعراق منذ عام ١٩٢٦، حيث أكد أوغلو في تصريح له «أنه بإعادة قراءة اتفاقية عام ١٩٢٦ التي تخلت بموجبها أنقرة عن الموصل وكركوك للعراق، فإنه من حق تركيا استرجاع الموصول وكركوك؛ إذا قررت واشنطن تقسيم العراق؛ لأن الأتراك تركوا الموصل وكركوك لدولة عراقية موحدة» [٢١]

ويمكن التعرف أكثر على أهمية استيلاء داعش على كوباني بالنسبة لتركيا من التحليل التالي الذي قدمه جنكيز تشاندار حيث كتب قائلاً: [٢٢]

«دقت وسائل الإعلام الكردية في الأيام الأخيرة ناقوس الخطر المحدق ببلدة (كوباني) التي تُعرف في العربية باسم (عين العرب)، وهي في مقابل منطقة (صُروتش) التركية، ويتم الوصول إليها عن طريق المنفذ الحدودي» مرشد بينار، وتقع كوباني في الأراضي السورية، أو فيما يعرف لدى الأكراد بسروجاوا، أي كردستان الغربية، وهي تتوسط الأقاليم الثلاثة التي أسسها حزب

ترد أية إشارة للكرد فيها، كما لم تجر الإشارة إلى معاهدة سيفر، وعدّ الكرد هذه المعاهدة ضربةً قاسية ضد مستقبلهم ومحطمة لآمالهم. وبذلك يتحمل الحلفاء المسؤولية الأخلاقية الكاملة تجاه الشعب الكردي وتجاه حرمانهم من وطنهم القومي الحر والمستقل. وأدى كل ذلك إلى ازدياد المشكلة الكردية تعقيداً، بعد أن أصبح الشعب الكردي موزعًا عمليًا وقانونيًا بين أربع دول، لتزداد معاناته؛ وليبدأ فصل جديد من فصول علاقته بالدول الجديدة طغى عليها التوتر والعنف، الذي لم يجد حتى اليوم حلولاً عادلة، فيما بدأت الأحزاب والقوى القومية الكردية تتشكل؛ لكي تقود النضال والكفاح من أجل حق تقرير المصير.

[21] -http://almosilim.net/node/50876

[22]- جنكيز تشاندار، "مهاجمة داعش لكوباني .. والمشكلة الكردية في تركيا"،

http://www.almelafalturki.com/?p=6898،

الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD)، وهي موطن صالح مسلم الرئيس المشارك للحزب. وتتميز كوباني عن الإقليمين الآخرين في روجاوا بأن مصطلح ثورة روجاوا ظهر فيها أولاً في يوليو/ تموز ٢٠١٢، وهو الاسم الذي أطلقته الحركة السياسية الكردية على التغييرات الحاصلة في روجاوا؛ حيثُ كانت هذه المنطقة ساحة التطبيق لأطروحة عبد الله أوجلان: الديمقراطية والاستقلال الذاتي.

إلا أن كوباني الآن هي محط أنظار تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي (داعش)، الذي بدأ بتحركاته في منطقة تل أبيض السورية الواقعة في مقابل آكجه قلعة التركية، وتوجه نحو الغرب للسيطرة على كوباني. وقد سيطر داعش على ٢١ قرية كردية على طول ٣٥ كيلومترًا من المسافة بين تل أبيض وكوباني، والتي تقدر بنحو ٧٠ كيلومترًا، فغدت كوباني في مواجهة حصار داعش.

إن سقوط كوباني يعني سقوط قلعة ثورة روجاوا، وسيطرة داعش على طول الشريط الحدودي التركي– السوري بين تل أبيض وكاركاميش، وبالتالي سقوط عفرين الإقليم الكردي الواقع في أقصى الغرب، يكون أسهل، وتزيد داعش من ضغطها على حلب.

وكان واهاكن كشيشيان الحلبي نشر في صحيفة «آجوس» مقالاً ذكر فيه أن داعش اقترب من مركز مدينة حلب، وأفاد في العنوان الرئيسي أنه اقترب من الحي الأرمني، وكانت الصحيفة نشرت خريطة خط الاشتباكات في حلب داعمة لما ذكره واهاكن كشيشيان.

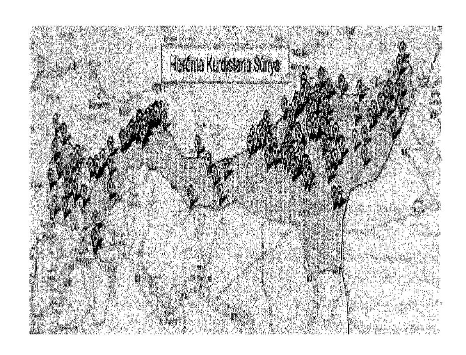
وفيما يتعلق بداعش لا بد من الإشارة إلى الأهمية العسكرية والسياسية لمحاولات السيطرة على كوباني، في الوقت الذي تتجه فيه الأنظار إلى الموصل وأربيل، ولهذا تدق الحركة السياسية الكردية نواقيس الخطر منذ أيام داعيةً إلى الحذر بشأن كوباني وطالبةً الدعم الدولي.

وقد ذكَّر صلاح الدين دميرطاش الرئيس المشارك لحزب الشعوب الديمقراطية في تصريحات لـــوكالة دوغان للأنباء بما قاله رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو: (لن نسمح بهذا القرار الاعتباطي، وسنفعل ما بوسعنا لإبطاله)، حين أراد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي إعلان الاستقلال الذاتي في روجاوا، والآن ننتظر من رئيس الوزراء نفسه أو من رئيس الجمهورية تصريحًا مماثلاً حول داعش، الذي يريد إعلان دولة الخلافة، فهل يستطيع أن يقول: لن نقف مكتوفي الأيدي، في حين يستعد داعش لإعلان الخلافة الإسلامية؟ فهل سيبدي استياءه تجاه داعش كما فعل مع الأكراد؟

وهذه هي مشكلة حزب العدالة والتنمية في سوريا، والتي تعدُّ أحد أهم الأسباب التي أفلست السياسة التركية الخارجية في أزمة سوريا: منع إعلان الاستقلال الذاتي للأكراد، حيثُ إن هذا الاستقلال قد يكون مثالاً للقوميات الأخرى في تركيا مستقبلاً.

وبعبارة أدق فإن تركيا تحاول منع إعلان الاستقلال الذاتي في روجاوا من قبل الأكراد المتعاونين مع الحركة السياسية الكردية، وهل كان سيُشعر بهذا القلق لو كان مسعود البارزاني هو من يقف وراء أكراد سوريا؟ الجواب عن هذا السؤال ليس سهلاً.

ومن الواضح أن أنقرة ليست متحمسة تجاه الاستقلال الذاتي في روجاوا على يد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وإعطاء الضوء الأخضر من أنقرة للجماعات السلفية المختلفة ليس من أجل محاربتهم لبشار فقط، فهي تحارب الأكراد المقيمين في المناطق، التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بالقرب من الحدود التركية.



خريطة مستقبلية لإقليم كرد سوريا [٢٣]

---

23 – http://www.alarabiya.net/articles/2012/12/30/257825.html, 30/12/2012

حيث ورد «رسم مركز دراسات يتخذ من مدينة بون الألمانية مقراً له، خريطة جغرافية لما سماه بـــإقليم كردستان سوريا في المنطقة التي يشكل الكرد أغلبية سكان مدنها شمال سوريا.

وتبدأ حدود الإقليم الكردي، حسب الخريطة التي أعدها مركز ياسا الكردي للدراسات والاستشارات القانونية، من قرية عين ديوار التابعة لمدينة ديريك في محافظة الحسكة في أقصى شمال شرقي سوريا، وتمتد بمحاذاة الحدود التركية لتصل إلى أقصى الشمال الغربي

عند لواء إسكندرون.

وتظهر الخريطة مدن الشمال السوري الرئيسة، مثل ديريك، رميلان، تربه سبيه، قامشلو، عامودا، الحسكة، سري كانيه، كوباني، عفرين، ونسبة كل قومية فيها من كرد وعرب وآشوريين مسيحيين، حيث يختلط السكان في المدن الرئيسية بينما يعيشون بشكل منفصل في القرى.

ولم تحدد الخريطة مساحة الإقليم ولا امتداده، تاركة ذلك للمرحلة الثانية التي تستوجب دراسات دقيقة غير ممكنة حالياً بسبب الوضع الأمني، ولكن في كل الأحوال تبدو مساحة الإقليم أكبر من مساحة لبنان.

<u>خريطة تترجم الطموح السياسي</u>

إلى ذلك، قال رئيس مركز ياسا ، الحقوقي جيان بدرخان، في حديث لموقع "الكردية نيوز" الإخباري : (ان الخريطة تتناقض مع التقسيم الإداري للدولة السورية، لكنها تتوافق مع الوجود الكردي الحالي في مناطق يقطنونها منذ قرون).

ويبلغ عدد كرد سوريا حسب ياسا ٣ ملايين أغلبهم يعيشون في مدن الشمال السوري، يشاركهم أقليات عربية ومسيحية.

ويوضح بدرخان : (أن أعداد العرب ضئيلة في المدن الكردية، وهم على عدة أنواع، فمنهم الموظفون وعائلاتهم الذين استقدمهم النظام من مدن الداخل، والعرب المغمورون، إضافة إلى أبناء العشائر الذين عاشوا في المنطقة منذ عقود طويلة، كذلك المسيحيون وهم من السكان الأصليين للإقليم الكردي).

وفيما إذا كانت الخريطة تعكس مشروعاً سياسياً كرديًا مستقبليًا، أجاب بدرخان : (إن الكرد يطالبون باللامركزية السياسية، وهذه الخريطة تمثل الإقليم الذي تخضع إدارته للكرد مع مشاركة المسيحيين والعرب الأصليين في ذلك والتركمان في بعض القرى التي يتواجدون فيها غرب الفرات.).

وأضاف الحقوقي الكردي، جيان بدرخان، تعليقاً على تسمية خريطة بإقليم كردستان سوريا : (أن للكرد وجودًا قوميًا في سوريا لا يمكن إنكاره أو غض النظر عنه، لكن هذا لا يضر بالتعايش السلمي ضمن دولة سوريا، ولقد قرر الكرد السوريون ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم ضمن دولة سوريا، وهذا القرار يتم احترامه من قبل الكرد في أجزاء كردستان الأخرى ويلقى قبولاً دوليًا، كما أن المعارضة السورية متفقة أيضًا مع الكرد في حق إدارة مناطقهم، لكن الخلاف هو على شكل هذه الإدارة).

<u>مبالغة ربط المدن الكردية</u>

أي أن حكومة العدالة والتنمية تغاضت عن الجماعات السلفية المختلفة، كجبهة النصرة وأحرار الشام وغيرهما؛ للحيلولة دون الاستقلال الذاتي للأكراد. وطبعًا داعش من بين هذه الجماعات السلفية المستمرة في تحركاتها إلى الآن كما ترى الحركة السياسية الكردية.

ولاحظوا ما قاله صلاح الدين دميرطاش لمراسل وكالة دوغان للأنباء، وهو يكشف النقاب عن الدعم التركي لداعش: (الحقيقة أن تركيا لا توجه خطابًا لاذعًا لداعش، بل تتفادى انتقاده، والتذرع بالرهائن من أجل ذلك ليس إلا ذرًا للرماد في العيون).

والكل أصبح يتساءل عما إذا كانت تركيا هي التي سلمت هؤلاء الرهائن لداعش؛ كي يكونوا ورقة في يدها؛ لتتجنب دورًا في عملية ضد داعش؟ هناك

ومقارنة مع الخرائط السابقة، تنطوي الخريطة على مبالغة ربط مدن محافظة الحسكة "قامشلو وسري كانيه" مع مدن تابعة للرقة كوباني ومحافظة حلب –عفرين، حيث تتقطع المناطق الكردية عن بعضها لمسافة ٤٠ كم تقريباً.

ويرد رئيس مركز ياسا جيان بدرخان على ذلك بالقول : (لم يتم الربط بين تلك المدن، بل نحن أمام امتداد طبيعي للمناطق الكردية، رغم ممارسات النظام الحالي بتغيير ديمغرافية الإقليم الكردي عبر مشروع الإحصاء والحزام العربي وسحب الجنسية السورية من الكرد في مناطق الجزيرة بشكل خاص وتهجيرهم إلى الخارج أو إلى الباطن السوري وجلب العرب إلى الإقليم الكردي، ومن أشهرهم عرب الغمر).

وتقول الدراسات التاريخية إن الكرد قدموا تضحيات كبرى لسوريا، وساهموا بكل ثوراتها منذ بدء معارك التحرير ضد العثمانيين، وحتى الاستقلال من الفرنسيين، ويذكرون أسماء كردية منها يوسف العظمة وإبراهيم هنانو.

وكان الكرد السوريون قد حصلوا على حقهم في إقامة دولتهم في مناطق تواجدهم عبر اتفاقية سيفر بين الحلفاء والعثمانيين عام ١٩٢٠، إلا أن توقيع اتفاقية جديدة عُرفت بمعاهدة لوزان أطاحت بحلمهم القومي بعد أن تجاهل الحلفاء مطلبهم نزولاً عند رغبة الأتراك وحصولهم على دول ناشئة من بينها سوريا والعراق».

ادعاءات جادة ومناقشات كثيرة في هذا الخصوص، فعدم انضمام تركيا إلى التحالف المناهض لداعش، وعدم دعمها للأكراد المناهضين لداعش يثير كثيرًا من الشكوك والتساؤلات، فلتكذِّب الحكومة كما تشاء الادعاءات التي تتهمها بدعم داعش، وهي بذلك أيضًا تدعم داعش بشكل غير مباشر، فمجرد سكوتها عن داعش هو دعم له، ناهيكم عن إمداده بالسلاح بواسطة القطارات والسيارات والشاحنات.

وقد أجرى صلاح الدين دميرطاش مكالمة هاتفية مع قناة (Sterk TV) ونقلت وسائل إعلام الحركة السياسية الكردية مقتطفات من هذه المكالمة، التي أفاد فيها دميرطاش أن هناك تسهيلات هائلة في إيصال الدعم اللوجستي والمقاتلين والأسلحة إلى داعش عبر الحدود التركية، وأشار إلى أن داعش يحاول منذ وقت طويل إسقاط كوباني من خلال الكثير من عصاباته المجهزة بالأسلحة الثقيلة.

لقد فتح رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو الحدود التركية أمام الأكراد الفارين من هجمات داعش على كوباني، وهذا عمل جيد وسليم، وقد دعم حزب الشعب الجمهوري هذا القرار، لكن الحركة السياسية الكردية قرأت ما بين سطور هذا القرار، حيثُ عبر دميرطاش عن ذلك بقوله: «هذه معناه أننا جاهزون فقط لاستقبال اللاجئين القادمين من هناك، كما يعني السماح لداعش بضربهم كي يرحلوا إلى هنا للإقامة، وهذا التصرف من قبل رئيس الوزراء داود أوغلو لا يمنح لداعش إلا مزيدًا من الجرأة ولا يخيفها، وقوله: (وجهنا التعليمات للمحافظين بأن يستقبلوا كل اللاجئين القادمين عبر الحدود)، بما يعني الاعتراف بسيادة داعش وسياسة القتل الجماعي التي يرتكبها. وكذلك مخاطبة

الناس هناك بقوله: (اهربوا اهربوا فحدودنا مفتوحة لكم، واتركوا بلادكم لداعش.).

أما هل يُفهم قرار داود أوغلو على هذا النحو؟ فموضوع آخر، لكن هذا الكلام يؤكد أن هناك مشكلةً حقيقية بين الحركة السياسية الكردية والحكومة حول روجاوا وداعش، علمًا بأنه عُقدت في أنقرة اجتماعاتٌ أمنية انضمّت إليها القوات المسلحة بأعلى المستويات للبحث في إمكانية إنشاء منطقة عازلة في سوريا، وكان مراد كارايلان وصف، قبل عدة أيام، هذه الخطوة بأنها تهدف إلى (الاحتلال التركي لروجاوا وإنهاء الإدارة الكردية فيها)، وصرح بأن خطوة كهذه كفيلة بإنهاء عملية السلام بين الأكراد والحكومة.

ويبدو أن حكومة العدالة والتنمية ستدخل في أزمة مع الأكراد، بالإضافة إلى أزمة داعش أمام العالم الغربي والرأي العام التركي».

ويمثل طلب الحكومة التركية من البرلمان التركي بالموافقة على تنفيذ أعمال عسكرية في العراق والشام، بعد شوط من المداولات والضغوط الدولية لتحفيز تركيا على تقديم مساهمات جادة للسماح للتحالف الدول بقيادة الولايات المتحدة الأميركية في تنفيذ عمليات تدخل عسكري بسوريا بشكل خاص مستفيدة من الأراضي التركية والقواعد الأميركية بتركيا. وبالتالي نكون أمام مباراة إستراتيجية تنفذها الحكومة التركية والجيش التركي والمخابرات التركية بحرفية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من خلال هذه التدخلات الدولية في الشأن السوري، سواء في سوريا أو العراق أو إيران.

حيثُ صرح نائب الرئيس التركي بولنت أرينتش: (بأن الغرب يضغط على أنقرة للسماح له بعبور القوات الغربية والعربية من أراضيه؛ لشن الغارات الجوية ضد التنظيم المتطرف والسماح للطائرات الأميركية بشن غارات من قاعدة إنجرليك الجوية. وقد تشارك تركيا كذلك بإرسال قواتها للانضمام إلى الهجمات ضد التنظيم المتطرف. وأن جميع الخيارات مطروحة على الطاولة دون أن يكشف عن تفاصيل، ونحن حكومة حاسمة. ونحن ندرك ما يدور حول تركيا).

وفي سياق متصل قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان: (إن تركيا ستحارب تنظيم الدولة الإسلامية - داعش والجماعات الإرهابية الأخرى في المنطقة، إلا أن تركيا ستلتزم بهدفها وهو الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد. وأن تركيا ستقاتل بفاعلية تنظيم الدولة الإسلامية وكل المنظمات الإرهابية الأخرى في المنطقة. ستكون هذه هي أولويتنا دائمًا.. وأننا سنواصل أيضا إعطاء الأولوية للإطاحة بالنظام السوري والمساعدة في حماية وحدة الأراضي السورية والتشجيع على نظام حكومي دستوري وبرلماني يشمل كل المواطنين.).

وتمتد حدود تركيا مع العراق وسوريا لمسافة ١٢٠٠ كيلومتر، وتكافح أنقرة بالفعل لاستيعاب ١,٥ مليون لاجئ من الحرب السورية وحدها. وأرسلت تركيا الدبابات والعربات المصفحة إلى الحدود مع سورية هذا الأسبوع مع تصاعد القتال، كما قدمت حكومتها اقتراحًا للبرلمان لتوسيع سلطاتها للسماح بعمليات اقتحام عسكرية عبر الحدود. لكن أنقرة تخشى أن تعزز الضربات الجوية، إذا لم تصاحبها إستراتيجية سياسية أوسع، موقف الأسد وتدعم المقاتلين الأكراد

المتحالفين مع أكراد تركيا الذين يحاربون منذ ثلاثة عقود للمطالبة بحكم ذاتي أكبر. وقال أردوغان: (أطنان القنابل من الجو ستؤخر التهديد والخطر فحسب)، وأضاف: (أن عودة اللاجئين السوريين في تركيا بسلام أولوية أيضًا). وقال: (نحن منفتحون ومستعدون لأي تعاون في محاربة الإرهاب. لكن يجب أن يفهم الجميع أن تركيا ليست دولة تسعى لحلول مؤقتة، ولن تسمح للآخرين باستغلالها).». [٢٤]

وبالتالي يفهم من هذا الحديث أن تركيا تريد تنفيذ حلول هيكيلية على الأرض، تخلصها من مشاكلها التاريخية، وتحقق لها مكاسب جيوسياسية وجيواسترتيجية، تستعيد بها نفحات إنجازات الدولة العثمانية؛ ليمتد أثرها على استمرار شعبية الحزب الحاكم، ويدعم قوته السياسية ضد المعارضين، وأيضًا يحقق تحديًا إقليميًا يحقق إرضاء اجتماعيًا ونفسيًا، ويستوعب الطاقة العسكرية خارج الحدود الدولة التركية، مما يقلل خطر محاولات استعادة المؤسسة العسكرية لدورها السياسي داخليًا على حساب التيار الإسلامي مستقبلاً.

ويؤكد على ممارسة الأتراك لمباراة إستراتيجية إقليمية ودولية، من خلال السماح لداعش بالحركة ودعمها ما ورد بأن (الأتراك تقدّموا بعرض موثق بالخرائط، يشرح أسباب منح داعش فرصة التشكل على أساس جغرافي، يرتبط بمنطقة ما بين النهرين، والمخطط التركي يترك داعش يستولي على الأنبار، ويمنع مرور خطوط النفط والغاز من إيران والعراق نحو البحر الأبيض

---

24 -http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/٢٠١٤/٠١/٢٢/الائتلاف-السوري-يتلقى-تحذيراً-من-تركيا-عن-هجوم-محتمل.html

المتوسط.). وكشفت مصادر عسكرية متابعة لمعارك عين العرب معلومات لصحيفة البناء اللبنانية، وردت عبر قنوات ديبلوماسية واستخبارية عن (مفاوضات الوفد العسكري الأميركي في أنقرة، حيثُ تركز الخلاف على تحديد علاقة القيادة التركية بــداعش؛ ليصل النقاش إلى مجاهرة تركيا بالحفاظ على العلاقة مع التنظيم أمنيًا وماليًا، والدعوة لرسم إطار للحرب معه ينحصر بمنع التمدد خارج حدود ما بين نهري الفرات ودجلة). وقالت الصحيفة نقلاً عن المصادر: (إنه فوجئ الضباط الأميركيون بتقديم الأتراك عرضًا موثقًا بالخرائط، يشرح أسباب منح داعش فرصة التشكل فقط على أساس جغرافي يرتبط بمنطقة ما بين النهرين التي تضم الموصل والفلوجة ولا تشمل تكريت ولا بغداد، ما يعني ترك داعش يستولي على الأنبار، كما يمنع المخطط التركي مرور خطوط النفط والغاز من إيران والعراق نحو البحر الأبيض المتوسط، ويحول دون تواصل الصين مع المتوسط، ويتيح تأمين خط الغاز القطري إلى أوروبا بديلاً عن الروسي.). وقالت الصحيفة: (إن إيران التي بلغتها هذه التفاصيل، وجهت رسالة شديدة اللهجة إلى أنقرة تحت عنوان اعتبار الرئيس بشار الأسد خطًا أحمر، القصد منها وفق مصادر إيرانية مطلعة في طهران، التحذير من المخطط التركي واعتباره بمثابة إعلان حرب، لن تقف إيران مكتوفة الأيدي أمامه)..[25]

وكانت وزارة التربية التركية قد نشرت في سبتمبر ٢٠٠٩ خارطة جديدة لتركيا تضم ثلث أراضي العراق تقريبًا، وقامت بتوزيعها على طلاب المدارس الابتدائية في مدينة إسطنبول. كما ورد بصحيفة بوك ميديا نقلاً عن صحيفة راديكال التركية في يوم ٢٠٠٩/١٠/١، وكانت الخريطة الجديدة لتركيا قد تم

---

[25] -http://www.awsatnews.net/?p=١٣٥٢٩٨, 14/10/2014

توزيعها على طلبة المدارس الابتدائية في استانبول، وضمت هذه الخريطة ثلث أراضي العراق تقريباً (ولاية الموصل) بالعهد العثماني. إلى جانب أجزاء من جورجيا وأذربيجان وقبرص. ويذكر أن تركيا تعلن بين الحين والآخر أن ولاية الموصل هي جزء من تركيا، وأنها انسحبت منها ضمن معاهدة خلال الحرب العالمية الأولى. [١]

---

[1] –http://avb.s-oman.net/showthread.php?t=1398901, 29/11/2011

الفصل الثاني

الدور_المخابراتي التركي في دعم داعش

تمهيد

«اتهم تقرير سوري، نشرته (الحدث نيوز) القريبة من نظام الأسد، المخابرات التركية باستغلال الخبرات العسكرية للمغاربة التي حازوها في معارك تنظيم القاعدة خصوصاً في أفغانستان. وجاء في التقرير أن (العثمانيين الجدد الأتراك) فتحوا بالتعاون مع السعوديين قنوات التواصل مع هؤلاء المغاربة، وشرّعوا لهم الأبواب لضرب سوريا. وأضاف أن تركيا: بدأت الإعداد لغزو شمال سوريا (اللاذقية) منذ مدّة، أعدت أولاً جيش الشيشان المُشكّل تحت اسم (أنصار الشام)، بتمويل سعودي، وفتحت له أبوابها تدريباً وتجهيزاً واستقداماً للـــترانزيت مقاتلين من المغرب والشيشان لتأسيس (جيش الخلافة). وقال التقرير إن تركيا لعبت على خط المغاربة؛ ليكون لهم جسم تنظيمي عسكري خاص في سوريا تحت إشرافها وهذا ما حدث. وأن الهيكل التنظيمي تم تأسيسه تحت إشراف تركي، ودفعت الأموال السعوديّة وفتحت الأراضي التركية القريبة من الشمال السوري كقواعد». ٢٧

وفي رحلة بحثية للتحقق من أبعاد الدور المخابراتي التركي في زرع داعش في منطقة الشرق الأدنى، وتوظيفها لصالح تحقيق التطلعات الإقليمية للدولة التركية الجديدة.

تفترض دراستنا في هذا السياق، أنه كلما ازدادت القدرة على الصراع بين القوى الداخلية المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي والاستراتيجي التركي للسيطرة على مقدرات الدولة التركية، قلت القدرة على توظيف أجهزة

---

[27]-http://www.anfaspress.com/index.php/2014-06-07-15-25-52/item/12401-2014-08-12-12-38-03, 12/8/2014

المخابرات التركية في تحقيق التطلعات الإقليمية للدولة التركية، وازداد نفوذ المؤسسة العسكرية من خلال عمل الجهاز.

أ- دور أجهزة المخابرات التركية في دعم النظام السياسي

ونبدأ بالتتبع التاريخي لتطور دور ومكانة أجهزة المخابرات العامة التركية (أم آي تي)MIT [٢٩] في تحقيق تطلعات الدولة التركية. حيثُ تضطلع الاستخبارات التركية مثل كل أجهزة المعلومات الإستراتيجية بالدول بمهمة هامة في التنبؤ بأية مخاطر أو تهديدات من الممكن أن تواجه الدولة وشعبها من مختلف التهديدات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها. ويتم ذلك بتقديم المعلومات الاستخبارية لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومجلس الأمن القومي،

---

29 – https://www.mit.gov.tr/ara/tarihce.html

وايضا

http://www.dw.deالأول-مرة-المخابرات-التركية-من-الداخل/ /a-17156161, 14/10/2013

التعريف بالMIT

تأسس جهاز الاستخبارات التركى عام ١٩٦٥، ليحل بديلاً عن جهاز الأمن الوطنى، ويرمز اختصاراً لوكالة الاستخبارات التركية بـ (MIT) وتعنى بالتركية Milli İstihbarat Teşkilatı.

" ساد فى تركيا مصطلح ميت MIT. والحروف هى أوائل ثلاث كلمات عربية – تركية، أو لها ملة تزاد إليها ياء النسبة فتصبح: ملي MILLI، والكلمة الثانية: استخبارات، ISTIHBARAT، والثالثة: تشكيلات TESKILAT.. وبما أن الجملة التركية تخالف العربية ترتيباً، يصبح على القارئ العربى أن يقرأ الجملة من آخرها؛ لتصبح: تشكيلات استخبارات الملة، بدلاً "ملي استخبارات تشكيلات". ويقابل هذا المصطلح عربياً مصطلح الأمن القومي. أو أمن الدولة.

واعتراض عمليات التجسس والاستخبارات المضادة، والحفاظ على أمن الاتصالات الرسمية.

وكانت «مؤسسة الاستخبارات التركية بدأت تنفيذ مهامها منذ زمن السلطنة العثمانية، وكانت على شكل مجموعات سرية تعاونت معًا على إسقاط نظام السلطنة، وإلغاء الخلافة العثمانية، وقيام نظام الجمهورية القومية العلمانية. حيثُ بدأت نواة الاستخبارات ضمن التشكيلات المعادية لنظام السلطنة، فاندست عناصر المخابرات في الأحزاب ووجهتها وجهة ترضاها لخدمة أهدافها، فسيطرت عناصر المخابرات على (جمعية الاتحاد والترقي) وأنصارها من عرب وأتراك، كما سيطرت على تشكيلات دعاة اللامركزية، وأنصار الدستور، والأحزاب القومية المتطرفة التركية والعربية والبلقانية، فأججت عواطف الكراهية التي لا مبرر لها بين النخبة الحاكمة.

لم يتوقف نشاط المخابرات عند حدود التنظيمات المدنية بل امتد إلى القوات العسكرية في البلقان والولايات العربية، وشيئًا فشيئًا فسد الجيش العثماني، وساده التناحر القومي والمذهبي والإقليمي، وجاءت الحرب العالمية الأولى، فألحقت القوى الخارجية هزيمة منكرة بالسلطنة، ولعبت المخابرات دورها داخليًا، وبرزت لها هيكلية تنظيمية ذات أطر دقيقة في نهاية الحرب العالمية الأولى.

وظهرت المخابرات التركية كقوة فعّالة في قيادة حرب التحرير؛ إذ استقطبت الرأي العام بطرح شعار تحرير تركيا من القوات اليونانية الغازية، التي احتلت أزمير وتوغلت في عمق تركيا، ونسبت بطولات المجاهدين الأتراك في حرب التحرير إلى عناصر المخابرات، فاكتسبت هالة قومية فرضت

الاحترام على الشعب التركي، وبعد ذلك لعبت الاستخبارات دورًا أساسيًا في إسقاط السلطنة، وقيام النظام الجمهوري سنة ١٩٢٣.

وبعدما قامت الجمهورية أشرف جهاز الاستخبارات على تطبيق الدستور الجديد، وفرض القوانين العلمانية، ولذلك بدأ الجهاز يخسر سمعته الحسنة التي اكتسبها في أيام حرب التحرير التركية.

ونجد أن بداية جهاز الاستخبارات التركية كانت عسكرية أكثر منها مدنية، وبعد استقرار الأمور في أيدي الجمهوريين العلمانيين، تعددت أجهزة الاستخبارات التركية مع مرور السنوات. وتعددت اختصاصاتها. فهنالك جهاز مخابرات تابع لقيادة الأمن الداخلي «البوليس»، وجهاز مخابرات تابع للجندرمة، وجهاز مخابرات تابع للجيش، تتفرع عنه أجهزة برية وبحرية وجوية، تختلف مهامها باختلاف اختصاصاتها، غير أن مهامها محدودة ومحصورة ضمن قطاعات معينة، لا تسمح لها الصلاحيات بتجاوزها. فهذه الأجهزة أجهزة خاصة إذا صح التعبير، وهنالك جهاز عام تتعدى صلاحياته كل الحواجز والحدود.

هذا الجهاز بدأ عسكريًا ثم تحول إلى جهاز أمن مدني وعسكري، يتألف من تشكيلات استخبارات الملة الأمة، وهو مرتبط بمجلس الأمن القومي، الذي يضم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية وقائد الجيش، إلى قادة القوات البرية والبحرية والجوية، ويستمد هذا الجهاز صلاحياته من أعلى مراكز القرار التركية، وتفوق سلطته سلطات أجهزة الأمن والمخابرات التركية الأخرى. ويتسم هذا الجهاز بالسرية التامة في الداخل والخارج، وعناصره مختارة بشكل دقيق من القمة إلى القاعدة، ويعتبر

صمام أمان النظام الجمهوري العلماني وحامي الأتاتوركية، والمؤتمن على النظام التركي الحديث.

تمكن هذا الجهاز من اختراق كل الأحزاب التركية بشكل كلي أو جزئي، سري أو علني. ولهذا الجهاز علاقات مع عصابات المافيا، ويتم أحياناً التنسيق لتنفيذ مهام مشتركة تخدم مصلحة الطرفين. اعترف قادة المافيا التركية بمثل هذه العلاقات كما هو الحال مع عبدالله جاطلي، الذي قتل في حادث سير صوصورلك. وخلوق كرجي المعتقل حاليًا والمسؤول عن جرائم قتل ادعى تنفيذها بالتنسيق مع مخابرات MIT ضمن تركيا وخارجها.

إن جهاز استخبارات MIT ضخم جدًا، ويتضمن أجنحة لها مصالحها الخاصة، إلى جانب المصلحة العامة، لذلك تتعدد أقنية عملها بتعدد الولاءات، وينعكس صراعها الداخلي على أحوال عملائها في عصابات المافيا والأحزاب، فبينما يتمتع بعض الأعوان بحصانة غير قانونية في وقت من الأوقات، تزول الحصانة في وقت لاحق، ويتحول الجزار إلى ضحية، كما هو الحال في مصرع ملك القمار في تركيا عمر لطفي طوبال، وطارق أوميت، وعبدالله جاطلي، وخلوق كرجي وغيرهم.

لا يقتصر التنسيق ما بين جهاز MIT وبعض عصابات المافيا، وإنما هنالك إشارات واضحة إلى أقنية اتصال مع العناصر الإرهابية، والعناصر المضادة للإرهاب. فوزير الداخلية السابق محمد آغار من حزب طانسو تشيلر كان ينسق بين جهاز MIT وزعيم المافيا عبدالله جاطلي، وخلوق كرجي، والنائب سادات بوجاق زعيم مجموعة كبرى من متطوعي (حراس القرى) المسلحين من قبل الحكومة التركية لمقاومة حزب العمال الكردستاني. ولا تنعدم وسائط

الاتصال بين حزب العمال وأولئك الحراس بسبب الشعور القومي الكردي المشترك بين الحراس الأكراد وحزب العمال الكردي.

وكان هنالك تنسيق بين جهاز MIT ورئيس الوزراء السابق مسعود يلماظ، الذي سقطت وزارته ٥٥ بعد افتضاح علاقته مع المافيا. وأخيرًا تم تداول معلومات تفيد أن رئيسة الوزراء السابقة تشيلر اتخذت قرارًا وزاريًا بإلقاء القبض على عبدالله أوجلان، لكن يلماظ سرب مضمون القرار إلى أوجلان، ففوّت على تشيلر فرصة نيل شرف القبض على أوجلان. وعندما حاولت وزارة نجم الدين أربكان وضع حد للصراع الدموي بين الأكراد والأتراك، وضرب عصابات المافيا والإرهاب. تحرك جهاز MIT ومجلس الأمن القومي وتم إسقاط الوزارة، وطويت ملفات المافيا، واستمرت إراقة الدماء، وتم حل حزب الرفاه.

وبعد سقوط وزارة يلماظ تم تشكيل الوزارة ٥٦ برئاسة بولنت أجاويد بدعم من جهاز الاستخبارات على الرغم من تعارض الطرح اليساري مع النظام الجمهوري لإعطاء أجاويد دورًا قوميًا يجذب إليه الأضواء، ويزيد شعبيته للوقوف بوجه المد الشعبي الذي يحرزه حزب الفضيلة الإسلامي، تحرك جهاز الاستخبارات MIT وتحركت معه وسائل الإعلام التركية، وأضفت هالة البطولة على أجاويد، فتم إلقاء القبض على خلوق كرجي المحكوم عليه بالإعدام سبع مرات، والمتهم بتصفية منظمة أصالا الأرمنية، وبذلك أعيد تجميع فلول اليسار التركي وحشدها وراء أجاويد. لكن التأييد الشعبي بقي راجحًا لصالح حزب الفضيلة الإسلامي، وإزاء ذلك قرر جهاز الاستخبارات ومجلس الأمن القومي التركي تقديم المزيد من الأعمال البطولية إلى رئيس الوزراء، فتم حل حزب الديمقراطية الشعبية الكردي، فالتف بعض القوميين

الأتراك حول أجاويد. لكن الالتفاف لم يصل إلى المستوى المطلوب، والانتخابات التركية أصبحت على الأبواب ١٩٩٩/٤/١٨. وهذا يعني أن حزب الفضيلة الإسلامي سيحصد أصوات العرب والأكراد والمتدينين الأتراك. لذلك اتخذ قرار على أعلى مستويات الإدارة والمخابرات بتقديم عمل بطولي يضاف إلى سجل رئيس الوزراء المفلس شعبيًا أجاويد، فكان اعتقال أوجلان.

واعتبر يوم إلقاء القبض عليه يوم الظفر الأكبر بحسب العناوين الرئيسية للصحف والمجلات التركية وباقي وسائل الإعلام. ونُسب هذا الانتصار القومي لرئيس الوزراء، وراحت وسائل الإعلام تدعي أنه فاتح قبرص. يتساءل الشعب التركي عن سبب التأخر بإلقاء القبض على أوجلان في السنوات الماضية. وهنالك من يربط بين اعتقال كارلوس ونقله من السودان إلى باريس، ثم اعتقال أوجلان في فبراير ١٩٩٩ من نيروبي ونقله إلى تركيا، ما أثار أسئلة عن استقلالية جهاز الاستخبارات التركي MIT وارتباطه بالمخابرات المركزية الأميركية وغيرها من الأجهزة الإقليمية والعالمية. وهل هو على درجة من القوة مكنته من اعتقال أوجلان أم تلقى مساعدات من أجهزة المخابرات الأخرى.

حيثُ مثّل هذا النجاح في المهمة في تحسين صورة الـــ MIT في تركيا وخارجيا، خاصة وإنها نفذت سلسلة عمليات الاختطاف من رموز حزب العمال الكردستاني خارج الأراضي التركية، وهو الأمر الذي يمثل خروجا على القانون التركي. ويعتقد أن نجاحMIT سببه مجموعة من العوامل أحدها هو التمويل، حيثُ تنفق الحكومة التركية مزيدًا من المال على MIT بشكل لم يسبق له مثيل، فقد حصل هذا الجهاز في ميزانية عام ١٩٩٩ على ٢٧٨

مليون دولار بزيادة قدرها ٦١% عن العام السابق له، وبشكل يجعل من مخصصاته تتجاوز ميزانيات بعض الوزارات في تركيا. وإضافة للأموال يحصل MIT على خبرات وتدريبات أفضل. كما يوجد تبادل واسع للمعلومات بينه وبين الأجهزة الاستخباراتية الأجنبية مثل المخابرات المركزية الأميركية (CIA) والموساد، وهذا التعاون هو في سياق التحالف العسكري الوثيق الذي توصلت إليه تركيا وإسرائيل عام ١٩٩٦ على الرغم من أن التعاون بين جهازي الاستخبارات في البلدين كان قد بدأ عام ١٩٩٣». [٣٠]

ولكن هناك ملحوظة هامة تمت في عام ١٩٩٨، حيثُ تم تعيين سنكال اتاساجون رئيسًا لــ MIT في فبراير ١٩٩٨، وهو أول رجل من داخل الــ MIT يعين رئيسًا له منذ تأسيسه عام ١٩٦٥، حيث جرت العادة على أن يترأس الــ MIT جنرالات في الجيش أو سفراء سابقون أو غيرهم من خارج الجهاز. ومثّل ذلك التغيير عاملاً مهمًا في تقليص أثر النفوذ العسكري على الجهاز؛ ليكون الجهاز أكثر استقلالاً في ممارسة نشاطه عن المؤسسة العسكرية بفك الارتباط القيادي بينهما، فتكون للسلطة السياسية اليد العليا في التحكم في أنشطة الجهاز.

«وقد كان اتاساجون خبيرًا في مجال مكافحة الجاسوسية إضافة لخبرته في الاستخبارات الخارجية، ويأتي تعيينه مؤشرًا على رغبة الحكومة في التركيز

30_ http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/1999/2/23-تاريخ-جهاز-المخابرات-التركي-ميت-ودوره-في-حماية-جمهورية-أتاتورك/1.html,

على عمليات MIT الخارجية، وتحسين صورة الجهاز التي شوهتها ادعاءات ثارت حول نشاطات لا شرعية قام بها داخل البلاد.

وأيضًا الحكومة التركية كانت تواقة لاستخدام الـ MIT بهدف إظهار الباع الطويل لأجهزتها الأمنية؛ ولإظهار نفسها أيضًا بأنها كانت مستعدة لإرسال عملائها إلى الخارج للقبض على الناشطين الأكراد البارزين ضمن حملتها الضروس لسحق الحركة الانفصالية الكردية.

وكان الـ MIT قد وُصم قبل ذلك بالفساد بعد شائعات حول وجود صلات مشبوهة له بالمافيا التركية، حيثُ وجد نفسه متورطًا في جدل واسع بعد حادث تصادم مروري، يشتبه بأنه مدبر في مدينة سوسورلوك التركية في نوفمبر ١٩٩٦. في ذلك الحادث لقي عبدالله كاتلي وهو رجل عصابات مطلوب للعدالة بتهم القتل وتهريب المخدرات مصرعه، وهو برفقة ضابط شرطة رفيع الرتبة، وعضو في البرلمان التركي من حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر، الذي كان يحكم البلاد ضمن ائتلاف مع الإسلاميين، ثم تبين لاحقًا بعد تحقيق أجرته لجنة برلمانية لكشف غموض الحادث بأن كاتلي، وهو ناشط يميني متطرف، لم يكن على علاقة بضباط من الشرطة فحسب، بل إنه نفذ على مدى سنوات مهمات خارج البلاد، وكلفه بها الـــMIT. وفي أغسطس ١٩٩٨ ادعى شخص آخر من عالم الجريمة التركي هو علاء الدين شاكيتشي علاقته الوثيقة بـــ (أم آي تي) بعد إلقاء القبض عليه في جنوب فرنسا، وهي الادعاءات التي أنكرتها الاستخبارات التركية. من ناحيته ساهم إلقاء القبض على عبدالله أوجلان إلى حد ما في تبديد الغمامة السوداء التي أحاطت بـــ (MIT) نتيجة قضية كاتلي، فبعد إخراجه من سوريا في أكتوبر ١٩٩٨ بدأ أوجلان في سفر هروبه الطويل حول العالم بحثًا عن ملاذ آمن، وخلال تجوال

أوجلان هائمًا على وجهه، بقي رئيس الوزراء التركي بولنت أجاويد على اتصال وثيق مع اتاساجون رئيس (MIT) الذي كانت منظمته تلاحق خطوات أوجلان، كما حرص اتاساجون على تزويد رئيس الوزراء بالأخبار أولاً بأول وبنفسه. يذكر أن جهاز (MIT) يمتلك إمكانية السيطرة الإلكترونية، كما يعتقد أن بعض المعلومات الاستخباراتية التي حصل عليها الـــMIT عن أسفار أوجلان قد أتت بواسطة اعتراض المكالمات الهاتفية عبر الأقمار الصناعية التي أجراها. وهناك اعتقادات أيضًا بأن جهاز الـــMIT قد حصل على مساعدة أجهزة استخباراتية أخرى لاقتفاء أثر أوجلان، خصوصًا من (الموساد) والـــ CIA، ومن المفارقة أن أوجلان قال لإحدى المجلات الغربية التي التقته في روما في يناير ١٩٩٩ أي قبل فترة وجيزة من وقوعه بيد الأتراك في كينيا، بأنه يعلم بأن الـــMIT يقتفي أثره، لكنه شكك في مقدرته اعتمادًا على إمكانياته الذاتية فقط على اللحاق به، وأكد أوجلان أيضًا على إيمانه بأن الجزء الأكبر من العمل المبذول لمطاردته إنما يقوم به الموساد، الذي يعطي المعلومات التي يحصل عليها لـــ MIT، كما أشار إلى ثقته بمشاركة الـــCIA في هذه الجهود. وردًا على سؤال عن رأيه بـــ الـــMIT قال أوجلان، وهو الرجل الواعي لدروس المخابرات الدولية: (أعتقد أن الـــMIT هو الأضعف بينها، فرجاله يعتمدون على المنظمات الأخرى؛ لتقدم لهم المعلومات، وخصوصًا (الموساد)، وأنا واثق أن الموساد هو الذي يقوم الآن بالجزء الأكبر والاهم في مراقبة تحركاتي ومطاردتي. عملاء الموساد هم من يتتبعوني معظم الوقت، ويبدو أن ثقل العملية ملقى عليهم، طبعًا هناك بعض الأجهزة الأمنية التركية والـــ CIA، لكن الجزء الأكبر من العمل ينفذه الموساد، لكن إسرائيل تنفي تورطها بذلك. وكان لضباط الـــMIT دور

رئيسي في استجواب أوجلان بعد أسره، ونفهم من ذلك أن الـــMIT مهتم جدًا بالتحديد بالوصول إلى ملفات حزب العمال الكردستاني لدى أوجلان، والتي استولت عليها المخابرات السورية عندما اضطر أوجلان لمغادرة الأراضي السورية. ومن المعتقد أن ملفات حزب العمال الكردستاني تحتوي على معلومات حول علاقات الحزب في تركيا والخارج إضافة لمعلومات عن تمويله. يذكر أن ممثلين عن المخابرات السورية والتركية يجتمعون بصفة دورية لمراقبة تطبيق الاتفاق الأمني الذي تعهدت سوريا وفقه بالتوقف عن دعم حزب العمال الكردستاني. وكانت تقارير إخبارية بريطانية ادعت بأن عملاء (MIT) كانوا يراقبون سرًا أوجلان أثناء إقامته في دمشق، وأن المخابرات التركية كانت ترسم مؤامرة لاغتياله مع بعض المرتزقة قبل أن يغادر الأراضي السورية، ربما بتفجير سيارة مفخخة. ويبدو أن جهاز (MIT) قد نجح في رسم صورة تفصيلية عن نشاطات أوجلان واتصالاته ليس في سوريا فحسب، بل وفي روسيا أيضًا، حيثُ اختفى لبعض الوقت بعد إخراجه من دمشق. فعندما زار رئيس الوزراء التركي أجاويد موسكو أوائل نوفمبر من العام الماضي، رافقه أتاساجان رئيس (MIT)، الذي قدم للمسئولين الروس ملفًا مفصلاً عما يدعي أنها نشاطات بي كيه كيه (BKK) في روسيا. وتدعى مصادر تركية أن هذا الملف يتضمن صورًا لمعسكرات الــ BKK في روسيا وأسماء وعناوين وصور أعضائه الناشطين في روسيا والأماكن التي مكث فيها أوجلان حينما كان في روسيا واتصالاته التي أجراها هناك. وفي أواخر الشهر نفسه تقابل مسئولون من المخابرات الروسية والتركية في أنقرة، وذكرت التقارير أنهم بحثوا أمورًا ذات اهتمام مشترك، حيثُ عبر الأتراك عن قلقهم من نشاطات الــBKK في روسيا، بينما أعرب الروس عن رغبتهم

الشديدة في إثارة نشاطات المتمردين الشيشان في تركيا. ومن ناحية أخرى، ليس لـMIT قوات شرطة، ودوره هو في جمع المعلومات الاستخباراتية ذات الصلة بأمن الدولة. وهو لا يعمل داخل الأراضي التركية، بل وخارجها أيضًا، جامعًا بذلك بين جهازي استخبارات داخلية وخارجية. كما يقوم بدور مكافحة الجاسوسية، حيثُ إن من اختصاصاته مقاومة النشاطات الاستخباراتية الأجنبية. وهو أحد سبعة أجهزة مخابرات حكومية في تركيا، حيثُ يوجد إلى جانبه جهاز استخبارات مستقل تابع لكل فرع من فروع القوات المسلحة، إضافة لجهاز المخابرات التابع للشرطة وقوات الجندرمة. ويعمل الـMIT ضمن إطار تنظيمي وانضباطي صارم، إضافة لكونه يعمل تقليديًا في سرية كبيرة. لكن وعلى الرغم من حفاظه على السرية، أخذت هذه المنظمة أخيرًا تظهر نفسها بمظهر الواعي بقضية العلاقات العامة في محاولة لرسم صورة جيدة عنها. على المستوى الداخلي، يتخصص الـMIT في جمع المعلومات عن نشاطات الجماعات المناوئة للحكومة. ومن بين أهم أهدافها هناك الانفصاليون الأكراد، وخصوصًا حزب العمال الكردستاني والجماعات اليسارية المتطرفة والجماعات المتشددة والمتطرفون الأرمن. كما يركز جهاز الـMIT بشكل متزايد على الجريمة المنظمة ونشاطات المافيا التركية، خصوصًا فيما يتعلق بتهريب المخدرات والتجارة غير الشرعية بالسلاح. أما على المستوى الخارجي فيركز الـMIT تحديدًا على الدول المحيطة بتركيا التي على خلافات معها، مثل شريكتها في الناتو اليونان وإيران وسوريا والعراق. وكانت الجيوب الكردية في شمال العراق تستخدم كملاجئ لمقاتلي BKK ومن المعروف أن الـMIT قد احتفظ بعملاء له في المنطقة في مدن مثل زاخو ودهوك وصلاح الدين. وهناك ارتباط بين الـ MIT وأحد أهم

الأحزاب الكردية العراقية، وهو الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني الذي انضم للقوات التركية في قتال ميليشيا حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. ويعتقد أن عملاء الـــMIT أبقوا صمدين شقيق أحد قادة حزب العمال الكردستاني تحت مراقبته بعد انشقاقه للحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٩٨. وقد أخذ شقيقه لاحقًا إلى تركيا حيثُ استجوبه الــMIT. وأخيرًا يقوم جهاز الاستخبارات هذا بمراقبة نشاطات حزب العمال الكردستاني في دول أخرى من المنطقة إضافة لأوروبا. بالنسبة لعلاقة الـــMIT بالمؤسسات الأخرى في الدولة التركية، فإن رئيسه مسئول فقط أمام رئيس الوزراء، مع أن القانون التركي يقول إن على الـــMIT أن يقدم الاستخبارات التي يحصل عليها لرئيس الجمهورية ورئيس هيئة أركان القوات المسلحة والأمن العام لمجلس الأمن القومي والسلطات الأخرى ذات العلاقة. كما تتمتع الأطراف المذكورة بالصلاحية لتطلب من الـــMIT القيام باستخباراته حول مسائل محددة ذات صلة بالأمن القومي. ويذكر أن الـــMIT في الماضي كان وثيق الصلة تحديدًا بالقوات المسلحة. ولمجلس الأمن القومي الذي يعقد اجتماعات دورية شهرية مصلحة خاصة في استخبارات الـــMIT. فهو يصنع سياسة الأمن القومي وتنسيق كل النشاطات ذات الصلة بالدفاع وتحركات القوات المسلحة.

ويذكر أن رئيس الجمهورية التركية هو من يترأس مجلس الأمن القومي، الذي يضم أيضًا رئيس الوزراء ورئيس هيئة الأركان ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية وقادة مختلف صنوف القوات المسلحة والشرطة. وتعمل اللجنة القومية للتنسيق الاستخباراتي تحت رئاسة مجلس الأمن القومي ومهمتها صياغة متطلبات الاستخبارات العسكرية والمدنية.

والقانون التركي يخوّل لـــMIT صلاحيات واسعة جدًا ضمن عمله الاستخباراتي. فالوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى مطالبة بتقديم كل المعلومات ذات الصلة بالأمن القومي، التي يطلبها الـــMIT، وتوفير كل مساعدة له، وفتح كل المنشآت أمام أفراده حين يريدون ذلك. وهو مخوّل بدخول كل الملفات والوثائق وبنوك المعلومات الحاسوبية للوزارات الحكومية وغيرها من مؤسسات. وبالإضافة للمصادر العلنية للمعلومات، يقوم جهاز الـــMIT أيضًا بجمع المعلومات بطرق سرية، بما في ذلك التنصت الإلكتروني. وكانت مراقبة المكالمات الهاتفية إحدى مهامه، وهو الدور الذي تشاركه به قوات الشرطة ومخابرات الشرطة، ومكتب رئيس هيئة أركان القوات المسلحة. يذكر أن تركيا تعرضت لعدة فضائح بخصوص مراقبة الهواتف، حيثُ ثارت شائعات بأن الشرطة تنصتت بشكل غير شرعي على مكالمة رئيس الوزراء أجاويد وضباط كبار في القوات المسلحة. وتقول تقارير إخبارية عام ١٩٩٩ إن قانونًا خاصًا حول التنصت على الخطوط الهاتفية يجري إعداده بناء على مشورة من الـــMIT بهدف وضع هذه الصلاحيات في يد جهة معينة وإيقاف سوء استخدام هذا القانون.».[31]

«وفي الحقيقة يعتبر جهاز استخبارات MIT التركي من أقوى أجهزة الاستخبارات العالمية، ويمتاز عن الكثير من أجهزة استخبارات منطقة الشرق الأوسط بالمقدرة والكفاءة العالية، وحرية القرار، والسرية التامة والانضباط. فهو جهاز مؤتمن على النظام الجمهوري العلماني، وهو جاهز للقيام بكل ما يخدم استمرارية هذا النظام، ولو اقتضى الأمر التضحية بالعملاء، وبعض

---

[31]-http://www.albayan.ae/one-world/2000-03-19-1.1082288, 19/3/2000

الرؤوس بغض النظر عن أهمية خدماتها السابقة. فالمهم هو المحافظة على النظام والغاية تبرر الوسيلة. استطاع جهاز MIT اختراق كل أجهزة المخابرات في الدول التي شكلت محطات في مسيرة أوجلان، منذ أن أعلن تمرده سنة ١٩٧٥، وشكل حزبه المسلح سنة ١٩٧٨. وبدأ تنفيذ العمليات في ١٩ يوليو سنة ١٩٨٧م فبلغ عدد القتلى العسكريين حتى ١٩٩٩/٢/١٦ أكثر من ٤٨٠٢ وعدد الجرحى ١٠٣٤٣، وعدد القتلى المدنيين ٤٣٣٨، والجرحى ٥٢٨٩. وقتل من الموظفين ٣٥٠، وجرح ١٩٨. ومن القتلى ١٤١ معلم مدرسة، و٣١ إمام مسجد، و٧٠ مختارًا، و٧٩ موظفًا و٦ أطباء، و٣ رؤساء بلديات و٤ مهندسين الخ... وشكل القتلى الأكراد والعرب أعلى نسبة من القتلى المدنيين، ونسبة القتلى الأتراك أقل من العرب والأكراد. وقتل من حراس القرى ١١٣٤ حارسًا وجرح ١٧٤١ حارسًا، وأعلى نسبة من القتلى والجرحى هي حراس القرى العربية التي تمتد من أورفة غربًا إلى ماردين ومديات واسعرد ووان شرقًا»[٣٢].

يعمل في جهاز MIT وفق التقديرات الرسمية حوالي ٨٠٠٠ موظف، وتبلغ ميزانية الوكالة ١,٠٦ مليار ليرة تركية للسنة المالية ٢٠١٤. [٣٣]

وقد خضع جهاز الاستخبارات التركي عام ٢٠٠٩ لإعادة بناء شاملة وتنظيفه من بقايا الدولة العميقة، كما شكل تعيين هاكان فيدان على رأس جهاز

---

32 -http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/1999/2/23/تاريخ-جهاز-المخابرات-التركي-ميت-ودوره-في-حماية-جمهورية-أتاتورك.html,

33 -http://t24.com.tr/haber/mitin-personel-sayisi-ilk-kez-aciklandi/251793,

المخابرات التركية نقلة نوعية في عمل الجهاز، بعد أن اخترق خارجيًا وداخليًا لسنوات طويلة. فمباشرة بعد وقوع أحداث سفينة مرمرة عام ٢٠١٠، تم تعيين هاكان فيدان الذي تصفه وسائل الإعلام بأنه رجل المهمات الصعبة، ورجل الظل وأكثر المقربين من أردوغان، على رأس جهاز الاستخبارات خلفًا لسلفه أمير تانير، الذي كان متهمًا بالتعاون مع الموساد الإسرائيلي، ولكن جماعة فتح الله كولن، ولأسباب غير معلنة في ذلك الوقت، رفضت هاكان فيدان، ووظفت كل قوتها للإطاحة به.

ويعد هاكان فيدان من أقوى الشخصيات في الحكومة التركية، فهو ضابط صف سابق في الجيش التركي، يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة بيلكنت التركية، تدرج في المناصب الحكومية؛ إذ تولى رئاسة وكالة التعاون والتنمية الدولية عام ٢٠٠٣، ومن ثم مستشارًا في مكتب رئيس الحكومة للشؤون الخارجية عام ٢٠٠٧، كما عمل مساعدًا لوزير الخارجية، ومن ثم رئيسًا لجهاز المخابرات التركي عام ٢٠١٠ وحتى الآن.

ومؤخرًا هاجم رئيس الوزراء التركي «أحمد داوود أوغلو» سلطات الاحتلال الإسرائيلية، ووصف ما تفعله في مدينة القدس وفي المسجد الأقصى بالهمجية والبربرية التي: (لا يمكن القبول بها في أي مكان مقدس، وخاصة في المسجد الأقصى، الذي يعتبر القبلة الأولى للمسلمين وأحد أهم مقدساتهم)، وذلك خلال مؤتمر صحفي من داخل مقر جهاز الاستخبارات التركية الـMIT حضره رئيس الجهاز المستشار «هاكان فيدان».

ويعتبر هذا المؤتمر الأول من نوعه؛ إذ لم يسبق أن ظهر هاكان فيدان في مؤتمر صحفي مشترك مع رؤساء الحكومات التركية، ولم يسبق أن أقيم مؤتمر صحفي لرؤساء الوزراء الأتراك من داخل جهاز الاستخبارات، كما أن وقوف هاكان فيدان بجوار داوود أوغلو خلال حديثه عن علاقة الاستخبارات بالدولة وعن إسرائيل يمكن اعتباره رسالة مبطنة لإسرائيل التي تعتبر هاكان فيدان أحد أكبر أعدائها وأخطرهم في المنطقة.

وكان العداء بين إسرائيل وهاكان فيدان بدأ منذ اليوم الأول لتوليه منصبه على رأس جهاز الاستخبارات التركية، في سنة ٢٠١٠، عندما تسرب تسجيل صوتي لجنرالات في الموساد الإسرائيلي، وهم يناقشون خبر تعيين فيدان، ويشيرون إلى أن رئيس الاستخبارات السابق كان صديقًا لإسرائيل، وأن الاستخبارات الإسرائيلية أودعت بعض الأسرار لدى الاستخبارات التركية لأنها كانت تثق به، وإلى أن الموساد بات يخشى من أن يقوم هاكان فيدان بتسريب هذه المعلومات للإيرانيين.

وتأكدت مخاوف الإسرائيليين من فيدان بشكل قطعي في مطلع سنة ٢٠١٢، عندما نشرت صحيفة (وول ستريت جورنال) الأميركية وعدد من الصحف الأخرى، خبرًا يفيد بأن هاكان فيدان أعطى معلومات سرية للاستخبارات الإيرانية حول شبكة تجسس إسرائيلية تعمل داخل إيران؛ مما أدى إلى قيام الإيرانيين بتصفية هذه الشبكة بالكامل موجهة بذلك ضربة قوية للعمل الاستخباراتي الإسرائيلي في إيران.

وكان هاكان فيدان قد عُين على رأس جهاز الاستخبارات في سنة ٢٠١٠ مباشرة إثر أحداث سفينة مرمرة، ويلقبه الأتراك بيد أردوغان الضاربة، ويصفه أردوغان بأنه حافظ أسراره، عمل في الجيش حتى سنة ٢٠٠١ ثم تفرغ للدراسة الجامعية لبضع سنوات، ثم عاد للعمل الإداري على رأس مؤسسة حكومية، وكان آخر منصب له قبل أن يترأس جهاز الاستخبارات، في مكتب وزير الخارجية مساعدًا لأحمد داوود أوغلو، حيثُ أشرف فيدان في تلك الأيام على محادثات السلام السرية التي كانت تجرى في أوسلو مع قادة حزب العمال الكردستاني.

وقد كرر داوود أوغلو خلال المؤتمر تأكيده على أهمية الاستخبارات بالنسبة للدول، مقدمًا قراءة علمية لأهمية جهاز الاستخبارات، وللدور الذي لعبه هذا الجهاز خلال الفترة المختلفة من تاريخ المنطقة، بدءًا من أيام ازدهار الدولة العثمانية وصولاً إلى اليوم مرورًا بفترات الانهيار التي عاشتها الدولة العثمانية وبفترة تأسيس الجمهورية التركية.

وقد قسم داوود أوغلو تاريخ الجهاز إلى أربع فترات:

١. فترة ازدهار الدولة العثمانية، وهي الفترة التي لعب فيها جهاز الاستخبارات دورًا نشطًا داخل تركيا وخارجها.
٢. فترة ما قبل انهيار الدولة العثمانية، وهي فترة لعب فيها جهاز الاستخبارات دورًا دفاعيًا كان يهدف إلى حماية الدولة من خطر التفتت.

٣. فترة تأسيس الجمهورية التركية، حيثُ كانت مهمة الجهاز توفير احتياجات الدولة القومية أو القطرية؛ وهو ما جعلها تلعب من جديد دور الاستخبارات الدفاعية.

٤. المرحلة الجديدة، تعمل الاستخبارات التركية الآن على توفير احتياجات الدولة الصاعدة، وعلى توفير احتياجات السياسة الخارجية لهذه الدولة، ولذلك فهي استخبارات استباقية نشطة.

تلقى داوود أوغلو تقريرًا مفصلاً حول الوضع الحالي لجهاز الاستخبارات وحول الإستراتيجية التي يتم اعتمادها لإعادة تأسيس الجهاز وتطويره، وجعله يتماشى مع حاجيات تركيا، ويتحدث التقرير السري الذي نشرت شبكة سي إن إن CNN التركية بضعة أسطر حول محتواه، والذي يتحدث عن إعادة هيكلة جهاز الاستخبارات، وحول الفعاليات التي يقوم بها الجهاز وعملياته الخارجية المتزايدة في الفترة الأخيرة، وكذلك حول البنية التحتية للجهاز، وخاصة ما يتعلق بالاستخبارات الإلكترونية وكيفية الحصول عليها وكيفية تطوير قدرة الجهاز على صد الهجمات الإلكترونية.

وقالت شبكة CNN التركية: (إن داوود أوغلو سأل هاكان فيدان حول مدى قدرة الجهاز على تلبية احتياجات تركيا اليوم بصفتها (قوة صاعدة)، وهو ما رد عليه هاكان فيدان ومسؤولو الجهاز الذين حضروا الاجتماع المغلق، بالقول: (نحتاج إلى الاستثمار أكثر في مجال الاستخبارات الإلكترونية الحديثة؛ بالإضافة إلى الاستثمار أكثر في البنية التحية للجهاز، والحصول على التكنولوجيات الحديثة، التي لا تقتصر على تكنولوجيا التنصت، وإنما تطال تكنولوجيات

التشفير وفك التشفير، وكذلك تكنولوجيات الهجمات الإلكترونية، وجعل البنية التحية للجهاز قادرة على تنفيذ هذه الهجمات وعلى التصدي لها.)

ومن جانبه أكد داوود أوغلو خلال المؤتمر الصحفي على أهمية الاستخبارات بالنسبة لتركيا اليوم وعلى أن: (القرار السياسي يكون أكثر سلامة عندما يكون مبنيًا على أكبر كم من المعلومات، وخاصة تلك المعلومات الاستخبارية)، مشيرًا إلى: (أن تركيا تعمل على جعل جهاز الاستخبارات أكثر قربًا من باقي مؤسسات الدولة؛ مما يمكن هذه المؤسسات من التطور والنمو بشكل أفضل.)». [٣٤]

وبالرغم من المخاوف الإسرائيلية السابق ذكرها بخصوص رئيس المخابرات التركية الحالي فيدان، فقد ورد في صحيفة يديعوت أحرونوت أن: «فيدان» يلعب دورًا خاصًا في الحرب الدائرة بسوريا بين الجماعات المسلحة والجيش السوري، مشيرة إلى أنه من أبرز المتحمسين لمخطط إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد عن الحكم عبر دعم الجماعات المسلحة هناك، معتبرة فيدان القوة الدافعة الحقيقية لتركيا من أجل مساندة الجماعات المسلحة. وأنه لم يكن معروفًا فيما سبق أن فيدان هو العقل المدبر لإستراتيجية الأمن الإقليمي التركي، فهو من أبرز الساعين لخلق نفوذ تركي بمنطقة الشرق الأوسط، خاصة عقب تراجع الدور الأميركي بالمنطقة، وانحسار النفوذ الأميركي على تركيا. كما أن واشنطن ترى فيدان بديلاً جديرًا بالثقة لأردوغان في التعامل مع القضايا الإقليمية، وبشكل خاص مستقبل دور الربيع العربي وفي مقدمتها مصر. وهو من أبرز الأدوات التي استخدمها أردوغان من أجل إعادة العلاقات بين أنقرة وتل أبيب مرة أخرى عقب الاعتداء على سفينة مرمرة، كما أنه لعب دورًا

[34] -http://www.noonpost.net/content/4214, 11/7/2014

رئيسيًا في المحادثات بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني بقيادة عبد الله أوجلان». [٣٥]

«والقانون الجديد في ٢٠١٤/٤/٢٥ الذي أصدرته الحكومة التركية لتنظيم عمل الاستخبارات التركية يمنح صلاحيات واسعة لأجهزة الاستخبارات، فيما يخص المراقبة وتوسيع حصانة العاملين فيها. ويوسع القانون الجديد صلاحيات عملاء الاستخبارات لتنفيذ عمليات خارجية والتجسس على المكالمات الهاتفية والحصول على بيانات تحتفظ بها مؤسسات خاصة وعامة في تركيا. وينص القانون الجديد على عقوبة السجن لمدة قد تصل إلى ١٠ سنوات بالنسبة إلى الصحفيين المدانين بنشر معلومات مسربة.

وقال زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض، كمال قليتش دار أوغلو، إن القانون حوّل تركيا إلى (دولة استخباراتية).

ويقول معارضون إن هذه الإجراءات هي الأحدث التي تتخذها الحكومة التركية برئاسة رجب طيب أردوغان قبيل انتخابه رئيسًا للجمهورية بهدف تعزيز صلاحياتها. وأنه طرح هذه الإجراءات لخنق المساعي الهادفة إلى فضح حالات الفساد في تركيا. وكانت تسريبات ظهرت تزعم بأن أردوغان وابنه بلال ناقشا كيفية إخفاء كميات كبيرة من المال، لكن لم يتسن التأكد من مدى صحة هذه التسريبات. وأظهر تسجيل ظهر في موقع يوتيوب مسؤولين آخرين وهم يناقشون كيفية تنفيذ هجوم سري داخل سوريا. وحاولت حكومة أردوغان حظر

---

[35]-http://elbadil.com/2013/10/13-المخابرات-رئيس-أحرونوت-يديعوت/التركي/, 13/10/2013

يوتيوب وتويتر، لكن المحكمة الدستورية في تركيا رفعت الحظر الحكومي، ولو أنها أبقت الحظر على مقاطع معينة.

وأمر أردوغان بإبعاد مئات المسؤولين من القضاء والشرطة على إثر اعتقال بعض أنصاره على خلفية فضيحة فساد في شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي. وقال أردوغان إن التسجيلات ملفقة، متهمًا أطرافًا بالتآمر لإسقاط حكومته.

واتهم أردوغان الشرطة والمدعين العامين والقضاة بأنهم يقفون وراء تسريب معلومات تزعم بأنه (أردوغان) ضالع في فضيحة فساد. وأيضًا اتهم أردوغان رجل الدين التركي، فتح الله غولين، المقيم في الولايات المتحدة بمحاولة الإطاحة بحكومته لكن غولين نفى هذه الاتهامات. ».[٣٦]

وقد انعكس الصراع المستمر بين كل من النخبة السياسية الحاكمة في تركيا وبين النخبة العسكرية للسيطرة على القرار السياسي والإستراتيجي التركي وقيادة الدولة التركية، على العلاقة بين أفرع الاستخبارات التركية المتعددة داخليًا. ولذلك سعت النخبة السياسية الجديدة في تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢ في إدارة وتصويب التوازنات بين هذه الأفرع لصالح استمرار الحزب في السلطة وتحقيق رؤيتها من حكم البلاد على مراحل كان آخرها قانون سبتمبر ٢٠١٤.

36_ http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2014/04/140426_turkey_secret_service_powers, 26/4/2014

حيث ورد "

فنجد الحكومة التركية سعت لدى البرلمان التركي في عام ٢٠٠٣ لمجموعة من التعديلات الدستورية، «والتي تتعلق بصلاحيات ونطاق عمل وتشكيلة مجلس الأمن القومي، كخطوة هامة للحد من قوة نفوذ قادة الجيش في الجمهورية التركية. تقتصر مهمته على تقديم توصيات لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء»، وقد وصفت هذه التعديلات الدستورية في صحيفة الفاينشيال تايمز بأنها ليست سوى (ثورة هادئة).

ويضم مجلس الأمن القومي في عضويته كلاً من: رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الخارجية، وزير الداخلية، رئيس الأركان، قائد القوات البرية، قائد القوات البحرية، قائد القوات الجوية، قائد الدرك (الجندرمة). ومنذ عام ٢٠٠٤ تعاقب على سكرتارية المجلس أربعة مدنيين، ويشغل حاليًا معمر تركر هذا المنصب منذ عام ٢٠١٢.

«ورغم التعديلات الدستورية على صلاحيات وتشكيلة المجلس عام ٢٠٠٣، بقي مجلس الأمن القومي التركي المكان الذي ترسم فيه السياسة العامة للبلاد، وبالتحديد سياسة الأمن القومي التركي طويلة ومتوسطة المدى. وتظهر هذه السياسة مستندًا أو ملفًا فائق السرية يعرف بـ (الكتاب الأحمر)، يحدث مرة أو مرتين كل عشر سنوات. » [٣٧]

وعودة للقانون الجديد الذي صدر في ٢٠١٤/٤ والذي أصدره البرلمان التركي وصادق عليه أردوغان لتنظيم عمل الاستخبارات التركية، بموجب طلب الحكومة فنجد «أن السلطات القضائية يجب أن تحصل على إذن من جهاز

[37] /إصدارات-المركز/٢٥٧-النظام-السياسي-في-تركيا-نظام-الحكم---المؤسسات-#_ftn35, 1/7/2014

الاستخبارات قبل ملاحقة أي عامل فيه، أو تتبع بعض الأعمال التي يشرف عليها الجهاز سرّاً، مع إمكانية امتناع الجهاز عن السماح للقضاء بالتحقيق في هذه الملفات في حال رأى أن التحقيق فيها يمس سرية عمله ويهدد المنتمين إليه.

كما أن القانون يسمح للاستخبارات بمراجعة بيانات ومعلومات سرية للمشتبه بهم، ويتيح للجهاز طلب ومراجعة بيانات خاصة ومعلومات مصرفية للمشتبه بهم، مع ضمان عدم استغلال هذه البيانات بطريقة سيئة.

«ويرى محللون أن الحكومة التركية تتجه إلى تقوية ودعم جهاز الاستخبارات بسبب عدم ثقتها في جهاز المخابرات التابع للشرطة وكذلك في القضاء التركي؛ إذ تقول الحكومة إن هذين الجهازين مخترقان من قبل جماعة فتح الله كولن، وقد تستغرق عملية إصلاحهما مدة من الزمن. »[٣٨]

كما ذكرت وسائل الإعلام التركية «إن هاكان فيدان، نائب رئيس المخابرات الجديد، هو الذي وضع المقترحات الخاصة بإصلاح هياكل وعمل المخابرات. وأشارت التقارير إلى رغبة المسؤول الجديد في ربط عمل المخابرات الداخلية بالخارجية لدعم السياسة الخارجية التركية، وقالت إن الخطط الجديدة تستند على أسلوب عمل المخابرات الأميركية» حسب وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ).

وللتدليل على عدم التوافق التام بين رؤية النظام السياسي التركي والمؤسسة العسكرية اعتراض المؤسسة العسكرية على قرار النظام السياسي بمرور قوات البشمركة العراقية إلى مدينة كوباني، وهو الأمر الذي دعا النظام السياسي إلى

[38] –http://akhbarturkiya.com/?p=7286, 19/9/2014

الاستعانة برجال المخابرات التركية بعد تحصينهم بالقوانين الجديدة لتولي تأمين تنفيذ هذه العملية الإستراتيجية.

حيثُ «قررت السلطات التركية تولي جهاز المخابرات التركي الإشراف والمراقبة على دخول قوات البشمركة بإقليم كردستان العراق إلى مدينة كوباني «عين العرب السورية» عبر الأراضي التركية، بعد معارضة الجيش لتقديم المساعدات لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري، الذي تعتبره أنقرة امتدادًا لمنظمة حزب العمال الكردستاني الانفصالية».

وأكد خبراء عسكريون أتراك –في تصريحات خاصة لصحيفة آيدنلك اليسارية: (أن أنقرة تشهد أزمة متفاقمة بين حكومة العدالة والتنمية والجيش بعد إرسال الولايات المتحدة إمدادات عسكرية جوية لمدينة كوباني، وموافقة الحكومة التركية على مرور قوات البشمركة إلى كوباني عبر تركيا، وأن خطوة إرسال قوات البشمركة إلى كوباني لا تجلب الفائدة، ولن تستطيع هذه الخطوة تغيير مسار الحرب الدائرة بين تنظيم داعش والمقاتلين الأكراد، فضلاً عن أن الصراع الحالي تجاوز كوباني واكتسب بعدًا دوليًا.).

من جانبها، قالت صحيفة راديكال التركية: (إن هيئة الأركان العامة نقلت اعتراضاتها على تدخل تركيا في الأوضاع الجارية في كوباني فضلاً عن نقلها للحكومة حقيقة أن الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري هو بالفعل امتداد لمنظمة حزب العمال الكردستاني، وقد تنتقل الأسلحة والذخائر منهم إلى المنظمة، كما حصل في الفترات الماضية، ولكن مع ذلك وافقت الحكومة على طلبات إدارة واشنطن، وغضت الطرف عن آراء وتقييمات الجيش، واضطرت الحكومة

لتسليم صلاحية ومسؤولية الإشراف والرقابة على عمليات انتقال البشمركة لمدينة كوباني إلى جهاز المخابرات التركي؛ بدلاً من الجيش الذي رفض تسلم هذه المهمة.

وتشير مزاعم إلى أن رئيس جهاز المخابرات هاكان فيدان، غادر إلى شمال العراق والتقى مع مسعود البرزاني، رئيس إقليم كردستان العراق، والرئيس المشارك للاتحاد الديمقراطي الكردي السوري صالح مسلم، كل على حدة في مدينة أربيل لمناقشة الاتفاق بين الأكراد وتقييم الأوضاع الجارية في كوباني، ورغم انتشار مزاعم زيارة فيدان إلى أربيل، لم تصدر الحكومة أي بيان لتكذيبها).

وفي سياق متصل، قالت صحيفة ميلليت التركية: (إن رئاسة هيئة الأركان العامة رفضت مؤخرًا مشروع قانون أعدته حكومة العدالة والتنمية، يتضمن ربط قيادة قوات الدرك بوزارة الداخلية، وقبلت الحكومة توصيات وآراء الجيش وتنازلت عن وضع المشروع حيز التنفيذ، وقررت الحكومة إرسال المشروع إلى رئاسة البرلمان لإقراره، في إطار عملية الانفتاح على منظمة حزب العمال الكردستاني لدفع مسيرة السلام الداخلي إلى الأمام. وأن الحكومة التركية اتخذت هذه الخطوة بعد رفض الجيش تقديم المساعدات لأكراد سوريا ومرور البشمركة عبر الأراضي التركية إلى كوباني، فيما أكدت عدة أطراف أن خطوة وضع مشروع ربط قيادة قوات الدرك بوزارة الداخلية خطوة تهديدية من الحكومة للجيش).

وأشارت مصادر من داخل حزب العدالة والتنمية: (إلى أن رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان يحاول إدارة البلاد بشكل منفرد دون استشارة أي طرف

من حكومة رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو أو من حزب العدالة والتنمية، وأن العديد من القرارات والإجراءات لا يعلم عنها داود أوغلو ووزراؤه إلا من بعد إعلانها، لهذا السبب تظهر تفسيرات وتناقضات في تصريحات الوزراء حول التطورات الجارية في كوباني، وهو بالتالي ما تسبب في أزمة داخل الحكومة التركية). [٣٩]

وبذلك يكون نشاط وقدرات أجهزة المخابرات تمثل وسيلة تخفف من أثر التعارض بين المؤسسة السياسية بكل أدواتها والمؤسسة العسكرية، إلا أن وجود تعارض بين المؤسستين على مستوى صنع القرارات الإستراتيجية وتنفيذها بواسطة قوة بديلة للجيش، مؤشر على خطورة الانتقال إلى حالة عدم الاستقرار السياسي بالدولة، وإمكانية الدخول في صراع على السلطة، خاصة إذا فشلت الحكومة في تنفيذ قراراتها وتحقيق الأهداف المرجوة منها. كما أن فكرة استبدال الجيش بقوات أو مليشيات بديلة؛ حتى ولو كانت تحت إدارة المخابرات الوطنية نتيجة لحالة من عدم التوافق السياسي الإستراتيجي هو أمر يهدد قوة المؤسسة العسكرية ودورها في الدفاع عن أمن الوطن؛ لأن مثل هذا السلوك السياسي للنظام الحاكم يمثل اختراقًا لمفهوم الأمن القومي والوطني، فكما يكون استدعاء الجيش في حسم الصراعات الداخلية خطرًا على استمرار توازنات الحياة السياسية بالدولة، يكون عدم التوافق معه وتنفيذ قرارات إستراتيجية بعيدًا عنه، تهديدًا مباشرًا لأمن الدولة القومي، بالإضافة إلى أن تعدد الجيوش وتعدد انتمائها في الدولة الواحدة يؤدي إلى انهيار الدولة.

---

39 -http://www.albawabhnews.com/859292, 23/10/2014

ولقد كان برنامج الإصلاح المؤسسي والتأسيسي السياسي الذي أنجزه أردوغان منذ عام ٢٠٠٢ هدفه الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو مطلب قومي أتاتوركي في الأساس ومطلب النُخب العلمانية بمختلف أطيافها، ومطلب شعبي من أجل حياة اقتصادية أكثر رفاهية. إلا أن هذا يؤدي بالتبعية إلى تقليص النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية بإعادة تنظيم وضعيتها الدستورية وفق المعايير الأوروبية، ولكنها في نفس الوقت لم يكن باستطاعة الجيش معارضة هذا التطور الإصلاحي الذي يقوده أردوغان، حتى لا يصطدم مع الشعب التركي.

وكان لاهتمام الاتحاد الأوروبي بمتابعة تقليص نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثره. حيثُ تتابعت تقارير الأداء التي أعدها الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠١، فركزت على توجيه النقد للدور البالغ للدور الذي يلعبه الجيش في الحياة السياسية من خلال مجلس الأمن الوطني. ولذلك طلبت المذكرة الأوروبية لعام ٢٠٠٢ بوجوب إعادة تنظيم مجلس الأمن الوطني [40] دستوريًا وفق المعايير الأوروبية وتحويله إلى مؤسسة

---

[40]- طارق عبد الجليل، الساسة والعسكر في تركيا: واقع العلاقة ومآلها،

http://studies.aljazeera.net/issues/2012/10/20121016111018502194.htm, 16/10/2013

حيث ورد

" وقد تضافرت جهود "حزب العدالة والتنمية" مع المراكز البحثية المستقلة، ومؤسسات المجتمع المدني، ورجال العلم والنخب المثقفة من أجل المُضي قُدمًا بخطوات أسرع في المرحلة القادمة نحو "إنهاء دور الجيش في الحياة السياسية بشكل تام"، وأفرزت هذه الجهود خلال العامين الأخيرين خططًا ومقترحات يأخذها الآن "حزب العدالة والتنمية" والأحزاب

الأخرى أعضاء "لجنة الوفاق الدستوري" بعين الاعتبار والدراسة لتطبيقها فى المرحلة القادمة، ويمكن إيجاز هذه التوجهات في النقاط التالية:

•المجلس العسكري الأعلى.. هيئة استشارية

يتكون المجلس العسكري الأعلى حاليًا من ١٤ عضوًا، هم: رئيس الوزراء (مدنى)، ووزير الدفاع (مدنى)، واثنا عشر جنرالاً برتبة "فريق" من بينهم رئيس الأركان وقادة أفرع القوات المسلحة الأربعة (البرية والبحرية والجوية والأمن الداخلى)؛ ويتم اتخاذ القرار فيه بأغلبية الأصوات. والجيش ليس مسؤولا مسؤولية سياسية عن القرارات الصادرة من المجلس، بينما تُعتبر الحكومة ممثلة فى عضويها مسؤولة عن تنفيذ هذه القرارات؛ ومن ثم يقتصر دور الحكومة وأداؤها داخل هذا المجلس على تحمل مسؤولية تنفيذ هذه القرارات، دون أن يكون لهما أي تأثير في عملية استصدار القرارات.

وتتلخص مهام المجلس العسكري الأعلى فى مناقشة الموضوعات المتعلقة بالشأن العسكري، والتصديق على قرارات ترقية العسكريين، واتخاذ القرار بشأن المزمع طردهم من الجيش لتهم أخلاقية أو لانتماءات فكرية. وتُعد قرارات هذا المجلس قطعية غير قابلة للطعن ما عدا القرارات الخاصة بالترقيات، وهو حق ديمقراطى تم اكتسابه بموجب التعديلات الدستورية عام ٢٠١٠.

وتنظر حكومة العدالة والتنمية حاليًا إجراء تعديلات على بنية هذا المجلس بحيث يزداد فيه الأعضاء المدنيون من وزراء وخبراء واستشاريين، إلى حد تتحقق فيه المساواة بين المدنيين والعسكريين داخل المجلس، كما جرى في مجلس الأمن الوطني. بالإضافة إلى تحويل تبعية المجلس من رئاسة الوزراء إلى وزارة الدفاع، وتحويل قيادات أفرع القوات المسلحة إلى وحدات داخل وزارة الدفاع. ومن المنتظر أن يشمل التعديل طبيعة قرارات المجلس فيتحول إلى مجلس استشاري. أما بخصوص حركة الترقيات والتعيينات فمن المستهدف أن تتم وفقًا لمعايير الكفاءة والتميز بدلاً من الاستناد إلى نظام الأقدمية.

•قيادة الأمن العام.. مؤسسة مدنية

وتستهدف التعديلات أيضًا نقل تبعية "قيادة الأمن العام" من رئاسة الأركان حاليًا إلى وزارة الداخلية؛ لتتحول تدريجيًا إلى مؤسسة مدنية لا علاقة لها بالجيش تقوم بحفظ الأمن والنظام العام تحت مظلة وزارة الداخلية.

وينبغي التأكيد هنا على أن قيادة الأمن الداخلى التابعة لرئاسة الأركان تقوم حاليًا بمهمة الحفاظ على الأمن والاستقرار في المناطق البعيدة التي لا تخضع للسلطات المدنية في المحافظات، والتي تمثل ٩٠% من مساحة الأراضي التركية. وهو ما يُبرز مدى الانتشار العسكري في الأراضي التركية المدنية، ومدى تمتعه بسلطات لا محدودة في التعامل مع المواطنين وإدارتهم، وإخضاعهم للأحكام العسكرية.

•إلغاء المادة ٣٥ من قانون الخدمة العسكرية

وتتفق معظم مشروعات الدساتير المقدمة من قبل المجتمع المدني والأحزاب السياسية على ضرورة إلغاء المادة (٣٥) من قانون الخدمة العسكرية التي تنص على أن "وظيفة القوات المسلحة هي حماية الوطن ومبادئ الجمهورية التركية"، لتصبح مهمة القوات المسلحة فقط هي حماية الوطن وحدوده. وجدير بالذكر أن المادة (٣٥) هي المادة القانونية التي يعتمد عليها دائمًا قادة الجيش التركي في إضفاء المشروعية على انقلاباتهم العسكرية؛ حيث تخولهم الحق دستوريًّا للقيام بتدخل عسكري ضد أية حكومة أو جهة تحاول المساس بمبادئ الجمهورية التركية.

•تعديلات على وضعية المؤسسة العسكرية

ويعتزم الدستور التركى الجديد إجراء كثير من التعديلات على الوضعية الدستورية والقانونية للمؤسسة العسكرية التي تمنحها حق التدخل في العملية السياسية، وتسمح لها ببناء نفوذ عسكري داخل مؤسسات الدولة المختلفة. ومن هذه التعديلات: إلغاء المحاكم العسكرية الإدارية العليا، واقتصار مهام القضاء العسكري على النظر في قضايا الإخلال بالنظام العسكري فقط، وإغلاق المدارس الثانوية العسكرية تمامًا. وإخضاع ميزانية القوات المسلحة وكافة نفقاتها خضوعًا تامًّا لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات.

وينبغي القول هنا: إن إنهاء دور الجيش في الحياة السياسية، وتعديل وضعيته الدستورية عبر تعديلات قانونية أو دستورية أمر قد لا يُمثل -وحده- ضمانة أكيدة لمرابطة الجيش في ثكناته؛ فتغيير وضعية الجيش له آليتان ينبغي التأثير فيهما معًا، وبشكل متزامن؛ ومن ثم تتطلب عملية التغيير، إلى جانب التعديلات التشريعية، تغييرًا في الذهنية العسكرية لأجيال مختلفة في صفوف الجيش، من حيث تغيير ثقافة الفوقية العسكرية وثقافة الانقلاب العسكري المترسخة منذ عقود طويلة.

استشارية في خدمة الحكومة، كما وعدت بأن تبدأ مفاوضات بانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي فور انتهاء تركيا من إنجاز طلبات الاتحاد الأوروبي.

وعليه فقد جرت التعديلات الدستورية التركية المتتالية منذ ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١ لترجح كفة المدنيين داخل مؤسسات الدولة، وفي ٣٠ يوليو ٢٠٠٣م كانت نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن الوطني وأمانته العامة؛ حيثُ أقر البرلمان إلغاء هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية مجلس الأمن الوطني، وتقليص سلطات المجلس التنفيذية. فتم إلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن الوطني من بين أعضاء القوات المسلحة، وتحول إلى جهاز له دور استشاري أكثر من التنفيذي أو الرقابي، وتم إخضاع المؤسسة العسكرية وكوادرها لإشراف ومراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات. ثم تلي ذلك استبعاد نفوذ المؤسسة العسكرية من الهيمنة على قطاع التعليم والإعلام. وفي النهاية أصبح للجيش وضع أكثر استقرارًا في ثكناته العسكرية.

فعلى سبيل المثال ينبغي إخراج المجتمع العسكري من عزلته عن المجتمع المدني، من خلال تفكيك بنيته الفكرية ونمطياته الذهنية التليدة. فمن المفيد في هذا الصدد إعادة فرز المقررات الدراسية داخل المدارس الحربية والأكاديميات العسكرية، وتصفيتها من المضامين الأيديولوجية الأتاتوركية؛ تلك التي تصبغ على الجيش صفة "الحارس لمبادئ الجمهورية."

وثمـــة حاجـــة مُلحـــة، على الجانب الآخر، لأن تتضافر جهود الأكاديميين ومؤسسات المجتمع المدني من أجل إعادة تهيئـــة الذهنيـــة العســـكريـــة الموجودة حاليًا نحو الإيمان بقيم الديمقراطية الحقيقيـــة، وحق المواطنين في فرض إرادتهم السياسية.

ولكن استمرار هذا الاستقرار في العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي يرتبط باستمرار ثقة المؤسسة العسكرية في قدرة النظام السياسي بالوفاء بمتطلبات الوطن الاقتصادية والسياسية طبقا لمبادئ الديمقراطية والعلمانية، ونجاح إدارة السياسة الخارجية للدولة. حيثُ إنه من حق الجيـــش أن يتدخل في الحياة الســياســيـــة في دســتور ١٩٨٢م الحالي لحمايــة مبادئ الجمهوريـــة.

وحتى عام ٢٠١٤ لم ينجح أردوغان في إدماج تركيا مع الاتحاد الأوروبي، بالرغم من كل هذه جهوده السابقة، وذلك بسبب أن النظام السياسي التركي الحالي بقيادة أردوغان يملك رؤية جيوبوليتيكية في آسيا وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط، وهي رؤية لا يمكن إنجازها بدون دور قوي للمؤسسة العسكرية، ولن يتم ذلك إلا بالتوافق معها، فلا يوجد فصل هنا بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية، فكلاهما فريق عمل واحد له هدف واحد، وهذا الهدف يهدد الاستقرار الأمني في أوروبا، ويصطدم ويتقاطع مع التوجهات الأوروبية والأميركية في إقليم الشرق الأوسط، فتركيا تملك وتمثل إرادة القوة الإقليمية التي تسعي لتوليد وإدارة الصراعات والمصالح في بيئتها الإقليمية لتحقيق رؤيتها ومصالحها بشكل مستقل.

لذلك نجد أردوغان تخلص من إستراتيجية مشاكل صفر وحوّل سياسة تركيا الخارجية؛ لتدير مجموعة متشابكة من الصراعات الإقليمية، بدأ من إسرائيل ثم سوريا ومصر، ويستمر في الحرب مع الأكراد في سوريا تارة والعراق تارة أخرى وبداخل تركيا؛ حيثُ قضى ٣٧ تركيًا حياتهم على يد قوات الأمن التركية

لاعتراضهم على منعهم من الذهاب إلى سوريا للدفاع عن إخوانهم الأكراد ضد داعش.

وإذا لم ينجح أردوغان في حسم المشكلة الكردية على الأقل بعد انحسار موجة الحروب الأهلية في دول الجوار بسورية والعراق، بناء على التسويات الدولية والإقليمية التي يتم الإعداد لها الآن بين الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين، والدول العربية الخليجية بشأن فلسطين وإيران، فإنه سيكون قد فشل في إدارة السياسة الخارجية التركية، وسيرتد ذلك بالسالب على الاقتصاد التركي وعلى ردود الأفعال الشعبية والعسكرية، ومن ثم على استمرار النظام السياسي ذي المرجعية الدينية السنية.

ب-الدور الإقليمي لأجهزة الاستخبارات التركية في دعم داعش وتقويض النظام السوري

وأوضحت التقارير «أن التوسع في نشاط المخابرات التركية الخارجية يهدف أيضًا إلى مراقبة تنفيذ الاتفاقيات الدولية، ووضع الخطط الدفاعية للدولة، وتفعيل (التجسس الاقتصادي) وحماية المنشآت والمصالح التركية في الخارج، بالإضافة إلى مساعدة الحكومة في (حرب المعلومات). ». [٤١]

ولكن بالرغم من أن عملية اختطاف المقدم حسين هرموش تمثل عملاً مخابراتيًا إقليميًا مشتركًا مستقرًا في عقيدة فرق المخابرات التركية العملياتية، إلا أن

41_ http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11469&article=566535&feature=#.VEBSKCKsWI4, 23/4/2010

عناصر المخابرات التركية التي شاركت المخابرات السورية والإيرانية في إنجازه كانت خارج السياق التنظيمي للدولة التركية، وشاردة عن سياسة الدولة الإقليمية الرسمية المعلنة تجاه النظام السياسي السوري. مما أدى إلى إجراء تحقيقات داخلية ترتب عليها إجراء تعديلات هيكلية في جهاز المخابرات التركية.

«حيثُ أشارت المعلومات التي ظهرت على فيسبوك إلى وجود عناصر من المخابرات التركية، ينتمون للطائفة العلوية، شاركوا بطريقة غير رسمية، ودون علم الحكومة التركية بعملية الاختطاف، وهو ما أحرج النظام التركي الذي وجد نفسه عاجزًا عن تفسير اختفاء المقدم من أراضيه وظهوره في سوريا، ما جعله يفتح تحقيقًا حول هذه الحادثة».

وبحسب المعلومات الجديدة، فإن عملية اختطاف المقدم حسين هرموش تمت عبر دعوة المقدم حسين إلى عشاء خارج المخيم في مدينة هاتاي للقاء أحد الضباط الأتراك، والموضوع كان هو كيفية تقديم الدعم اللازم لاستمرار المقاومة، ولتسليح الضباط المنشقين في جبل الزاوية .
وتشير المعلومات إلى أن المقدم حسين لم يذهب وحده كما هو منتشر بين الناس، ولكنه كان برفقة اثنين آخرين من الضباط المنشقين ومن أصحاب الرتب، والذين تم اختطافهم أيضًا معه، ولا يعرف مصيرهم حتى الآن، وقد تم دسّ المنوم في الأكل، وتمت عملية تهريب الضباط الثلاثة عبر الحدود التركية السورية من هاتاي إلى سوريا، وبإشراف عناصر المخابرات التركية.

وبعد الضجة الإعلامية والسخط الذي وُجّه من قبل المعارضة السورية للحكومة التركية، تم فتح ملف تحقيق مخابراتي في هذا المجال، وبالفعل تم القبض على ثلاثة من عناصر المخابرات السورية في تركيا، أحدهم إيراني الجنسية في أنطاكية، وهم من المشتبه بهم بالمشاركة في هذه العملية، ويتم التحقيق معهم بمعرفة المخابرات التركية. وما يعزز هذه المعلومات، أن إبراهيم هرموش شقيق حسين هرموش حمّل السلطات التركية مسؤولية اختفاء شقيقه، وقال إن شقيقه اختفى بعد لقائه أحد الضباط الأتراك في أحد مخيمات اللاجئين السوريين في الأراضي التركية. وقال إبراهيم هرموش في اتصال هاتفي مع قناة العربية إن: (الأتراك هم الذين أخذوا أخاه أولاً، وإنه يستبعد أن يكون في الأراضي السورية، إلا بتآمر من تركيا. وأنه في اليوم التالي سأل نفس الضابط التركي الذي أخذ شقيقه عنه، فقال له الضابط إنه لا يعلم عنه شيئًا، لأنه تركه بعد عشر دقائق.

وكانت صحيفة الغارديان البريطانية قد تطرقت إلى الاتهامات التي طالت تركيا بكونها مسؤولة عن تسليم هرموش لنظام الأسد، ونقلت عن وسام طريف، عضو في منظمة حقوق الإنسان قوله إن: (تركيا سلمت هرموش للسلطات السورية مقابل تسعة أعضاء من حزب العمال الكردستاني). [٤٢]

ويصدد النشاط الداخلي المرتبط برصد التدخلات الخارجية «فنجد إن جهاز المخابرات التركي، رصد نشاطًا ملحوظًا للسفارة الإسرائيلية في أنقرة، والقنصلية الإسرائيلية في (اسطنبول)، حيثُ كان الموساد ووزارة الخارجية

---

42 -http://www.alarabiya.net/articles/2011/09/18/167468.html, 18/9/2-11

الإسرائيلية، قد شكّلتا فريقي عمل منفصلين لمتابعة الانتخابات البلدية في تركيا، وتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة لضمان فوز مناوئي حزب العدالة والتنمية، وتحديدًا حزب الشعب الجمهوري. إلا أن وجومًا خيّم على الأوساط السياسية والأمنية الإسرائيلية، التي عبّرت عن قلقها لهذه النتائج، التي وصفتها بأنها تشكّل خطرًا على مستقبل إسرائيل، خصوصًا وأنها تؤشّر على أن حزب العدالة والتنمية، سيستمر في الحكم من خلال الانتخابات الرئاسية والنيابية المقبلتين.». [٤٣]

«**وبخصوص العلاقات الإيرانية التركية المخابراتية**.. نشرت مجلة دير شبيجل الألمانية، وثيقة منسوبة إلى وكالة الأمن القومي الأميركي، تكشف عن صلة مستشار جهاز المخابرات الوطنية التركي خاقان فيدان بإيران. وتضمنت هذه الوثيقة الصادرة بتاريخ ١٥ أبريل ٢٠١٣، والتي حملت عبارة «سري للغاية»، مناقشات حول خطورة تبادل المعلومات الاستخبارية مع تركيا. وأشارت الوثيقة في إحدى الفقرات إلى التقارير الاستخبارية الأميركية القديمة، التي تلفت الأنظار إلى احتمال وجود صلة وعلاقات بين رئيس المخابرات التركية وإيران. واللافت أن الوثيقة السرية، ظللت اسم رئيس المخابرات لإخفائه، لكنها أبقت كلمة «الدكتور»، التي سبقت الاسم دون تظليل، بحسب المجلة الألمانية. ». [٤٤]

وكانت عملية إعادة هيكلة مؤسسية قد تمت في الفترة من ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢ لتطوير أداء الجهاز المخابراتي وربطه مباشرة بمؤسسة الرئاسة التركية

---

43 - http://masiada.com/خاص-المخابرات-التركية-ترصد-نشاطاً-لـ/ /, 2/4/2014

44 -http://www.akhbaralarab.net-وثيقة-أمريكية-تكشف-صلة-رئيس/المخابرات/ , 1/9/2014

حيث ورد «قام جهاز المخابرات الوطني التركي بتصميم شعارات «لوغو» مستقلة لـــ ٦ رئاسات ضمن الجهاز العام، ويحمل كل شعار رمزًا خاصًا بكل وحدة. وأن الشعارات أعدت حسب رئاسة وحدات المخابرات الهيكلية، وهي رئاسة التحليل الإستراتيجي، ورئاسة مكافحة التجسس، ورئاسة العمليات الخارجية، ورئاسة المخابرات الأمنية، رئاسة الإلكتروني والتقنية المخابراتية، رئاسة المخابرات الاستعلامية.

ويعتبر قرار تشكيل ٦ وحدات رئاسية، خطوة أولى لإعطاء هذه الوحدات هوية مؤسساتية، وتشكيل نظام استخباراتي تركي أكثر تخصصًا وبفعالية أقوى، في أفق تحويله إلى نفس النظام المعمول به في أمريكا، الذي يتوفر على ١٦ منظمة مخابرات بهويات مؤسساتية مختلفة.

«وقد عرف جهاز المخابرات التركي مجموعة من التغييرات على هيكلته بين سنتي ٢٠٠٩ و٢٠١٢، ففي سنة ٢٠٠٩ ألغيت رئاسة المخابرات النفسية، وأيضًا رئاسة العمليات، كما أزيحت رئاسة الأنظمة المعلوماتية والتنصت التقنية من الهيكلة العامة إلى (الوحدة التقنية)، بالإضافة إلى ترقية وحدة مكافحة التجسس إلى مستوى الرئاسة.

إلا أن عملية الاشتغال على تصميم الشعارات الجديدة والهيكلة الجديدة للجهاز ارتبطت أيضًا بتغيير اسم الجهاز المخابراتي التركي من وحدة (رئاسة المخابرات الإستراتيجية)؛ لتصبح (رئاسة التحليل الإستراتيجي).

وعلى نسق نموذج مجتمع المخابرات الأميركي الذي يتكون من ١٦ جهازًا في مجالات مختلفة، فإنه يرتبط مركزيًا بخدمة مركز عام، وتتحرك هذه الأجهزة وفق عمل مشترك متحد.». [٤٥]

وعن علاقة المخابرات التركية بداعش، فقد مثَّل القانون الأخير للمخابرات السابق التنويه له، «جهدًا حكوميًا لتوسيع صلاحيات الجهاز من أجل أن تُدخله بشكلٍ فعال أكثر في سوريا. حيثُ حرص القانون على توسيع عمل المخابرات في الخارج من أجل حماية الأمن القومي التركي، وتأمين كل الإمكانيات للقيام بهذه المهمات.». [٤٦]

ومن أنشطة المخابرات التركية الإقليمية خلال مرحلة انطلاق الربيع العربي في سوريا، كانت هي دعم الحركات الانفصالية في سوريا، والعمل ضد النظام السوري بتدعيم قيام داعش واستمراره في التطور.

كشفت صحيفة ايدينليك التركية «أن صواريخ تاو الأميركية المضادة للدبابات التي استخدمتها المجموعات الإرهابية المسلحة في سورية لأول مرة، نقلت من قبل جهاز المخابرات القومية التركي بواسطة المدعو سليم إدريس، وهو أحد متزعمي ميليشيا ما يسمى الجيش الحر الذي ينشط بمدينة إسطنبول، وأنه تم استخدام الصواريخ، التي تم تسليمها إلى مجموعة ما يسمى حركة حزم في

---

45 –http://arabic.yenisafak.com/turkiye-haber/18.07.2014-28890, 17/7/2014

46 – http://sadaalshaam.net/addons/News/views/Default/Home/web/3905, 30/4/2014

مدينة إدلب. وكان إدريس بعد أن تمت إقالته من الجيش الحر، وشكل هذه المجموعة تحت رعاية جهاز المخابرات التركية، بعد الاجتماع الذي أعلن خلاله عن تشكيلها. وكان جون ماكين السيناتور الأميركي، الذي يدعم فكرة تأمين الأسلحة الثقيلة للمجموعات الإرهابية في سورية عبر تركيا، اجتمع مع إدريس خلال زيارته الأول إلى سورية متسللاً لبحث موضوع تعزيز الاتصال بين الولايات المتحدة الأميركية والمجموعات الإرهابية المسلحة. وإنه كان في رفقة عناصر جهاز المخابرات التركية في عام ٢٠١٣.». [٤٧]

وعلي الوجه الآخر نشرت صحيفة أيدينليك خبرًا عن «أن تنظيمي دولة الإسلام في العراق والشام وجبهة النصرة المرتبطين بتنظيم القاعدة يستخدمان مساجد مدينة اسطنبول التركية كمراكز لتحضير الشباب وإرسالهم للجهاد في سورية تحت اسم دورات تعليم القرآن الكريم والدين. وكشفت عن أن أحد هذه المساجد يقع في منطقة كونكورن في اسطنبول؛ مشيرة إلى الرسالة التي تركها شاب يعيش في منطقة كونكورن يبلغ من العمر ٢٠ سنة لأهله قبل ذهابه للقتال في سورية كتب فيها: (لا يستحق المنافقون الحياة واذهب للجهاد باسم الله.) وبينت الصحيفة أن التنظيمات المسلحة تستهدف الأحياء الفقيرة في اسطنبول؛ منبهة إلى أن شباب منطقة كونكورن التي تعد إحدى قنوات شبكة اتجار المخدرات يواجهون خطرًا كبيرًا. وأشارت إلى الجمعيات التي تنشط تحت اسم جمعية الثقافة والتضامن أو بيوت العلم والحوار في المنطقة؛ حيثُ يقول سكان المنطقة إن هذه الجمعيات التي كانت تنشط بالسر ظهرت إلى العلن مع تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، وبدأت تنشط تحت اسم جمعيات مؤكدين تغير

47 -http://www.mepanorama.net/444213-صحيفة-تركية-المخابرات/التركية-ساهمت-ب/, 27/4/2014

الشباب بعد مشاركتهم في مجالس الحوار المقامة في هذه الجمعيات. ولفتت الصحيفة إلى التغييرات التي بدأت تظهر على الشباب الذين يتغذون بالفكر السلفي كإطلاق اللحية، وتغيير طريقة لباسهم، واتهامهم لأفراد أسرهم بالكفر؛ مؤكدة أن هؤلاء الشباب يتبنون أفكارًا غريبة بعد مشاركتهم في مجالس الحوار.

وبينت الصحيفة أن تنظيم دولة الإسلام في العراق والشام يرسل الشباب إلى سورية بعد تحضيرهم وتدريبهم، بينما قيادة الشرطة لا تحرك ساكنًا أمام هذه النشاطات، وتقول للأهالي الذين يراجعونها بحثًا عن أبنائهم إنها لا تستطيع فعل شيء.

وعلى خلفية هذا التقرير قدم حسين أيجون النائب عن حزب الشعب الجمهوري مذكرة مساءلة برلمانية إلى وزير الداخلية التركي (افكان الا) حول نشاطات التنظيمات المسلحة المتطرفة أمثال جبهة النصرة ودولة الإسلام في العراق والشام المرتبطة بتنظيم القاعدة الإرهابي، والتي تستهدف تجنيد الشباب في تركيا لإرسالهم إلى سورية للقتال إلى جانب المجموعات الإرهابية.

وتساءل النائب أيجون في مذكرته التي أوردتها الصحيفة المذكورة حول المركز التنظيمي التابع لتنظيم دولة الإسلام في العراق والشام في منطقة كونكورن في اسطنبول، وعدد الأشخاص الذين ذهبوا إلى سورية بهدف المشاركة في القتال بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٤ وعدد الأهالي الذين راجعوا السلطات المعنية بحثًا عن أبنائهم الذين ذهبوا للقتال في سورية.

وقال لماذا يتم تسهيل عبور الشباب إلى سورية، وما مدى صحة الادعاءات حول عدم تدخل قوات الأمن بعمليات التسلل إلى سورية متسائلاً: (هل حققت

الجهات المعنية في موضوع استخدام المساجد كمراكز تنظيمية للمجموعات الإرهابية المتطرفة، ولماذا تم السماح باستخدامها لهذا الغرض؟!)». [٤٨]

وبخصوص إفراج داعش عن الصحفيين الفرنسيين المختطفين، فقد أكد خبراء في الناتو لفوكوس ماجازين الألمانية «أن باريس دفعت ١٨ مليون دولار لعصابة الإجرام في العراق والشام عن طريق المخابرات التركية، ويؤكدون وجود مخبرين في عصابة البغدادي مكنوا المخابرات الفرنسية من متابعة وضع الرهائن بكل دقيقة. وقد قامت باريس بنفسها بتسليم الفدية عن طريق وزير دفاعها إلى المخابرات التركية، التي قامت بتسليمها لعصابة الإجرام في العراق والشام. وكانت دائرة المخابرات الفرنسية على تواصل دائم وبكل الدقائق بأخبار الرهائن طيلة الـــ١٠ أشهر بالتعاون مع المخابرات البريطانية والإسبانية». [49]

وفي لبنان انتهت قضية المخطوفين اللبنانيين بعودة اللبنانيين التسعة والطيارين التركيين إلى ديارهم سالمين. «وقد تم ذلك بعد دفع ملايين الدولارات من قطر إلى ما يسمى بلواء عاصفة الشمال وتحرير الطيارين المخطوفين، بالإضافة إلى تحرير معتقلات سوريات في سجون الحكومة السورية، بينما الطرف الآخر ما عليه سوى إطلاق سراح اللبنانيين المحتجزين في أعزاز، الملاصقة للحدود التركية السورية. ولكن العملية لم تتم على أكمل وجه؛ حيثُ ما زالت السوريات

48_
http://www.rtv.gov.sy/index.php/app/forum/php/banner/argement1.pcastuces.com/erreur.htm?d=13&id=148175, 27/4/2014

49 -https://da3msyria2.wordpress.com/2014/04/26-عاجل-خبراء-في-الناتو-يؤكدون-لفوكوس-ماغ/, 26/4/2014

داخل السجن، رغم تخبط الأخبار حول وصولهن إلى مطار أضنة في جنوب تركيا.

ولكن ما هو أصل لواء عاصفة الشمال؟ ولماذا اختفى بعد تحرير المخطوفين؟ قال سائق الباص من مخطوفي أعزاز إن المخابرات التركية هي من أوقفتهم وعصبوا أعينهم إلى أن وصلوا إلى أيدي اللواء المذكور، وقد وصلوا مطار اسطنبول أيضًا بالطريقة ذاتها. وبذلك، كان أول ظهور رسمي للواء عاصفة الشمال في مدينة أعزاز شمال حلب. وانتهى بشكل غير رسمي بعد انتهاء الصفقة التركية-اللبنانية، دون إتمام شرط تحرير المعتقلات السوريات.

وتصف أوساط ناشطي المعارضة السورية، مما يسمى بجيش الإسلام والجيش السوري الحر وغيرها من الفصائل المسلحة لواء عاصفة الشمال بأنهم سارقون وينهبون غنائم المعارك وغيرها. أما رموز القاعدة في سوريا، مما يسمى بدولة الإسلام في العراق والشام وجبهة النصرة وغيرهم، تسميهم بقطاع الطرق والمرتدين عن الثورة. فلماذا لم يعد هناك غير تركيا تتعاون مع هذا الفصيل السوري؟ ربما يكون السبب هو الوصول إلى أهداف إقليمية تركية للضغط على حلفاء الأسد، وأبرزهم حزب الله، وبغطاء فصيل معارض سوري.

وعلى لسان مصادر وزارية لجريدة السفير اللبنانية، أنه لم تكن تريد الدولة اللبنانية أن يكون الخطف يقابله خطف مضاد من أجل تحرير اللبنانيين التسعة. ولكن عملية خطف الطيارين التركيين كانت عنصرًا هامًا في معادلة الصفقة، حيثُ أحرجت تركيا ولم تجد مخرجًا من المأزق سوى الرضوخ لما طالب به أهالي المخطوفين اللبنانيين. فقام الشريك المالي لتركيا، إمارة قطر، بتغطية نفقات الصفقة، بينما تركيا تولّت اللوجستيات. ولم يكن للمعارضة السورية أي

كلام في الموضوع سوى وهم تحرير المعتقلات السوريات في سجون النظام السوري.» [50]

وكان نهاد يالنيز، قائد مجموعة مسلحة تابعة للجبهة التركمانية في العراق قد أعلن: «أن: (قواته ألقت القبض على ثلاثة من عناصر تنظيم داعش الإرهابي، وعند تفتيشهم اتضح أنهم من عملاء المخابرات التركية). وقد نشر يالنيز صور الرجال الثلاثة في موقع kurdistan24.org الإلكتروني، ورمز إلى أسمائهم بالأحرف (م.ي) و(إ.إتش) و(ك.ش)، مضيفًا: (أن (م.ي) الذي كان في صفوف داعش يطلق الرصاص على التركمان، وسيكون وبالاً على تركيا، وسننقل اعترافاته إلى المحكمة الدولية لجرائم الحرب)، مشيرًا إلى: (أنهم وجدوا معه جواز سفر دبلوماسيًا أحمر. وأن عميل المخابرات التركية المقبوض عليه اعترف بتعقّب المخابرات التركية تحرّكات الجيش العراقي عن طريق القمر الاصطناعي التركي جوكتورك٢، وأن المخابرات التركية أخبرت قيادة (داعش) بهذه التحركات، كما أضاف أن الحكومة التركية اتفقت مع داعش على شراء برميل النفط العراقي بثلاثين دولارًا، مقابل دعمه بالسلاح والغذاء والأدوية. وأشار يالنيز إلى أن عميل المخابرات التركية الثاني (إ.إتش) جريح، وأن الثالث (ك.ش) بعد القبض عليه والتحقيق معه وجدوا أنه يتحدث العربية، فتم إيفاده إلى بغداد لتزويد المخابرات العراقية بالمعلومات.)». [51]

ويقول الكاتب الصحفي «أبو بكر أبو المجد» حول الداعمين لداعش.: «إن حزب العدالة والتنمية التركي بقيادة الثعلب أردوغان الذي يقود تركيا منذ العام

---

[50] -http://mkleit.wordpress.com/2013/10/28-كانوا-أعزاز-في-المخطوفين/ المخا-عهدة-في/, 28/10/2013

[51] -http://www.alalam.ir/news/1626845, 27/8.2014

٢٠٠٢، لم ينس للأوروبيين ولا للأمريكان عمليات الابتزاز المستمرة له، واستدعاء القوات التركية في أفغانستان ٢٠٠٣ ولبنان ٢٠٠٦، والمشاركة في إرسال المساعدات وطائرات الشحن والدعم إلى المناطق المنكوبة جراء كوارث طبيعية، مثلما هو الحال في «كاترينا» الأميركية، عام ٢٠٠٥، وزلزال باكستان المدمر في نفس العام، وفي السودان لوقف العنف المسلح في دارفور.

ومع هذه المشاركات الإيجابية، وأهمية الجيش التركي بالنسبة لحلف شمال الأطلسي الناتو، فهو ثاني أكبر الجيوش في هذا الحلف بعد الولايات المتحدة، غير أن أوروبا ومن قبلها أمريكا لا يزالان يلعبان من وقت لآخر معها بورقة مذابح الأرمن تارة، ثم رفض عضويتها في الاتحاد الأوروبي تارة أخرى، كذلك رفض منح الأتراك العون في صناعة صواريخ الدفاع الأرضية، ورفض صفقة الدفاع الصاروخية التي عقدتها مع الصين مؤخرًا، وأخيرًا وليس آخرًا عدم دعم الغرب لتركيا في قضية الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية التركي والسفينة مرمرة، التي كانت متجهة لكسر الحصار المفروض على غزة، ثم تلكؤ الناتو في التعاطي مع الصواريخ التي أطلقها جيش بشار الأسد على الأراضي التركية، والتباطؤ في نشر بطاريات صواريخ باتريوت على الحدود التركية السورية.

فإن هذه المواقف فضلاً عن اعتراض التوجهات الغربية للرؤى التركية، فيما يخص الشأنين المصري والسوري، ودعم أجهزة استخباراتية لخصوم أردوغان السياسيين، والسعي لإضعافه عبر محاولات تفجير تمت في أنقرة، ومحافظات تركيا أخرى كانت دافعًا قويًا لتحرك استخباراتي تركي مفاجئ، يكون كفيلاً

بتأديب كل الأطراف دفعة واحدة، وقالها أردوغان لخصومه جميعًا في خطاب ٣٠ مارس ٢٠١٤ ستدفعون الثمن». [٥٢]

وأيضًا يقول أبو المجد «داعش هو أهم تنظيم يمكنه اليوم معاقبة كل أعداء تركيا الذين أرادوا توريط جيشها في القتال بسوريا، والعراق في وقت من الأوقات، ثم هو الأداة التي يسهل عليها الآن تهديد سلم الدول الحاضنة للسياسة الغربية في منطقة الشرق الأوسط على رأسها الخليج، ومن الكويت سيبدأ نفاذ التنظيم. فداعش هو الذي بإمكانه إرهاق الأمريكان والأوروبيين، وجعلهم في حالة احتياج كبيرة للدولة التركية ودعمها، وبالتالي سيتحول التنظيم شيئًا فشيئًا إلى أكبر ورقة لمساومة كل هؤلاء في وقت معين من أجل تحقيق تركيا لكل طموحاتها في أوروبا عضوية الاتحاد الأوروبي الكاملة، وفي أمريكا إغلاق ملف الأرمن للأبد. فداعش سيكون الشبح الذي ستطارده تركيا في كل مكان، وستجعل الغرب يصمت طويلاً أمام ممارساته القاسية مستقبلاً ضد حزب العمال الكردستاني bbk، وأيضا تخفيف حدة انتقاد المسؤولين الغربيين لسياسات أردوغان في تركيا. وتركيا يمكنها الآن وبسهولة معاقبة إيران على تدخلها في الشأن السوري ضد المصالح التركية، وابتزازها اقتصاديا لأجل السيطرة على داعش، الذي يمكنه إرهاق النظام الملالي اقتصاديًا.». [٥٣]

وفي أكتوبر ٢٠١٤ «أجرى رئيس أبرز حزب سياسي كردي في سوريا محادثات مع مسؤولين في أجهزة الاستخبارات التركية حول الوضع في مدينة عين العرب (كوباني) السورية التي يحاصرها جهاديو تنظيم الدولة الإسلامية

---

[52]-http://www.al-omah.com/reports-and-investigations/item/54523-1054523, 16/6/2014
[53] – http://www.faceiraq.com/inews.php?id=2804168,

«داعش»، كما ذكرت وسائل الإعلام الأحد.

«والتقى رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي صالح مسلم، في أنقرة مسؤولين في وكالة المخابرات التركية الذين شجعوه على الانضمام إلى صفوف المعارضة المعتدلة لنظام الرئيس السوري بشار الأسد. وتأتي هذه المحادثات بعد لقاء هذا الأسبوع بين رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو والمشارك في رئاسة حزب الشعب الديمقراطي (موالٍ للأكراد) صلاح الدين دمرداش الذي طلب مساعدة تركيا لمنع سقوط كوباني (عين العرب باللغة العربية) بين أيدي جهاديي تنظيم الدولة الإسلامية.

ولا تقيم أنقرة علاقات رسمية مع حزب الاتحاد الديمقراطي، الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني الذي يعتبر منظمة إرهابية.

وأثناء هذا اللقاء، نصح الأتراك أيضًا زعيم حزب الشعب الديمقراطي بالنأي بنفسه عن حزب العمال الكردستاني والتعبير بوضوح عن معارضته للرئيس الأسد مقابل دعم لوجستي ضد تنظيم الدولة الإسلامية». [٥٤]

---

54 -http://www.vetogate.com/1261284, 5/10/2014

ويمكن التعرف على الدور المخابراتي التركي في التأسيس للدور الإقليمي الذي ينفذه تنظيم داعش لصالح تركيا، مما ورد في وثيقة الاستخبارات السورية التالية التي نشرتها (**أورينت نت**)،

«**نص الوثيقة:**

سري للغاية- فوري

الجمهورية العربية السورية

إدارة المخابرات العامة

الفرع ٢٧٩

الرقم: /٢٧٩/١٥٨٢٩

التاريخ: ٢٠١١/١٢/٢٥

تعميم إلى جميع أفرع الإدارة (المركزية + المحافظات)

وردتنا معلومات تفيد أنّ المخابرات التركية قامت مؤخرًا بزيادة نفوذها في العراق بحجّة ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني، وذلك من فتح مقرّات سرّية في عدد من المحافظات العراقية وزيادة عدد العناصر الأمنية في السفارة التركية ببغداد. كما قامت أيضًا بفتح مقر سرّي في منطقة تلعفر القريبة من الحدود السورية، حيثُ يتم مراقبة الحدود في تلك المنطقة ولا سيما تحرّك القوات السورية وعددها وأسلحتها ومراقبة أشخاص عراقيين موالين للنظام السوري، خاصة من تنظيمات شيعية عراقية أمثال تيار الصدر أو دخول عناصر سورية مرتبطة مع النظام عبر تلك النقاط. كما تمّ وضع مقرّ استخبارات في تلك المنطقة لتأمين القدرة على شلّ تحركات الموالين للقطر ودخولهم عبر تلك النقاط، إضافة إلى قيامهم بتجنيد عدد من العناصر في تلك المنطقة، وقد تم تسليح عدد كبير منهم خاصة من الجماعات التركمانية في تلعفر

وفي منطقة طوزخورماتو وفي كركوك، ويتم تدريب عناصر شبابية كثيرة من الطائفة التركمانية إلى جانب أجندة أخرى من العرب السنّة ممن يرتبطون مع جماعة (وائل الحافظ).

كما تشير المعلومات إلى أن المخابرات التركية افتتحت معسكرًا تدريبيًا على أعلى المستويات على مقربة من القاعدة الأميركية التي تسمى بالغزلانية الواقعة في محافظة الموصل، وستكون معسكرًا خاصًا لجماعة الإخوان المسلمين وناصر من التركمان الذين يعملون تحت وصاية أمنية تركية، ويساهم في هذا الأمر المدعو (جمال الوادي) مدير مكتب الحراك الثوري وعضو المجلس الانتقالي وهو من تنظيم الإخوان المسلمين في سورية، ويقيم في تركيا.

وهنالك مبالغ طائلة تقدّمها الجماعات الإخوانية المقيمة في تركيا بتمويل من وزير الداخلية السعودي لإعطاء مغريات كبيرة للمتطوعين في العراق، ودراسة مشروع المعسكر التدريبي الذي يكون نقطة تحول كبيرة لجماعات الإخوان لتنفيذ مخططهم ضدّ سورية، وتكون مسرحًا لتنفيذ عملياتهم، إضافة إلى تغيير مواقع القوات العسكرية العراقية. وذلك كون هناك مواقع عسكرية تسهم في دعمها لمنع متسللين إرهابيين الدخول إلى سورية، ولهذا سيتم نقل هؤلاء وجلب عناصر أخرى من الضباط والجيش إلى المناطق الحدودية، وتكون علاقتهم قوية مع المخابرات التركية وجماعة الإخوان المسلمين، وفتح منافذ هامة وكيفية تمويلهم من الموارد والأسلحة، وقيام هذه الجماعات بتنفيذ عمليات في محافظة الحسكة؛ بغية ترهيب أبناء المحافظة وإجبارهم على الوقوف إلى جانب المعارضة السورية ضدّ النظام في سورية.

من جانب آخر، يتم عقد لقاءات مسؤولي حركات التركمان في العراق مع كبار المسؤولين في المخابرات التركية في العراق، وزيارة هؤلاء إلى تركيا بغية

تقوية دور التركمان في المنطقة؛ خاصة بعد سعي السنة في العراق للاستقلال، وإقامة إقليم ذاتي في وسط العراق مع حلول العام الجديد، وبغية ضمان إقليم للتركمان في العراق، ويتضمن حسب مخططهم محافظة الموصل وعددًا من المناطق الأخرى، وأن تتنازل حكومة إقليم كردستان عن الموصل، وأن يتنازل التركمان عن حقوقهم في كركوك، ويأتي هذا الأمر ضمن اتفاقية سرية بين المخابرات التركية والأميركية والكردية بدون معرفة المالكي، ولضمان حقوق التركمان في العراق، وتكون ولاية تركية تابعة لحكومة أردوغان. كما لوحظ قيام مسؤولين من التركمان في العراق باستقبال ضباط ما يسمى الجيش السوري الحر، حيثُ تقوم المخابرات التركية بإدخال هؤلاء الضباط إلى العراق وإلى المناطق التركمانية بغية تنفيذ عمليات داخل سورية ويقومون بعمليات تمويهية على الحدود التركية – السورية في منطقة خربة الجوز.

من جهة أخرى ستقوم القوات الأميركية بتسليم مواقعها في العراق لعناصر ما يسمى الجيش السوري الحر وعدد من العناصر التركمانية، إضافة إلى تسليمهم أسلحة ثقيلة ومتطورة لتنفيذ عمليات في الفترة القادمة. كما يقوم ضباط أمريكيون بتدريب عناصر من الجيش السوري الحر لمدة محدودة.

وتفيد المعلومات أن لدى بعض التيارات التركمانية في العراق خلايا متدربة ستقوم بمساندة ما يسمى الجيش السوري الحر، وذلك بإشراف ضباط أتراك؛ لتكون الانطلاقة من العراق، وذلك لعدم إظهار تركيا أن لها علاقة بالموضوع، ويظهر العراق هو الذي يقوم بإدخال المسلحين الأجانب إلى سورية؛ ولكي توضع حكومة المالكي في خانة الخيانة العظمى للنظام السوري. كما ستقوم الشركة الأميركية //B.S.L المتخصصة بتمويل صفقات الأسلحة للجماعات

المتطرفة المسلحة في نهر البارد وستساهم في تمويل المتمردين والمسلحين؛ لكي ينفذوا مخططهم ضدّ سورية.

مع العرض أن هذه الشركة قامت ببيع مضادات طائرات لحكومة إقليم كردستان وللجماعات المسلحة في نهر البارد وتحويلها للجماعات التركمانية، وهذا الأمر يأتي وفق برنامج إستراتيجي متفق عليه من خلال لقاء ممثل جبهة التركمان العراقية في أوربا المدعو (حسن آيدلون) مع ممثلين عن تيارات الإخوان المسلمين السوريين واجتماعه مع المدعو (أنس العبدة)، ويأتي هذا الاتفاق ضمن اجتماع سري عقدوه في أحد المقرات العائدة للمخابرات البريطانية، التي أبدت استعدادها لدعم هذا المشروع، ووضع الحركات التركمانية بالعراق تحت وصاية تركية، وهناك تحرك يقوم به قياديون تركمان للمساهمة بدعم المجلس الانتقالي السوري، وتنفيذ مآربهم داخل العراق وطموحاتهم داخل سورية في منطقة تل أبيض وفي حلب ومناطق أخرى في سورية، وقد عرف من الشخصيات التركمانية التي تسهم بعقد الصفقات مع المخابرات التركية وتتعامل مع سفارتهم في العراق كل من:

- هشام تقلوا: رئيس جمعية الشهداء التركمان في كركوك.
- آغا أوغلو: رئيس مؤسسة الطلبة والشباب التركماني في كركوك.
- أنور البيرقدار رئيس حركة العدالة التركماني.
- عاصف سرتكمن: ممثل حزب التركمان في تركيا.
- فوزي كرم ترزي: نائب تركماني في البرلمان العراقي، وهو يعمل بشكل سري معهم.

وتفيد المعلومات بأن التركمانيين سيقومون بتنفيذ عمليات في عدد من مناطق العراق لمعرفة مدى قدرتهم على تنفيذ عمليات خارجه، وستكون العمليات ضدّ

المسيحيين أو اليزيديين أو الشيعة خلال الأيام القادمة.
للاطلاع واتخاذ ما يلزم من إجراءات.
مدير إدارة المخابرات العامة » [55]

وما يثير الاهتمام هنا هو التحول الدراماتيكي لبدايات مشروع للتحالف الإقليمي بين دول منطقة الشرق الأدنى لتكوين كيان سياسي، يعكس تواصل التراث الحيوي العربي والإسلامي؛ ليتحول لصراع دموي إقليمي لتقسيم الإقليم وتفتيته. وهو الأمر الذي كانت تمت الدعوة إليه بوصفه تكوين لدولة حقوق الإنسان على أساس الحيوية الإسلامية في محاضرات ألقيت على مكتبة الأسد، وفي جامعة حلب والسلمية واتحاد الكتاب العرب عام ١٩٨٩ التي صدرت في كتاب فقه المصالح الصادر عام ١٩٩٩ عن دار الأمين القاهرة، وهو إعادة إصدار لتقرير عن مدرسة دمشق المنطق الحيوي بعد حرب الخليج الثانية في بداية التسعينيات..

55– http://www.ettihadsyria.com/print.php?type=1&id=874, 15/11/2014

ويقول محمد منصور من أورينت «إن الوثائق المنشورة مصدرها مجموعة من الثوار في ريف إدلب، اقتحموا أحد الفروع الأمنية هناك في وقت سابق... واعتبروا أن مثل هذه الأشياء ممكن أن تفيد جهة إعلامية، فأهدوها لتليفزيون الأورينت تقديرًا منهم لدوره في الثورة، بدون مقابل ومنهم مباشرة. والوثائق كأوراق ليست مزورة، الترويسات فيها نظامية، وأرقام الفروع الأمنية التي تتداولها صحيحة، والأختام أصلية، ولغة أجهزة الأمن السوري التي نعرفها هي نفس اللغة... وبالتالي فالوثائق التي وصلتنا صحيحة من حيث إنها صادرة عن أجهزة المخابرات السورية بالفعل، ومن حيث إنها نفس الأوراق لم يطرأ عليها أي تعديل أو تحوير».

http://74.86.171.33/index.php?page=news_show&id=1029

في تلك الكتب والمحاضرات دعوة مفصلة لبرامج تؤدي إلى قيام دولة اتحاد أو تعاون أو سوق، تضم ولايات حيوية عربية إسلامية متعددة القوميات، دون أن تكون دينية أو عنصرية بأي حال بل علمانية ديمقراطية حيوية، وتكون رموز مؤسساتها العليا انتخابية. ففي ١٧ مايو ٢٠٠٩ صرح الرئيس بشار الأسد بهذا الاتجاه من دمشق بحضور الرئيس التركي غول: (أن هناك تعاونًا بين تركيا والعراق وبداية تطور للعلاقات بين تركيا وسورية وبين تركيا وإيران، مشددًا على أهمية تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأربع. وأيضًا كان هناك لقاء مع الرئيس الإيراني أحمدي نجاد. والذي بدوره كان قد بعث رئيس وزرائه العطري إلى بغداد. ».[٥٦]

«وكان هذا التوجه يتسق مع السياسة الخارجية التركية باعتلاء حزب العدالة والتنمية سدة الحكم في أنقرة؛ بدءًا من أواخر عام ٢٠٠٢، حيثُ إن «القادة الجدد في تركيا من ذوي الخلفية الإسلامية حال رجب طيب أردوغان وعبد الله جول وأحمد داوود أوغلو، تبنوا فكرة تحقيق العمق الإستراتيجي بسياسة خارجية ذات هوية إسلامية. فخاضت تركيا بأقدام ثابتة المستنقع الشرق أوسطي؛ إذ راح الأتراك يمدون جسور التقارب مع كافة الدول الإسلامية بما فيها إيران وسوريا المنظور إليهما غربيًا باعتبارهما ضمن دول محور الشر. فلقد اتخذ الأتراك خلال هذه المرحلة مواقف ذات طابع استقلالي؛ خارجين بذلك من أسر السياسات الغربية التقليدية التي تضع مصالح إسرائيل في قمة أولوياتها الشرق أوسطية. ولقد بدت هذه الاستقلالية جليةً في المواقف التركية إزاء القضية الفلسطينية ومعضلة البرنامج النووي الإيراني على وجه الخصوص. وهي بذلك

[56] -http://damascusschool.wordpress.com/2009/05/23-؟خليفة-حيوي/
أو-صديق-أول؟-رمز-غير-ديني-ي/, 23/5/2009

خرجت من بوتقة فكرة ضم البلاد إلى الاتحاد الأوروبي إلى التمدد في الفضاء العربي والإسلامي.» [٥٧]

وهي جهود إن كانت تدلل فهي تدلل على محاولات للتفاهم والتقارب بين هذه الدول خاصة مع بداية التلويح بتراجع وانحسار الدور الأميركي من المنطقة تطبيقًا لتنفيذ السياسة الخارجية الأميركية الجديدة في عصر أوباما التي خططت للانسحاب من العراق وإجراء تسويات سياسية للأزمة الإيرانية. ولكن مثل هذا التقارب والتوافق المحتمل بين هذه الدول الثلاث كان يمثل مشروعًا لاستعادة تشكيل قوة إقليمية كبرى في قلب منطقة الشرق الأوسط لدول تجمعهم جذور قومية ودينية تاريخية مشتركة، يقابلها اتفاقية دولية مشتركة للتقسيم والتفتيت، ولكن كان للدول الكبرى رأي آخر في إدارة الصراع وتقرير مستقبل مصالحها في المنطقة، فتحولت فكرة التحالف الإقليمي إلى فكرة لتقسيم إقليمي جديد؛ ليتمركز الطموح الإقليمي لدى تركيا الراعي الرسمي لفكرة استعادة الخلافة الإسلامية، والاستحواذ على أكبر الغنائم الممكنة من حقول النفط والغاز في المنطقة الاقتصادية بالبحر الأبيض المتوسط دون الدول الإقليمية الأخرى باتفاق تركي أميركي. ويمكن الاستفادة مما ذكرته لتفسير سبب التغير في السلوك التركي تجاه دول الجوار الإقليمي وتدخلها الداعم لإضعافها وتقسيمها.

ويفسر ذلك ضمن ما كتبته غادة اليافي ابنة رئيس الوزراء اللبناني الأسبق عبد الله اليافي، حول الحرب على سوريا حيثُ ذكرت «أدركت واشنطن أن الغاز

---

[57] -احمد محمد محمد وهبان، السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط صراع الهوية والبرجماتية والمبادئ الكمالية، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة ،
http://www.portal.alexu.edu.eg/index.php/ar/alexu-publications
/ابحاث-كلية-التجارة/٤٣٦٣٩-السياسة-الخارجية-التركية-تجاه-منطقة-الشرق-الأوسط-صراع-الهوية-والبرجماتية-والمبادئ-الكمالية, 2013

القطري أصبح عاجزًا عن المنافسة في السوق الأوروبية، وأن النفوذ الروسي يزيد في أوروبا مع ازدياد الطلب، وليس ذلك فحسب بل بدأت موسكو بالانتعاش الاقتصادي تستعيد عافيتها، فقررت التحرك، وكان ذلك بعد الهجوم بالطائرات على مبنى التجارة العالمي في أمريكا، ومثّل الهجوم الأميركي ردًا على هزيمة إسرائيل في لبنان ووصول بوتين إلى السلطة والتقارب الصيني الروسي، بعد زوال توتر دام عقودًا إبان الحرب الباردة، وسقوط بعض معاقل واشنطن في أمريكا الجنوبية. وكانت البداية احتلال أفغانستان، بهدف قطع طرق الترانزيت عن الصين ومحاصرتها ومحاصرة روسيا من جهة ثانية ومحاصرة إيران.

وفي العام ٢٠٠٢، عقدت واشنطن صفقة مع رجب طيب أردوغان وعبد الله غول اللذين انقلبا على معلمهما أربكان، وأسسا حزب العدالة والتنمية؛ ليصبح عبد الله غول أول رئيس حكومة إسلامي في تركيا، وكما كان الانقلاب في قطر سببه الغاز كان الانقلاب في تركيا سببه الغاز، فمع ظهور حزب العدالة والتنمية أعلنت واشنطن عن خط غاز نابوكو، وعند الأمريكيين حتى الاسم له معنى؛ فنابوكو اسم عمل موسيقي لفيردي يتكلم عما سمي سبي نبوخذ نصر لليهود في العراق، وبعدها بعام تم احتلال العراق فعلاً.

لماذا نابوكو؟ طبعًا تدرك واشنطن أن الغاز في آسيا الوسطى محال أن يصلها، وفي إيران الحرب شبه مستحيلة، ولكن روسيا لم تكن تدرك أن البحر المتوسط يحوي الغاز الذي تريده واشنطن، فواشنطن حين أعلنت عن خط نابوكو كانت تعتقد موسكو أن هذا الخط ولد ميتًا، ولكن واشنطن كانت تخطط أولاً للحصول على الغاز من مصر وساحل المتوسط فلسطين ولبنان وقبرص، ومع تقسيم وتدمير سوريا ستحصل حتمًا بلا حرب على الغاز الإيراني، وبالتالي حتمًا لن تستطيع بعدها موسكو شراء الغاز الأذري، فبذلك تفقد موسكو نفوذها في

المتوسط وأوروبا ووسط آسيا دفعة واحدة، وتكون واشنطن سيطرت على العالم للأبد.

وأصبحت نابوكو حلم أردوغان، فنابوكو يجمع غاز المنطقة في تركيا؛ ليصدره إلى أوروبا دون المرور في اليونان، فتتحول تركيا إلى دولة ثرية بالترانزيت، الذي يفترض أن يبدأ بـــ ٣١ مليار متر مكعب ويصل إلى ٤٠مليار متر مكعب، ولهذا أردوغان الذي يدرك أن الوصول في البداية إلى غاز وسط آسيا مستحيل، أشرف بنفسه على زيارة القاهرة لدعوتها للتوقيع على اتفاق نابوكو، ولم يدرك وقتها حسني مبارك أنه يوقع على وثيقة إقالته من السلطة.

وكانت الصفقة مع أردوغان وعبد الله غول وأمريكا هي:

«- يقوم أردوغان وغول بتأسيس حزب إسلامي، وتساعده واشنطن على الإمساك بزمام السلطة.

- يقبل هذا الحزب بتقسيم مصر إلى ثلاث دول، والعراق إلى ثلاث دول وسوريا إلى أربع دول.

- تعهد واشنطن بجعل النفوذ على الدول السنية من الدويلات الجديدة لتركيا، وتقبل تركيا بأن يكون النفوذ على باقي الدول لإسرائيل.

- تتعهد واشنطن بألا يمر أنبوب الغاز في اليونان؛ كي تضمن تركيا الحصول على كامل قبرص والدخول في الاتحاد الأوروبي على حساب اليونان.

- مقابل أن تحول الولايات المتحدة تركيا إلى عقدة غاز عالمية، يقبل أردوغان أن يكون النفوذ على هذه العقدة لواشنطن.

– تساعد تركيا الولايات المتحدة في أفغانستان خصوصًا والعراق. ». [٥٨]

وفي هذا السياق تحولت تركيا للربط بين السعودية وقطر للقضاء على النظام السوري انطلاقًا من العراق، وحل مشكلة الأكراد لصالح الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي التركي، أما بخصوص الخلافة فكان مشروع رعاية التنظيم الإخواني في تطلعاته الإقليمية انطلاقًا من مصر سيوفر الحد الأدنى من استعادة مزايا الإمارة الإسلامية لتركيا، خاصة أنه إذا نجح سيكون سببًا في تراجع النفوذ السياسي الإسلامي السعودي الملكي على الطوائف السنية في المنطقة لصالح المنطق الجمهوري الديمقراطي الإسلامي التركي.

ومن مظاهر العلاقات التركية السعودية والقطرية تبادل الزيارات واللقاءات بين المسؤولين في الثلاث الدول على فترات وفي مناسبات متعددة للتنسيق فيما بينهم فنجد «في يناير ٢٠١٣ قام في نفس الوقت كل من أردوغان بزيارة قطر، وأوغلو بزيارة المملكة العربية السعودية لتسوية الخلافات وعقد الاتفاقات بين البلدين بخصوص دعم الجبهة المسلحة المعارضة للنظام السوري.

حيثُ إن هناك خلافًا في الرؤية بين قطر وتركيا وأيضًا بين تركيا والسعودية؛ لأن تركيا تريد أن تقدم نفسها كزعيم إسلامي جديد بدلاً من السعودية، وتريد أن تمنع قطر من التقدم في هذا الإطار، إلا أنه نتيجة التآمر على سورية، فإن أردوغان يريد تسوية خلافاته مع هؤلاء من أجل إسقاط النظام السوري، لاسيما بعد صمود النظام لأكثر من عامين، وتمكن الجيش السوري من القضاء على

---

[58]– غادة اليافي، لماذا انقلبت تركيا وقطر على سوريا، شبكة الوحدة الإخبارية، نشرة كنعان، ٢٠١١/١١/٢٣،

http://www.turkmensani.net/ar-ar/index.php?option=com_content&view=article&id=416:2012-04-22-09-00-34&catid=47:ortadou&Itemid=126, 22/4/2012

المسلحين، وانحصار المعارك مع جبهة النصرة الإرهابية التي يعرف كل العالم إرهابها. ولذلك أكدت المصادر أن ما يجمع الثلاث دول هو (الاتفاق على تسليح وتمويل المسلحين والإرهابيين، فتركيا تريد الاتفاق مع قطر والسعودية على كيفية إدخال المال والسلاح إلى الإرهابيين، ونوعية السلاح وكمية الأموال، وإدخال العناصر الإرهابية من جنسيات مختلفة للمحاربة في سورية، وفي مقابل ذلك فإن تركيا تريد الحصول على سلاح وأموال من أجل إدخال هؤلاء، فالتركي لا يريد فتح حدوده ودعم الإرهابيين بلا مقابل، حيث بدأ الاستثمار التركي على حساب هؤلاء)، كما تريد (تركيا توضيح وتبرير وتكذيب الفضائح التي لحقت بها، بأنها تسرق الأموال والأسلحة النوعية المتطورة التي كانت ترسلها هذه الدول للجماعات المسلحة)، الأمر الذي أدى إلى حصول مشاكل بين تركيا والسعودية وقطر». [٥٩]

«وفي أغسطس ٢٠١٤ قامت عدة وفود دبلوماسية من المملكة العربية السعودية بخمس زيارات لتركيا في سرية تامة وبعيدة عن التغطية الإعلامية، بهدف إقناع تركيا بالانضمام لمواجهة داعش عسكريًا تحت إطار التحالف الدولي بقيادة أميركية ضد تنظيم داعش الإرهابي وفقًا للمعلومات الاستخباراتية. وفشل سعود الفيصل، وزير خارجية المملكة العربية السعودية في تغيير الموقف التركي وخصوصًا موقفي أردوغان وداود أوغلو للمشاركة في الائتلاف الدولي ضد داعش في آخر زيارة له إلى تركيا. ويرجح الإستراتيجيون الأتراك عدم مشاركة

59_ https://www.facebook.com/ShbktJbryn/posts/399470733478158, 28/1/2013

بلادهم في الحرب على التنظيم، ليبقى الصراع معركة السعودية ضد داعش؛ ولتبقى تركيا على سياسة أردوغانية تهدف لعودة الخلافة العثمانية. ». [٦٠]

وفي سبتمبر ٢٠١٤ أكد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، «أن السياسة الخارجية لبلاده تتمتع بطبيعة نشطة، وأن المواطنين الأتراك القاطنين في الخارج، هم أحد أهم العناصر في هذه السياسة، لذلك نستغل أي فرصة للقائهم والاستماع إلى مشاكلهم وتبادل وجهات النظر معهم. وكان ذلك خلال لقائه برجال أعمال أتراك في مبنى السفارة التركية بالعاصمة القطرية الدوحة، وأوضح جاويش أوغلو أن حضور أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني مراسم تسليم رجب طيب أردوغان رئاسة الجمهورية التركية، يعد دلالة على أهمية العلاقات بين كلا البلدين، مضيفاً: (هناك ميزة، بكل ما تحملها الكلمة من معنى، لوجودي في بلد صديق وشقيق كقطر).

وأيضًا ذكر جاويش أوغلو، أن هناك تعاونًا في عدة مجالات بين تركيا وقطر، مثل الصناعة والتجارة والصناعات الدفاعية، وأن البلدين عملا معًا في العديد من قضايا المنطقة، من أجل السلام والعدالة، مشيرًا إلى أن أهم الشركات التركية ساهمت في تطور قطر، من خلال تنفيذها العديد من المشاريع الهامة هناك. وأضاف: (تستعد قطر لاستضافة العديد من الفعاليات الكبيرة، وكما أن لنا رؤية لعام ٢٠٢٣، فإن رؤية قطر تمتد لعام ٢٠٣٠، ونحن نريد أن يكون للشركات التركية مساهمة في هذه الرؤية، كما أن هناك أرضية سياسية واقتصادية من أجل ذلك). وذّكر أنه سيزور، مدينة، جدة، في المملكة العربية

---

[60]-http://www.mepanorama.net/467954-تركيا-الإدخال-تتوسط-السعودية/ الي-الاي؟ 28/9/2014,

السعودية، من أجل حضور وتمثيل تركيا في منتدى حول التهديدات الإقليمية، ينظمه وزير الخارجية السعودي الأمير، سعود الفيصل بن عبدالعزيز آل سعود، على مستوى وزراء الخارجية، لافتًا إلى أنه سيتبادل مع نظيره القطري هناك وجهات نظرهما حول المشاكل في المنطقة.». [٦١]

وأيضًا «أجرى السيد مولود تشاووش أوغلو وزير خارجية الجمهورية التركية زيارة رسمية للمملكة العربية السعودية بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٤ تلبية لدعوة موجهة إليه من قبل الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية. وتم خلال اللقاءات التي جرت أثناء هذه الزيارة تناول العلاقات الراسخة بين البلدين الصديقين والشقيقين، وبحث آخر المستجدات على الصعيدين الإقليمي والدولي .

كما قام الوزيران بتبادل وجهات النظر المتعلقة بتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، وبالتأكيد على ضرورة تكثيف اللقاءات بين رجال الأعمال في البلدين في الكثير من المجالات، وخاصة الاستثمارات المتبادلة والصناعات الدفاعية .

وأوضح السيد تشاووش أوغلو وزير الخارجية أن الجانبين اغتنما الفرصة لتقييم المواضيع الإقليمية أيضًا، وأن المباحثات قد تطرقت بشكل خاص إلى التطورات على الساحتين العراقية والسورية، وتنظيم داعش والتنظيمات الإرهابية الأخرى، ونظام الأسد في سورية، والخطوات التي يجب اتخاذها في هذا الخصوص .

وقال السيد تشاووش أوغلو وزير الخارجية: (إن إسرائيل عرقلت كل خطوة تم اتخاذها باتجاه الحل، وأن هذا الأمر قد أظهر عدم رغبة إسرائيل بالتوصل إلى

61- http://turkpress.co/node/1694, 11/9/2014

الحل والسلام، داعيًا منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة إلى لعب دور فعال في مواجهة أعمال العنف التي تمارسها إسرائيل). ». [٦٢]

ويقول محمد عبد القادر الخبير في الشئون التركية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، «إن هناك تدريبات مشتركة بين الولايات المتحدة الأميركية وتركيا تجري منذ شهور لمجموعات من الجيش السوري الحر وتحديدًا في الجبهة الشمالية له. وأن تركيا تقدم الدعم للجماعات القريبة من الإخوان المسلمين؛ لتحقق من خلال تلك الجماعات مد نفوذها بشكل تدريجي داخل سوريا، وتقضي على مخاوفها من تسليح الأكراد. وأنه لا سبيل أمام الولايات المتحدة سوى الاستجابة للدفع التركي نحو دعم المعارضة السورية، في ظل عدم امتلاكها إستراتيجية واضحة لمقاومة داعش. وأن تركيا سعت منذ البداية لتخليق مفهوم المعارضة المعتدلة، وظهر ذلك في تصريحات للجانب التركي جاء فيها: (أن على أمريكا أن تفرق بين الجماعات المسلحة المتشددة كالنصرة وداعش، وبين المنتمين للتيارات المعتدلة، وأن تقديم الدعم للمعارضة السورية يضرب عصفورين بحجر بالنسبة لأمريكا وتركيا؛ إذ يقضي على داعش والنظام السوري).». [63]

وكانت مساعدة الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي ومكافحة الإرهاب ليزا موناكو قد بحثت، مع مدير المخابرات الوطنية التركية حقان فيدان في ٢٠١٤/١٠ سبل التعاون الوثيق في مجال مكافحة الإرهاب. وذكر بيان صادر عن البيت الأبيض «أن موناكو التقت بمدير المخابرات التركية في العاصمة

---

[62] –http://www.mfa.gov.tr/disisleri-bakani-cavusoglu-suudi-arabistan_da_ar.ar.mfa, 6/11/2014

[63] -http://lb2.akhbarak.net/articles/16714262-صحيفة_تركية_اندلاع_أول_أزمة_بين_أردوغان___, 15/11/2014

الأميركية واشنطن لتعميق الشراكة الوثيقة بين البلدين في مجال محاربة الإرهاب وضم القدرات التركية الفريدة إلى التحالف الدولي لمحاربة داعش. وأن الولايات المتحدة الأميركية تعرب عن امتنانها لدعم تركيا للعمليات الأميركية الجارية في العراق وسوريا، وتطلب مشددة على أهمية تسريع المساعدات التركية كجزء من الإستراتيجية الشاملة لإضعاف داعش ومن ثم تدميرها، كما أنه من الأهمية بناء قدرات القوات الأمنية العراقية والمعارضة السورية المعتدلة واتخاذ المزيد من الخطوات لتشديد الأمن على الحدود وإيقاف حركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من وإلى سوري، وأنه يجب التشاور في شئون الأمن والاستخبارات مستقبلاً لمواجهة الخطر الذي يشكله مقاتلو القاعدة القدامى العائدون من سوريا». [٦٤]

وتمثل جهود وتعاون المخابرات التركية مع الدول الأخرى العامل الأساسي؛ حتى يمكن أن تؤتي هذه الجهود السياسية التنسيقية المشتركة ثمارها، فهي تقوم بتقديم التيسيرات والمعلومات التي تسهل استخدام الحدود التركية السورية في كلا الاتجاهين. وهذا الدور المثمن للمخابرات التركية يرتد لصالح النظام السياسي التركي في تنفيذه لسياسته الخارجية ذات الطموح الإقليمي وتحقق أهدافه دون توريط الجيش التركي مباشرة في مواجهات عسكرية لتحقيقها.

فنجد أن التوافق التركي الكردي العراقي (كردستان العراق) تم من خلال الجهود المخابراتية التركية، وهذا الاتفاق عاد بالعوائد النفطية العراقية على تركيا وعلاقات تعاون مصلحية تبادلية بين الطرفين، فأمنت تركيا من خطر إمكانية الاتفاق والربط بين أكراد العراق وأكراد حزب العمل الكردستاني في

---

64 -http://www.alarab.qa/story/369093-التركية-المخابرات-تعاون-واشنطن/ في-محاربة-داعش, 11/10/2014

تركيا وامتداداته في سوريا لتكوين دولة كردية، بينما استفاد أكراد العراق من زيادة قوتهم كمشروع دويلة فدرالية عراقية لها قدرات مستقلة ولا تضطر إلى الاعتماد الكامل على الاقتصاد العراقي الشيعي، أو تضطر إلى الانخراط في الصراع السني الشيعي، وبالتالي يمكنها البقاء في النسيج العراقي بشكل أو بآخر، فلا تتحول إلى مشكلة تؤرق تركيا في حالة انفصالها عن العراق، وتضطر للربط مع باقي الأطراف الكردية في تركيا وسوريا وإيران.

وكان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في ٢٠١٢/٤/٢١ قد صرح خلال مؤتمر صحفي عقده في العاصمة القطرية الدوحة «(أن تركيا مستعدة للإقلاع عن تنفيذ عمليات عسكرية وأمنية ضد متمرّدي منظمة حزب العمال الكردستاني؛ إذا ما تراجعت الأخيرة عن الكفاح المسلّح. ولكن في حال ما لم تلتزم بنبذ السلاح ووقف إطلاق النار، فمن غير الممكن أن تتوقّف عمليات القوات المسلّحة والأمنية التي تنفّذها داخل البلاد وخارجها بصورة ناجحة). فيما ذكر مصدر دبلوماسي تركي (أن أنقرة طلبت من الزعيم الكردي العراقي مسعود بارزاني الذي يزور العاصمة تبني إجراءات أكثر تشددًا حيال المتمردين الأكراد الذين يتحصنون في أراضيه، وإن المحادثات بين وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو ورئيس إقليم كردستان العراق تطرقت إلى تعزيز فاعلية مكافحة حزب العمال الكردستاني من جانب إدارة الإقليم).

وقال بارزاني من جهته في تصريحات صحفية (إن إدارته ستلجأ إلى كل الوسائل بما فيها الضغوط والنصح لإقناع المسلحين الأكراد في شمال العراق

بالتخلي عن السلاح. وإذا اختار حزب العمال الكردستاني السلاح، فلن أسمح له باستخدام كردستان العراق). ».[٦٥]

ونتيجة للجهود المخابراتية التركية نجحت تركيا أيضًا في الاتفاق مع حزب العمل الكردستاني في تركيا لإقرار اتفاقية سلام مشتركة، حيثُ أعلن عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني، المعتقل في سجن إيمرالي، بمناسبة عيد النيروز بمدينة ديار بكر في ٢١ مارس ٢٠١٣، إن «زمن الكفاح المسلح ضد الحكومة التركية قد انتهي، وأنه قد حان الوقت للدخول في عملية سياسية شاملة تقوم على التفاوض والحوار، وقد سبق هذا الإعلان إجراء ترتيبات لوضعه موضع التنفيذ، عبر تحضيرات وتنسيقات على مستويات عالية بين حزب العمال الكردي، وأنقرة، وأربيل.

وقد تضمنت مبادرة أوجلان «خريطة طريق» تشمل وقف إطلاق النار من الجانبين الكردي والتركي، وسحب المقاتلين الأكراد خارج الأراضي التركية، وتشكيل لجان حكومية وبرلمانية لإنجاز حزمة جديدة من التشريعات، من شأنها أن تؤسس دولة تركية جديدة على أساس المواطنة، وليس العرق، وفق صيغة حكم محلي تحقق الإدارة الذاتية، انطلاقًا من المفاهيم الأوروبية للحكم المحلي، بما يعني كل ذلك الاعتراف بالهوية القومية من لغة، وثقافة، وخصوصية اجتماعية وحضارية، وربما الإفراج عن أوجلان في نهاية المطاف، وكانت عملية التفاوض تتم بين أوجلان ورئيس جهاز الاستخبارات، هاكان فيدان،

65_ http://www.muslimsc.com/site/index.php?option=com_content&view=article&id=717&Itemid=497&lang=es, 21/4/2012

وتخللها زيارات لبعض القيادات السياسية الكردية له في السجن، خاصة النائبين الكرديين أحمد تورك وآيله أكات.

وقد كان الوفد التركي المخابراتي المفاوض يمثل الدولة التركية، حيث تواصلت المفاوضات بين أوجلان و المسؤولين الاستخباريين الأتراك في سجنه بجزيرة أيمرالي ببحر مرمرة، حتى دشن اتفاق السلام بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، بعد عقود من الحرب الدموية، عهدًا جديدًا في تاريخ العلاقة التركية – الكردية؛ إذ للمرة الأولى، يعترف الجانب التركي بزعيم الحزب عبد الله أوجلان محاورًا من داخل السجن، وينظر إليه كشريك في تحقيق السلام، بعد أن كان في نظر الأتراك مجرد إرهابي وقاتل. وللمرة الأولى، يتم التعامل مع القضية الكردية كقضية شعب حرم من حقوقه التاريخية، في ظل الجمهورية التركية. والأهم، على المستوى السياسي، تلك الرؤية الإدراكية لتركيا في النظر إلى أهمية حل القضية الكردية سلميًا، على أساس أن السلام مع الأكراد ثروة إستراتيجية لمستقبل الدولة التركية، وفي قدرة هذه الدولة على استيعاب المتغيرات الجارية، وتحقيق الديمقراطية، بحثًا عن السلام، وامتلاك عناصر القوة، والدور، والنفوذ.

لقد توصل الطرفان التركي والكردي إلى اقتناع مفاده استحالة حل القضية الكردية في تركيا عسكريًا، وبالتالي ضرورة البحث عن حل سلمي لها، على أساس تحقيق الهوية للأكراد والاستقرار لتركيا. فكل طرف يحاول، الأتراك والأكراد، كما أن الحكومة التركية لن تستطيع أن تحل المشكلة الكردية بالتدابير الأمنية وحدها. لذلك اتجهت أنقرة إلى تأسيس شراكة قوية مع زعيم إقليم كردستان العراق، مسعود البارزاني، ودعمه في مواجهة صراعه مع المالكي.

وبالطبع، فإن نجاح أنقرة في الوصول إلى تسوية للأزمة الكردية – بالتعاون مع البارزاني – يضيف إلى رصيد الأخير في مواجهة المالكي، لاسيما أن البارزاني سوف يلعب دورًا مهمًا في أية تسوية للأزمة، خصوصًا فيما يتعلق باستقبال عناصر حزب العمال الكردستاني التي سوف تخرج من تركيا بعد تسليم أسلحتها. ومن هنا، يمكن تفسير إصرار تركيا على التمسك بعقد المباحثات القادمة بين رئيس المخابرات التركية وقادة الحزب في أربيل وليس السليمانية، وذلك لتكريس دور بارز للبارزاني في المفاوضات، فضلاً عن تجنب تدخل إيران في المسألة، والذي ربما يؤدي إلى تعطيل المفاوضات أو إجهاضها من الأساس، في ضوء سعي طهران إلى استخدام الورقة الكردية لفرض ضغوط على أنقرة لتغيير موقفها الداعم لإسقاط نظام الأسد. ». [٦٦]

واستمرارًا لنفس التوجه السياسي التركي في ٣ /٢٠١٤/٩ أكد رئيس الوزراء التركي الجديد أحمد داود أوغلو أثناء عرضه لبرنامج حكومته الجديدة، «على الأهداف الطموحة بتحويل تركيا إلى واحدة من أكبر عشرة اقتصادات في العالم وعضو في الاتحاد الأوروبي بحلول ٢٠٢٣، وأنه سيتم إيلاء أولوية خاصة للتوصل إلى السلام مع حزب العمال الكردستاني، الذي يسعى إلى الحصول على الحكم الذاتي للأكراد في المناطق الجنوبية الشرقية من تركيا وإنهاء التمرد المستمر منذ ثلاثة عقود، والذي أودى بحياة نحو ٤٠ ألف شخص. وأن ذلك سيتم من خلال عملية سلام ستغير مصير البلاد. وتحتاج هذه العملية لتكثيف الجهود لضمان تبني هذه العملية من جميع شرائح المجتمع، وسيتم ذلك بنشاط أكبر يطيح بالجدران بين الأمة والدولة. وأن تركيا ستواصل دبلوماسيتها

[66]- أحمد دياب ، " فرص وعقبات: الأبعاد السياسية لاتفاق السلام التركي – الكردي "، الأهرام، مجلة السياسة الدولية ، العدد يوليو ٢٠١٣

الحاسمة. ولن تكون بلدًا تتحدد لها أجندتها بواسطة الدول الأخرى، وأيضًا فتركيا ستواصل إحلال الاستقرار في العالم عبر كونها جزءًا من الحل، سواء على مستوى المنطقة أو العالم، وتركيا الجديدة ستكون دولة ذات شأن ورائدة، وأكثر حرية، وأكثر رخاء وعدالة وأعلى مقامًا، وأقوى وأكثر ثراء واحترامًا وديمقراطية؛ لتكون مثالاً في العالم بسياساتها الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية». [٦٧]

وقد قامت المخابرات التركية بتنفيذ عملية هامة في سبتمبر ٢٠١٤ وذلك بالنجاح في إنقاذ الرهائن الأتراك الذين تم احتجازهم بمدينة الموصل بمعرفة تنظيم داعش حيثُ ورد أن قال رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو: «إن تنظيم الدولة الإسلامية أفرج عن الرهائن الأتراك البالغ عددهم ٤٩ وأعادتهم المخابرات التركية إلى وطنهم سالمين». وأكد أوغلو أن الرهائن أُطلق سراحهم ووصلوا إلى تركيا بالفعل، وأنه يجري نقلهم إلى مدينة سانليورفا بجنوبي البلاد. ويقطع أوغلو زيارة رسمية إلى أذربيجان ويذهب إلى مدينة سانليورفا للقاء الأتراك المفرج عنهم. وأسر التنظيم هؤلاء الرهائن –ومن بينهم القنصل التركي العام وزوجته والعديد من الدبلوماسيين وأطفالهم، بالإضافة إلى عناصر من القوات الخاصة التركية– في ١١ يونيو ٢٠١٤ عندما استولى على مدينة الموصل في شمالي العراق واقتحم القنصلية التركية فيها.

وقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان: (إن تحرير الرهائن الأتراك في العراق جاء في إطار عملية معدة مسبقًا من جانب المخابرات التركية. وأن

---

67 –http://www.eklimaljanadpress.net/news/local-news/2951-2014-09-03-15-39-52.html, 3/9/2014

العملية تم التخطيط لها مسبقًا بشكل جيد، وحساب كافة تفاصيلها، ونفذت بسرية تامة طوال ليلة تخليصهم، وقد انتهت بنجاح).

وأشاد أردوغان بعمل جهاز المخابرات التركي وقال: (إنه بشكل حساس جدًا وبكل صبر وتفانٍ مع المسألة منذ اختطاف الرهائن، وتمكن في النهاية من تنفيذ عملية إنقاذ ناجحة.).

وكان بيان قد صدر عن رئاسة الجمهورية التركية جاء فيه أن عملية الإفراج عن الرهائن الأتراك في العراق تمت من خلال عملية استخباراتية تم التخطيط لها على مدى فترة طويلة. وكانت السلطات التركية تكرر القول «إنها أبقت على اتصالات لإطلاق سراح مواطنيها دون إعطاء توضيحات. ». [٦٨]

وقال أيضًا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان «إنه لم تدفع فدية مقابل إفراج داعش عن الـــ ٤٩ رهينة الأتراك؛ مضيفًا أن الإفراج عنهم كان نتيجة مفاوضات دبلوماسية وسياسية»... وقال أردوغان قبل أن يسافر لحضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة «التفاوض المادي ليس مطروحًا للنقاش... هذا نجاح دبلوماسي.». [٦٩]

وبالرغم من أن الرئيس التركي وصف عملية تحرير الرهائن على أنها عملية دبلوماسية وسياسية، إلا أن تركيا رفضت النقاش في العملية مع الولايات المتحدة أو أي من حلفائها الأوروبيين، واستمر ذلك حتى كشفت جريدة التايمز أن العملية لم تكن سوى تبادل أسرى بين تركيا وداعش، حيثُ سلمت أنقرة ١٨٠

68_ http://www.aljazeera.net/news/international/2014/9/20/الإفراج-عن-الرهائن-الأتراك-المحتجزين-بالعراق, 20/9/2014

69 -http://www.newsabah.com/wp/newspaper/19856, 21/9.2014

مقاتلاً لتنظيم داعش مقابل تحرير رهائنها.
وكان بين هؤلاء المقاتلين عدد من البريطانيين والأوروبيين، الذين أعيدوا إلى داعش بدلاً من تسليمهم لبلادهم، كما لم يتم أصلاً إبلاغ بلادهم بوجودهم قيد الاحتجاز لدى السلطات التركية إلى أن تم إعادتهم إلى التنظيم الإرهابي.

وأكد على ذلك ما كشفه قيادي كبير في تنظيم داعش أن المقاتلين الـ ١٨٠ الذين أطلقت سراحهم تركيا، وأعادتهم إلى التنظيم بدلاً من تسليمهم إلى بلادهم كان من بينهم عدد من قيادات التنظيم، وشخصيات مهمة بالنسبة لداعش، فضلاً عن أن من بينهم مقاتلين تم أسرهم من قبل الجيش السوري الحر؛ ليتم اعتقالهم في تركيا، ويُعاد تسليمهم إلى داعش.

ونشرت التايمز معلومات جديدة عن صفقة التبادل التركية الداعشية، التي لا زالت أنقرة ترفض الإفصاح عنها، حيثُ أكد قيادي في التنظيم اسمه المقداد الشروري، وهو مقاتل يمني كان من بين المعتقلين الذين أعادتهم أنقرة إلى داعش، نبأ صفقة التبادل، وكشف للصحيفة البريطانية أنه وعدداً من قيادات التنظيم كانوا محتجزين لدى السلطات التركية، وكانوا يتلقون معاملة جيدة جدًا في السجون التركية، إلى أن تم تسليمهم مجددًا إلى داعش مقابل إطلاق سراح الرهائن الأتراك الـ ٤٩. وقال الشروري (كان الأتراك يعاملوننا بشكل جيد جدًا، وكانوا لطيفين جدًا معنا)، وقال أيضًا: (إنه تم اعتقاله قبل أسابيع من تنفيذ صفقة التبادل، حيثُ تم إلقاء القبض عليه خلال معارك مع الجيش السوري الحر جنوبي مدينة حلب القريبة من الحدود مع تركيا. وإنه كان قد انتقل للقتال في سوريا لمدة عامين، حيثُ انضم إلى جبهة النصرة، التي سرعان ما انشق عنها وأعلن بيعته لتنظيم داعش الذي يعتبر المنافس الأكبر للجبهة. وأن التنظيم كان

قلقًا جدًا بشأنه، وأنه بسبب الشعبية التي يتمتع بها؛ فإن اعتقاله أثار ضجة كبيرة في أوساط أعضاء التنظيم. وأنه تم اعتقال أعضاء كثيرين من التنظيم معه، ولكنه لا يعلم العدد بالتحديد، ولهذا السبب فإن إخوانهم في التنظيم اعتقلوا الرهائن الأتراك، حيثُ كانوا يريدون الضغط على الحكومة التركية والضغط على الجيش السوري الحر لإطلاق سراحهم، وهو ما حدث في النهاية بالفعل.

وقد ترتب على انكشاف أمر هذه الصفقة لإطلاق الرهائن الأتراك موجة انتقادات من قبل الدول الأوروبية، بعد أن تبين أن من بين من تمت إعادتهم إلى داعش ١٠ مقاتلين أوروبيين على الأقل، وبعد أن رفضت أنقرة الإفصاح عن أية معلومات تتعلق بالصفقة التي أدت إلى إخلاء سبيل رهائنها، فيما يقول المنتقدون إن هذه الصفقة ستدعم سياسات داعش التي تقوم على الخطف والابتزاز واحتجاز الرهائن. [٧٠]

وفي نفس السياق نقلت صحيفة ديلي ميل البريطانية عن المتحدث باسم لواء ثوار الرقة تفاصيل محاولة تنظيم داعش اختطاف قائد لواء الرقة أبو عيسى من وسط مدينة أورفا جنوب تركيا، وتأتي هذه الحادثة؛ لتثير تساؤلات جديدة حول سهولة تحرك مقاتلي داعش ليس فقط على الحدود بل في الداخل التركي. وتثير الحادثة الجديدة المزيد من الأسئلة حول جدية أنقرة والتزامها بمحاربة تنظيم داعش. القصة كما رواها المتحدث باسم لواء ثوار الرقة ونقلتها عنه الصحيفة البريطانية، «تبدأ بقيام مسلحين من داعش بمحاولة اختطاف أبو عيسى، قائد لواء ثوار الرقة، بعد لقائه مسؤولين أتراك وسط مدينة أورفا جنوب تركيا

---

70 -http://www.assabahnews.tn/article/94417-تركيا-أطلقت-سراح-كبار-القادة-في-داعش-في-صفقة-تبادل-للأسرى/, 11/11/2014

القريبة من الحدود السورية. فالصحيفة أكدت أن عملية الاختطاف لم تنجح في نهاية المطاف، بعد تعثر عبور مركبة داعش الحدود التركية باتجاه سوريا، وقرار أحد المهربين الانسحاب من العملية، ونقل أبو عيسى إلى مستشفى مدينة أورفا للعلاج من الجروح التي أصيب بها أثناء محاولة اختطافه. حادثة سلطت الضوء على خلايا تابعة لداعش تعمل بشكل علني في أورفا وغيرها من المدن التركية الحدودية، ويعيش مقاتلوها حياة مريحة، ولا أحد يكترث بهم بحسب أحد الناشطين.

وأنه يتم باستمرار تهريب مقاتلين متطرفين من خطوط المواجهات شمال سوريا؛ لتلقي العلاج في المشافي التركية، كما تتهم أنقرة بتسهيل انضمام نحو ٣ آلاف مقاتل وصلوا من أنحاء أوروبا إلى داعش في سوريا مقابل إطلاق سراح الدبلوماسيين الـــ٤٩ الأتراك الذين اختطفهم داعش. ويعتقد مراقبون أن أسباب عدم التزام تركيا الكامل بمحاربة داعش تعود لكون التنظيم المتطرف يحارب مقاتلين أكرادًا شمال سوريا، لهم صلة بحزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا والمتهم بالإرهاب. سبب آخر يتعلق بتقاسم أنقرة حدودًا طويلة وصعبة مع سوريا والعراق، وأي خطوات فعلية لمواجهة داعش قد تكون عواقبها غير محسوبة؛ إذ تتحدث مصادر تركية «عن مخاوف من انزلاق الأمور إلى أعمال عنف من شأنها ضرب بعض المناطق التركية، ما يعطل حركة السياحة التي تدر أموالاً طائلة للاقتصاد التركي سنويًا.» [٧١]

---

71 -http://www.assabahnews.tn/article/93163/محاولة-داعشية-لاختطاف-قيادي-في-الجيش-الحر-داخل-تركيا, 21/10/2014

وكانت الدول الأوروبية بدأت في تنفيذ إجراءات أمنية لحماية نفسها من الخلايا الداعشية الإرهابية، التي تغادر منطقة الصراع في سوريا والعراق عائدة إلى ديارها الأصلية، خاصة بعد تكوين التحالف الدولي للقضاء على داعش واشتراكها فيه وصدور التهديدات الداعشية بمد نشاط التنظيم إلى هذه الدول.

وهذه الإجراءات تعتمد فيما تعتمد بالتأكيد على المعلومات، والتي كان يمكن أن تتوفر من خلال الأشخاص المقبوض عليهم في تركيا، والذين تم تسليمهم إلى داعش بواسطة تركيا. وعلى سبيل الاستنتاج فإنه بالتأكيد أن الجهات المخابراتية والأمنية التركية، التي تولت تنفيذ الصفقة اختزنت المعلومات لديها؛ لتتمكن من استخدامها في صفقات دبلوماسية وسياسية ومخابراتية مستقبلية مع الدول الأخرى ذات المصلحة، فالمعلومات التي لدى طرف، ويكون هناك احتياج لها من قبل الأطراف الأخرى دائمًا يكون لها ثمن مجزٍ، خاصة عندما يملكها جهاز معلوماتي محترف.

وأعلن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في ٢٠١٤/١١/١٤، أن المواطنين البريطانيين الذين يصبحون مقاتلين أجانب في الخارج، قد يمنعون من العودة إلى بريطانيا بمقتضى قوانين جديدة صارمة للتصدي للمسلحين، الذين يقاتلون في صراعات في دول مثل العراق وسوريا. وأضاف كاميرون في كلمة ألقاها في البرلمان الأسترالي (أن مشروع قانون جديد لمكافحة الإرهاب سيمنع أيضًا شركات الطيران التي لا تتقيد بقوائم حظر السفر التي تصدرها بريطانيا أو إجراءات التفتيش الأمني من الهبوط في أراضيها).

وفيما سبق كانت حكومة كاميرون قد رفعت مستوى التحذير الأمني في بريطانيا إلى ثاني أعلى درجة بسبب المخاطر التي يشكلها مقاتلو تنظيم داعش

العائدون من العراق وسوريا. ويقدر محللون أمنيون عدد المقاتلين الأجانب في العراق وسوريا الآن بالآلاف. [٧٢]

وفي تقرير تم نشره عن طرق جريدة الجارديان البريطانية ورد «تعتبر بريطانيا الدولة الأكثر تصديرًا للمتطرفين بين دول أوروبا، حيثُ يتواجد الكثير من أبنائها بين صفوف التنظيم الأكثر دموية في العالم، وهو تنظيم داعش في العراق وسوريا، وتم نشر قائمة بالمقاتلين البريطانيين الذين التحقوا بالتنظيمات الجهادية في كل من العراق وسوريا. علما أن أحدهم يحتمل أن يكون وراء ذبح صحفي أميركي.

١) أبو عبد الله البريطاني تبنى هذا الاسم كلقبه الحربي بعد التحاقه بالحرب في سوريا، انتقل من مدينة بورتسموث الإنجليزية إلى جحيم الحرب الأهلية في سوريا، حيثُ كان يستخدم مواقع التواصل الاجتماعي للترويج لتنظيم داعش بين المتطرفين في مختلف دول العالم، يبلغ من العمر ٣٢ عامًا.

٢) محمد رحمان كان يعمل كمراقب في أحد متاجر الملابس قبل أن يقرر الانتقال إلى سوريا، وينضم لتنظيم داعش، يبلغ من العمر ٢٥ عامًا، استقبل والده الذي يعمل في أحد المطاعم مؤخرًا رسالة تؤكد خبر مقتله في إحدى المعارك في سوريا.

٣) ماشودور تشودهوري صاحب رحمان في رحلته إلى سوريا يبلغ من العمر ٣١ عامًا، ولكنه عاد إلى إنجلترا مرة أخرى؛ ليصبح أول متهم في السجون البريطانية بالالتحاق إلى التنظيمات المتطرفة، وكان قد تم القبض عليه سابقًا.

---

72 -http://www.assabahnews.tn/article/94619-لمصادرة-تستعد-لندن/ جوازات-جهاديي-داعش-البريطانيين, 14/11/2014

٤) رياض خان ظهر في أحد فيديوهات داعش مع بريطانيين آخرين؛ ليروّج للجهاد بين صفوف داعش، وكان قد ظهر في فيديو بريطاني عام ٢٠١٠، حيثُ كان يحذر من خطورة النشأة في الأحياء الفقيرة، يبلغ من العمر ٢٠ عامًا.

٥) ناصر موثانا كان يدرس الطب في مدينة كارديف البريطانية، قبل أن يقرر الانتقال إلى سوريا والقتال مع تنظيم داعش؛ ليلتحق به بعد ذلك شقيقه الذي يصغره بثلاث سنوات أسيل موثانا – ١٧ عامًا– الذي انتقل من بريطانيا إلى رحاب التنظيم الدموي بداية ٢٠١٤، مقررًا عدم العودة مرة أخرى إلى بريطانيا.

٦) أبو براء الهندي نشأ في مدينة إبردين الأسكتلندية، حيثُ كان يعرف باسم رقيب، تعود أصوله إلى بنجلاديش، ظهر في أحد فيديوهات داعش مع رياض خان وناصر موثانا.

٧) جعفر دغايس أصغر مجاهد بريطاني في صفوف داعش، يبلغ من العمر ١٦ عامًا، التحق بالتنظيم بعد ذهاب شقيقه الأكبر أمير دغايس ٢٠ عامًا إلى سوريا في شهر ديسمبر من العام الماضي، تاركًا وظيفته ودراسته في بريطانيا.

٨) عبد الله دغايس من المعتقد أنه قتل في محافظة اللاذقية هذا العام، انتقل إلى سوريا ضد رغبة والديه، بلغ من العمر ١٨ عامًا.

٩) افتخار جمان، عمل في خدمة عملاء إحدى الشركات البريطانية قبل انتقاله إلى داعش، عرف عنه تشجيعه لأبناء بريطانيا للالتحاق بتنظيم داعش، قتل في شهر ديسمبر من العام الماضي في هجوم نظمته داعش ضد قوات الحكومة السورية، وهو لم يتخط الـــ٢٩ من عمره بعد.

١٠) مهدي حسن صديق افتخار جمان، كان يدرس في إحدى المدارس الكاثوليكية الخاصة في مدينة بورتسموث قبل أن يقرر اللحاق بصديقه في سوريا، يبلغ من العمر ١٩ عامًا.

١١) آين دافيس عمل كتاجر مخدرات في لندن، وله العديد من السوابق الجنائية كحيازة سلاح ناري، لكنه اعتنق الإسلام وانتقل إلى سوريا عام ٢٠١٣ لينضم إلى داعش، اتهمت زوجته وتسمى أمل الوهابي لاحقًا في بريطانيا بتمويل الإرهاب، حيثُ تواجه حاليا الملاحقة القانونية.

١٢) عبد الوحيد مجيد قام بقيادة سيارة مفخخة؛ ليقتحم أحد السجون في مدينة حلب في فيفري الماضي؛ ليصبح أول انتحاري بريطاني، وعاشر بريطانيًا يفقد حياته في المعارك ضد القوات الحكومية السورية، كان يعمل كسائق في بريطانيا قبل أن ينتقل إلى سوريا ويقتل وهو في الـــ٤١ من عمره.

١٣) إبراهيم المزواجي أول قتيل بريطاني في الحرب بسوريا، قتل في إحدى المعارك في بداية العام الماضي ٢٠١٣، انضم إلى كتيبة المهاجرين، وهى كتيبة متطرفة تضم الكثير من المقاتلين الأجانب، تعود أصوله إلى ليبيا وقتل في سن الـــ٢١.

١٤) محمد العرج تعود أصوله إلى فلسطين، عاش في العاصمة البريطانية لندن، وكان قد قبض عليه عام ٢٠٠٩ بتهمة التظاهر أمام السفارة الإسرائيلية في بريطانيا، قتل العام الماضي.

١٥) علي المناصفي بريطاني من أصول سورية، اعتقدت المخابرات البريطانية في مقتله بسوريا العام الماضي، لكنه ظهر في أحد المساجد في لندن؛ لتبدأ عمليات البحث عنه.

١٦) سلمى هالين لا تزال الشرطة البريطانية تواصل بحثها عن سلمى هالين- ١٦ عامًا- التي يعتقد قيامها بالانتقال إلى سوريا والانضمام إلى داعش مع شقيقتها زهرة هالين، بعد تركهما لأسرتهما بمدينة مانشستر البريطانية.

١٧) خديجة دير اعتنقت الإسلام في سنوات المراهقة، ثم تزوجت من سويدي؛ لينتقلا بعد ذلك إلى سوريا، تبلغ من العمر ٢٢ عامًا، كانت قد ظهرت في مقاطع فيديو تتوعد فيها الجنود البريطانيين والأمريكيين، متمنية أن تكون أول بريطانية تقوم بقتل جندي أميركي أو بريطاني، درست الإعلام وعلم النفس في إحدى جامعات لندن. [٧٣]

وأيضًا في ألمانيا تم إلقاء القبض ٢٠١٤/١١/١٢ على تسعة أشخاص يشتبه في أنهم يقدمون الدعم لتنظيم داعش في سوريا، وذلك في إطار حملة شارك فيها ٢٤٠ شرطيًا ألمانيًا حسب السلطات. ثمانية من المقبوض عليهم، وهم مواطنون ألمان تتراوح أعمارهم ما بين ٢٢ إلى ٣٥ سنة، شاركوا في سلسلة سرقات استهدفت مدارس أو كنائس في ضواحي كولونيا غرب. وجاء في بيان لشرطة رينانيا الشمالية – وستفاليا ونيابة كولونيا (توجد شبهات قوية في أنهم استخدموا غنائمهم في تمويل المقاتلين الجهاديين في سوريا، وفي إرسال جهاديين متطوعين جدد إلى هذا البلد). ويخضع أحدهم مع المتهم التاسع المقبوض عليه وهو باكستاني في الثامنة والخمسين من العمر لتحقيق تجريه نيابة كارلسر وهي النيابة المكلفة بالملفات الإرهابية. ويشتبه في قيام هذين الاثنين بتجنيد متطوعين للقتال مع داعش وبدعم تنظيمين آخرين يحاربان في سوريا وتصنفهما ألمانيا

73 -http://www.assabahnews.tn/article/90201/احدهم-قد-يكون-ذبح-الصحفي-الامريكي-قائمة-المقاتلين-البريطانيين-في-داعش, 23/8/2014

على أنهما من المنظمات الإرهابية. كما أعلنت الشرطة الألمانية مداهمة منازل نحو ٢٠ سلفيًا متشددًا يشتبه في أنهم قدموا دعمًا ماديًا للجهاديين، وأنهم قاموا بتزوير أوراق هوية لأشخاص يريدون التوجه إلى سوريا. هذه المداهمات جرت في ثلاث مقاطعات فيدرالية هي ريتانيا الشمالية -وستفاليا وبافاريا وساكس السفلى. وكانت برلين أعلنت في سبتمبر الماضي حظر الأنشطة الداعمة أو الترويجية لتنظيم داعش على أراضيها. وقدرت أجهزة الاستخبارات الألمانية عدد الألمان الذين توجهوا للجهاد بنحو ٤٠٠ عام ٢٠١٣. [٧٤]

وسبق أن أعلنت المخابرات الألمانية قبيل انطلاق مهام التحالف الدولي للقضاء على داعش، بوجود صواريخ مضادة للطائرات بحوزة مقاتلي تنظيم داعش في شمال العراق، قادرة على إسقاط طائرات مدنية. وقد قامت أجهزة الاستخبارات الألمانية بتوصيل هواجسها إلى نواب ألمان خلال اجتماع سري، وذلك كما نشرته صحيفة بيلت أم سونتاغ الألمانية؛ إلا أنها لم تكشف مصدرها في أكتوبر ٢٠١٤. حيث ذكرت أيضًا أن تقرير أجهزة الاستخبارات الألمانية ينبّه إلى أن مقاتلي داعش يمتلكون قاذفات صواريخ حصلوا عليها من مستودعات الجيش السوري، بعضها يعود إلى السبعينيات، أما البعض الآخر فحديثة العهد ومزودة بتكنولوجيا متطورة. والصواريخ المعروفة باسم مانبادس (منظومات محمولة مضادة للطيران) روسية الصنع أساسًا، لكن يمكن تصنيعها أيضًا في بلدان أخرى مثل بلغاريا والصين. [٧٥]

---

[74]- http://www.assabahnews.tn/article/94547-ألمانيا-القبض-على-٩-أشخاص-بتهمة-دعم-داعش/, 13/11/2014

[75]- http://www.assabahnews.tn/article/93589-ألمانيا-داعش-قادر-على-إسقاط-طائرات-مدنية/ , 27/10/2014

وأيضًا في أكتوبر ٢٠١٤ وفي سياق التعاون الأمني والمخابراتي بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على حركة انضمام العناصر الأجنبية إلى تنظيم داعش من خلال الحدود التركية، قامت ألمانيا بترحيل ثلاث فتيات من دنفر إلى الولايات المتحدة الأميركية، كن في طريقهن إلى تركيا التي تعتبر معبرًا هامًا للأجانب الذين يريدون أن يحاربوا في صفوف الإسلاميين المتشددين في سوريا. حيثُ قالت إحدى الفتيات (إنهن كنّ في طريقهن إلى تركيا). [٧٦] بالإضافة إلى اعتقال شخصين في مدينة آخن بغرب البلاد للاشتباه في قيامهما بدعم تنظيم داعش. حيثُ ذكرت شبكة إيه بي سي ABC الأميركية (أن أحد المعتقلين تونسي الجنسية ويدعى كامل بن يحيى، بينما الآخر روسي ويدعى يوسوب جي. وتشتبه السلطات في أن كامل زوّد تنظيم داعش بملابس تبلغ قيمتها ١,١٠٠ يورو، فضلاً عن مبلغ مالي بقيمة ٣,٤٠٠ يورو، كما قام بتهريب صبي يبلغ من العمر ١٧ عامًا من ألمانيا إلى سوريا للانضمام لصفوف داعش، بينما شارك يوسوب في عملية التهريب. [٧٧]

وتدير تركيا أعمال مخابراتها لمصلحتها في بيئة متناقضة بشدة، نتعرف عليها من خلال ما ورد أن «الأجهزة الأمنية الكردية اكتشفت خليّة كردية غير متجانسة ومتواطئة مع داعش، وتتكون هذه الخلية من بعض كبار رجال الأعمال وضباط من البيشمركة وعددٍ من التجّار. مهمة تلك المجموعة اشتملت على شراء كميات من النفط من داعش ثم تهريبها وتمريرها إلى داخل كردستان

76- http://www.assabahnews.tn/article/93225/ألمانيا-ترحل-٣-أمريكيات-يشتبه-أنهن-كن-في-طريقهن-للقتال-في-سوريا, 27/10/2014

77- http://www.assabahnews.tn/article/93022/ألمانيا-بتهمة-دعم-داعش-تعتقل-تونسيا-وروسيا, 19/102014

وتصديره أيضًا إلى تركيا، وذلك عبر تهريب وتمرير صهاريج محمّلة بالنفط الخام وبأسعارٍ مخفّضة للغاية، تجني منها تلك الزمرة أرباحًا طائلة، وبذاته الوقت فإنها تقدّم دعمًا ماليًا بالعملة الصعبة لتنظيم داعش، ولمْ يتوقّف الأمر عند هذا الحد، كما لاحظت السلطات الأمنيّة الكردية الأسايش ورود كميات من المنتجات الزراعية والغذائية إلى داخل كردستان، وهي من الأصناف التي لا تتواجد إلاّ في المناطق الواقعة تحت سيطرةِ داعش. وتتم ممارسة هذه الأنشطة من خلال التعاون بين أجهزة المخابرات الدولية. والدليل على ذلك هو ما كشفه جهاز المخابرات الروسي منْ أنّ دولاً في الاتحاد الأوربي قد عقدت اتفاقاتٍ سريّة مع داعش لشراء كميات من النفط المتواجد في حقولٍ وآبارٍ تقع في المناطق الواقعة تحت سيطرة داعش. وهذا التورط الأوروبي يناقض إعلان هذه الدول رسميا مشاركتها في حملة القضاء على داعش وجهودها المنسقة معًا لمواجهة إرهاب داعش، وقد كان هذا هو سبب تأكيد الدول الغربية أنّ الحرب مع داعش سوف تطول وتطول لسنواتٍ عدّة، كما تكشف هذه المعلومات الحديثة أيضًا لماذا أنّ بعض الدول الأوربية المشتركة في التحالف الدولي قد أرسلت طائراتٍ مقاتلة لا يزيد عددها على أصابع اليد الواحدة، وليس هنالك من دليلٍ على أنها قصفت مواقع لداعش سوى تصريحاتهم في الإعلام. وأيضًا فإنّ ذلك يفسّرُ لماذا اضطرّت الولايات المتحدة للاعتراف أو للقول إنّ طائراتها قد ألقت من الجو حمولاتٍ من الأسلحة والذخيرة على المناطق التي تتواجد فيها داعش، ثمّ ادّعت أنّ ذلك كان عن طريق الخطأ.! ولماذا تكرّر هذا الخطأ لأكثر من مرّة. وأيضًا لماذا قامت مقاتلاتٌ بريطانية وأميركية ولأكثرِ من مرّة في قصف تشكيلاتٍ عسكرية من متطوّعي الحشد الشعبي الذين يقاتلون داعش، وتحت ذات

ذريعة القصف بالخطأ. وبالتالي لا يفسر هذا القصف سوى لتخفيف الضغط العسكري على تنظيم داعش.» [78]

وهذا تدليل على أن التعاون والاتصال مستمر بين تركيا ودول التحالف الدولي والدول الإقليمية المتداخلة والمتشابكة في الصراع بمنطقة الشرق الأدنى؛ للاستفادة من فكرة تقسيمه من جديد والسعي لتنفيذ هذه الخطة بإضعاف القوى الإقليمية وإهدار قدرتها الإستراتيجية لصالح حسم هذا الصراع وتحقيق الهدف منه. لكن كيف تتم عملية التقسيم ومن سيحصل على أية نصيب؟ هذا هو جوهر طبيعة الصراع، فهو ليس حربًا مطلقة، ولكنها عملية نهب وتقسيم للموارد، وصراع مبني على نتائج تطوير الصراع الأولي. تلعب فيها الدول الإقليمية مثل تركيا دورًا حيويًا ومؤثرًا يعكس طموحات إقليمية وإرادة سياسية، تسعى لتوظيف قدراتها الإستراتيجية لتحقيقها، وبالتالي فهو ليس صراعًا دوليًا خالصًا.

والصراع مستمر على المستويات الإستراتيجية المخابراتية بشكل سري وعلني لتحقيق مصالح الدول، فالمواجهة مع داعش ليست صراعًا فقط، ولكن تعاون لتحقيق المصالح المشتركة، فوجود داعش في حد ذاته يحقق مصالح هذه الدول، ولكن لأنه كيان متحول يتحرك قابل للنمو والتمدد خارج حدوده المرسومة، فيجب التعامل معه بإستراتجيات متعددة صراعية وتعاونية تحت عنوان الغاية تبرر الوسيلة، فتقليل قوة داعش وتقليمها في لحظة، وتقوية القوى السورية المعارضة والبيشمركة في لحظة أخرى؛ سواء باستخدام العنف أو تنفيذ اتفاقات وتبادلات مصلحية مؤقتة للأفراد والمساعدات اللوجستية المتعددة هدفه تحقيق التوازن بين هذه القوى؛ ليستمر تدفق الفوائد والعوائد نتيجة استمرار الصراع لصالح كل الأطراف المشاركة. فالصراع وتحقيق الهدف يتطلب النفقات الطائلة،

---

[78] -https://newhub.shafaqna.com/AR/IQ/6795733, 14/11/2014

ولا يمكن استنفاد هذه الأموال والطاقات بدون مقابل مجزٍ على الأرض. فمثلاً كشفت صحيفة ذا أتلانتك الأميركية، أن «إدارة واشنطن تنفق ما يقرب من ثمانية ملايين دولار في المتوسط يوميًا؛ أي ما يعادل ٣٠٠ ألف دولار في الساعة، منذ أن بدأت في تنفيذ الضربات الجوية ضد تنظيم داعش الإرهابي في العراق قبل ٩٦ يومًا وفي سوريا قبل خمسين يومًا. وأن الرئيس الأميركي باراك أوباما طلب من الكونغرس تخصيص ٥,٦ مليار دولار إضافية لتدريب وتزويد القوات العراقية والكردية بالسلاح، بالإضافة إلى تكلفة العمليات العسكرية والقوات الأميركية الإضافية التي تقرر إرسالها إلى العراق.» [٧٩]

وأيضًا ذكرت صحيفة واشنطن بوست الأميركية «:(إن القيادات الكردية في العراق طلبت من واشنطن إمدادها بأسلحة متطورة ومعدات وقائية لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، إلا أن المسؤولين الأمريكيين رفضوا حتى الآن تلك المطالب خشية أن يتحدى الأكراد الحكومة العراقية). وأوضحت الصحيفة: (أن تردد إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما في التسليح المباشر للقوات الكردية، يكشف التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق، حيث تسعى إلى توسيع جهودها لمساعدة القوات العراقية في التغلب على العناصر المسلحة دون الإخلال بالتوازن السياسي الهش بين السنة والشيعة والأكراد في البلاد). وكانت (القيادات الكردية قدمت لوزارة الدفاع الأميركية البنتاجون طلبًا، للحصول على معدات أميركية، بما في ذلك المركبات المدرعة المقاومة للألغام وتكنولوجيا لمواجهة العبوات الناسفة، لأن الحرب تغيرت، وتغير نمطها، وتحتاج المعدات العسكرية الثقيلة). ورصدت الصحيفة (نجاح القوات العراقية

[79]– https://newhub.shafaqna.com/AR/IQ/6790190, 14/11/2014

شبه المستقلة في المنطقة الكردية في شمال العراق البيشمركة في إعادة إحكام السيطرة على الأراضي التي استولى عليها تنظيم داعش الصيف الماضي، ولكن الآن، أعلن مسؤولون أكراد أن القوات الكردية باتت مجهزة بشكل متواضع أمام التكتيكات المتطورة للمسلحين، الذين يتزايد استخدامهم للفخاخ المتفجرة والقنابل التي تزرع على جوانب الطرق للدفاع عن الأراضي التي سيطروا عليها).

وقالت المتحدثة باسم وزارة الدفاع الأميركية أليسا سميث، إن: (ائتلاف الدول المتحالفة ضد تنظيم داعش قدم بالفعل أكثر من ٢ مليون رطل من المعدات لمساعدة حكومة إقليم كردستان في الدفاع عن أراضيها)، ويقول مسؤولون أمريكيون إن: (أكثر من ذلك أرسل من خلال الحكومة المركزية في بغداد). وأوضحت سميث: (أن تقديم الدعم لجميع قوات الأمن العراقية، بما في ذلك العناصر الكردية، سيكون عاملاً حاسمًا في التصدي لهذا التهديد). غير أن المسؤولين الأكراد أوضحوا: (أن المعدات التي تسلموها تحتوي فقط على الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، وتشمل الذخيرة والأسلحة الآلية وقذائف المدفعية، وأضافوا أنهم «في حاجة ماسة إلى الأسلحة الثقيلة لمحاربة عدو مثل داعش، الذي سيطر على كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات الأميركية الصنع التي تركها الجنود العراقيون بعد اجتياح المتشددين هذا الصيف).

وأشارت واشنطن بوست إلى: (أن الطلب الكردي يعكس أيضًا الطبيعة المتغيرة للحرب في العراق، فأسابيع من الضربات الجوية من جانب القوات الأميركية والمتحالفين معها والقوات العراقية، أجبرت التنظيم الإرهابي على تبني تكتيكات دفاعية جديدة، شملت زيادة الاعتماد على القنابل المزروعة على الطرق، وأن النداءات المتكررة الكردية تضيف تعقيدات أخرى على علاقة مقربة، لكنها

مشحونة بين الولايات المتحدة والأكراد، فبينما أيدت الولايات المتحدة سعي الأكراد للحصول على الحكم الذاتي بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، إلا أن الأكراد بالغوا هذا العام باستخدام تهديد تنظيم داعش لتعزيز طموحاتهم في الاستقلال الكامل عن العراق. لذلك فإنه بدلاً من إرسال الأسلحة للأكراد مباشرة، تحث إدارة أوباما الزعماء الأكراد على العمل مع حكومة رئيس الوزراء العراقي الجديد حيدر العبادي، ويعتبر هذا التعاون العسكري غير المسبوق بينهما، نتيجة شدة التهديد من جانب داعش.) ». [٨٠]

وقد تدخل الدول الصراع أو تخرج منه أو تؤجل دخولها أو تعجل به، كما أن دورها في الصراع يخضع لرؤيتها السياسية والإستراتيجية وهدفها من الصراع، وهذا كله يتم طبقًا لحساباتها الإقليمية والدولية والوطنية، ولكن الإدارة السياسية لدور المخابرات وتنفيذها لمهامها بكفاءة له دور حاسم في نجاح الدول لتحقيق مصالحها.

«فنجد إيطاليا اتفقت على تسليح وتدريب قوات البيشمركة، حيثُ تم الاتفاق بين رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني ورئيس اركان الجيش الإيطالي على تسليح وتدريب قوات البيشمركة في إيطاليا، لتدعيم دور البيشمركة ضد داعش وإقامة مركز تدريبي في كردستان » [٨١]

80_ http://tahrirnews.comال-أكراد-مطالب-رفضت-أمريكا-بوست-واشنطن/ /_, 13/11/2014

81_ http://aynaliraqnews.com/index.php?aa=news&id22=24252, 11/11/2014

وقال متحدث باسم الجيش الفرنسي ومسؤولون «إن (فرنسا ستقرر خلال الأسابيع القليلة القادمة ما إذا كانت سترسل طائرات مقاتلة إلى الأردن لضرب عصابات داعش الإرهابية في العراق في مسعى لزيادة عدد الطلعات وخفض التكاليف.». وكانت فرنسا أول دولة تنضم إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لشن ضربات جوية على عصابات داعش الإرهابية في العراق. وقال المتحدث باسم الجيش جيل جارون للصحفيين: (نفكر بنشر طائرات في الأردن. وأن ذلك يجري بحثه مع السلطات في عمّان، هذا سيقلص الوقت في الجو بين الإقلاع والقيام بمهام فوق العراق). ولفرنسا حاليا تسع طائرات نفاثة وطائرة دورية بحرية وطائرة للتزويد بالوقود في قاعدتها في دولة الإمارات العربية المتحدة، ضمن إطار مهمة العراق، بالإضافة إلى سفينة حربية في الخليج. وقال دبلوماسيان فرنسيان: (إن نشر طائرات في الأردن سيساعد أيضا على تقليص التكاليف، في وقت تخضع فيه حكومة باريس لضغوط لخفضها). ووجدت الحكومة الفرنسية نفسها مضطرة هذا العام إلى إيجاد طرق لسد نقص في الميزانية قدره ٦٠٠ مليون يورو لتغطية تكاليف إضافية لعمليات عسكرية في الخارج. وقال دبلوماسي فرنسي: (هذا سيكون أسرع، ويوفر المال، من مصلحتنا أن نكون أقرب إلى العراق بقدر الإمكان). وقال مصدر عسكري إنه: (يمكن نشر ما بين ثلاث وست طائرات ميراج في الأردن). بينما صرح مسؤولون أردنيون بأنه: (لا علم لهم بهذه الخطط). ».[٨٢]

وبالرغم من التحفظات الروسية على تكوين التحالف الدولي للقضاء على داعش، وعدم الانضواء تحت المظلة الأميركية، إلا أن السلاح الروسي بضاعة

82- https://newhub.shafaqna.com/AR/IQ/6794496, 14/11/2014

حاضرة في ساحة الصراع بالشرق الأدنى؛ سواء من خلال الدعم الروسي السياسي والعسكري لسوريا في الصراع، أو من خلال بيع الأسلحة التي ترد للعراق، أو من خلال الأسلحة التي استولت عليها داعش من المخازن السورية. فنجد طائرة روسية محملة بــ(٤٠) طنًا من الأسلحة المتوسطة والخفيفة دخلت إلى الأراضي العراقية، ولكن بعد أن توجهت إلى مطار السليمانية الذي رفض هبوطها، فاتجهت إلى مطار بغداد وهبطت للتزود بالوقود، وقد تم حجز الطائرة والتحقيق معها بأمر رئيس الوزراء حيدر العبادي. وقد بيَّنت المعلومات عن ضعف الإجراءات المتبعة في بعض الدول التي عبرت فوق أجوائها طائرة الشحن الروسية؛ ونظرًا لنقلها أسلحة إلى جهات مجهولة. وأن سبب عدم السماح لهذه الطائرة بالهبوط في السلمانية، يعود إلى أنها لم تكن تملك رخصة مسبقة الهبوط في المطار، وهذا دليل على أنها قد تكون صفقة لصالح داعش. وأن هناك تاجرًا وراء الصفقة، وهو تاجر يتعامل بمقايضة السلاح بالنفط مع داعش.

وهناك رأي يقول إنه كان من المقرر أن تهبط هذه الطائرة في مطار السليمانية، وكان هناك تنسيق بهذا الشأن، لكن كانت هناك مشكلة في كيفية الاتصال مع بغداد، وتم عرقلتها بشكل خاطئ، لذا توجهت الطائرة إلى بغداد، والحكومة العراقية تحقق معها الآن، فإدارة أجواء كردستان تدار من قبل الحكومة العراقية، وهذه الطائرة كانت تمتلك إجازة المرور من قبل الحكومة العراقية، وكان يُفترض أن تهبط في مطار السليمانية الدولي؛ لذا ليست هناك مشكلة كبيرة، وهي الآن في طور المعالجة. وأن الطائرة كانت تحمل أسلحة خفيفة وحمولتها كانت تعود لإقليم كردستان، ولا تربطها بتنظيم داعش أي صلة، بل كانت تابعة للسلطة الأولى في إدارة محافظة السليمانية (أي الاتحاد الوطني

الكردستاني)، وهذه ليست المرة الأولى التي تصل فيها طائرة محملة بالسلاح إلى كردستان، والأميركيون والعراقيون كانوا على معرفة بحمولة هذه الطائرة، والطائرة كانت تحمل أسلحة تشيكية، وخفر المطار لم يكونوا على علم بذلك.

ولكن التحالف الكردستاني، صرح بأن موضوع شحنة الأسلحة، التي وصلت عبر إحدى الطائرات الأجنبية إلى مطار بغداد الدولي لا يتعلق بإقليم كردستان، كاشفاً عن عدم سماح إدارة مطار السليمانية للطائرة بالهبوط في المطار كونها مجهولة الحمولة، فيما أكد أنه سيتم التحقيق بشأن ذلك بين حكومتي المركز والإقليم، وأنه في حال ثبوت أن الموضوع يرتبط بالمتاجرة مع داعش الإرهابي، سيتم التحقيق فيه من قبل حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية.
».[٨٣]

إلا أن **هذا الجدال الكردستاني البغدادي واكب** ترحيب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، بالاتفاق الذي توصلت إليه حكومتا بغداد وأربيل لتسوية المشاكل المتعلق بالميزانية وصادرات النفط في العراق.
حيثُ قال كي مون في بيانه يوم الجمعة ٢٠١٤/١١/١٤ « (إن الأمم المتحدة ترحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة العراقية وحكومة كردستان، بشأن إيجاد تسوية للقضايا المتعلقة بالميزانية العامة وصادرات النفط، وأننا نهنئ رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي ورئيس حكومة كردستان نيجيرفان بارزاني لاستعدادهما للتفاوض والتوصل إلى اتفاقيات لمصلحة الشعب العراقي. وأن الأمم المتحدة تحث السلطات الاتحادية والإقليمية على البناء على هذه الخطوة الأولى المهمة، لتسوية جميع القضايا العالقة المتبقية وذلك في إطار

[83]- https://newhub.shafaqna.com/AR/IQ/6591335, 14/11/2014

الدستور، لافتًا إلى أن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تظل على استعداد، في إطار ولايتها، لمواصلة تقديم الدعم لهذه العملية). وفي ذات الإطار، رحبت الولايات المتحدة الأميركية، باتفاق الحكومة العراقية مع حكومة إقليم كردستان بشأن تصدير النفط، فيما كشفت أنها لعبت دورًا وسيطًا ومحايدًا بين الطرفين لإنهاء الخلافات. وكانت حكومة بغداد وأربيل، اتفقتا، على حل شامل للخلاف النفطي والموازنة، ومنها تسوية جميع القضايا العالقة المتبقية، وذلك في إطار الدستور، حيثُ قررت الحكومة الاتحادية تحويل ٥٠٠ مليون دولار إلى حكومة كردستان على أن يضع الإقليم ١٥٠ ألف برميل يوميًا بتصرف الحكومة الاتحادية.». [٨٤]

وأيضًا كشف مسؤول أمني أوروبي رفيع المستوى لصحيفة **De Telegraaf** الهولندية أن كيان إسرائيل خططت لاغتيال الأمين العام لحزب الله لبنان السيد حسن نصر الله في يوم عاشوراء، إلا أن عائقًا لوجستيًا أوقف العملية في لحظاتها الأخيرة. وقال المسؤول الأوروبى الذى رفض الكشف عن اسمه،(إن إسرائيل فعّلت خطة كانت قد أعدتها مسبقًا لاغتيال السيد نصر الله فى حال أى ظهور علني له بين الجماهير. وأضاف أجرت الوحدات الخاصة الإسرائيلية سيريات ميتكال تدريباتها معتمدة على معلومات تفيد بأن السيد نصر الله سيظهر بين المشاركين فى مراسم يوم عاشوراء. وأوضح المسؤول الأوروبى، والذى يعمل فى إحدى سفارات الدول الأجنبية فى تل أبيب، أن الخطة تضمنت قصف السيد نصرالله بصاروخ موجه ذى قوة تدميرية صغيرة لكنه قاتل، بهدف إظهار أن الانفجار ناتج عن عبوة ناسفة أو عملية انتحارية. وأعلن المصدر أن فشل

84– https://newhub.shafaqna.com/AR/IQ/6797329, 14/11/2014

العملية خلال عاشوراء، يعود إلى نشر حزب الله لوحداته الخاصة، على طول الخط المفترض لسير السيد نصر الله. وفى اتصال أجرته الصحيفة مع أحد الضباط الأمنيين الإسرائيليين رفيع المستوى، والذي قال: (إن وحدات حزب الله الجديدة استطاعت تنبيه مرافقي السيد نصر الله بوجود طائرات بدون طيار إسرائيلية تحوم فوق المجمع. وأوضح الضابط أن الخوذ التى ارتداها عناصر حزب الله مربوطة بوحدة الردارات الروسية المنصوبة على جبل الشيخ، والتى استطاعت تحديد انطلاق الطائرات واختراقها الأجواء اللبنانية. وأضاف لم نكن نتوقع أن يمتلك حزب الله هذه التكنولوجيا برغم ورودنا معلومات عن تزويد روسيا للحزب اللبنانى بهذه التقنية.)» [٨٥].

وبالنسبة لتركيا نفسها نجدها بدأت خطواتها لتحجيم التطور والنمو الداعشي، الذي يحاول التمركز على حدودها؛ ليكون عند الحد الذي يمكن التحكم فيه وتوظيفه بأمان، مع توجيه طاقته وقدراته بالتنسيق الدولي والإقليمي إلى أماكن صراعية جغرافية أخرى يتحقق لها فيها مصالح إقليمية.

حيثُ كشفت مصادر بالمخابرات الليبية، عن تقرير مخابراتي سري جدًا، ورد فيه «إن اتصالات جرت بين مجموعة مع عناصر ليبية منتمية لتنظيم داعش بمعرفة علي الصلابي، ممثلاً عن الإخوان المسلمين، وعبد الحكيم بلحاج ممثلاً عن الجماعة الليبية المقاتلة، وبمباركة المفتي الصادق الغرياني المتواجد حاليًا في بريطانيا مع متطرفي داعش في سوريا والعراق.

حيثُ قال لواء القعقاع والصواعق الليبي، في رسالة له على صفحته بموقع التواصل فيس بوك: (إن اجتماعًا سريًا جرى منتصف شهر يوليو ٢٠١٤ في

---

[85] – https://newhub.shafaqna.com/AR/IQ/6797154, 14/11/2014

أحد فنادق إسطنبول التركية، بين عبد الحكيم بلحاج وعدد ٥ ليبيين من العناصر الفاعلة في داعش في سوريا، وأحدهم من عناصر داعش العراق، وأبلغهم فيها بضرورة عودة باقي المقاتلين الليبيين، الذين أرسلهم بلحاج إلى ليبيا لاستكمال السيطرة على المنطقة الغربية، واتفق الطرفان على أن تكون مجموعة طرابلس ميدانيًا تحت إشراف المهدي الحاراتي.

وأوضح التقرير أن عبد الحكيم بلحاج، أبلغ المجموعة الداعشية بأن دخول كل العناصر لن يكون عبر معيتيقة، بل سيكون دخولهم إلى ليبيا بشكل سلس وطبيعي وفردي عبر خط إسطنبول إلى مطار مصراتة، على أن يكون مسئول المجموعات فور وصولها إلى مصراتة، هو المدعو صلاح بادي، وأن مجموعة أخرى ستتكفل بتمويل عمليات النقل.

واشترطت المخابرات التركية على بلحاج أن تتم إحالة الدروع بالكامل إلى جيش داعش ليبيا بشرط انضمام باقي الفصائل الأخرى بعد استكمال العمل، وهو القضاء على عملية الكرامة؛ لكي يكونوا نواة لفرع رسمي لدولة داعش في ليبيا مستقبلاً.

وتتركز الخطط بشكل كبير على استقدام من كان في سوريا من الشباب الذين تم تجنيدهم في السابق من قبل بلحاج والحاراتي في سوريا تحت لواء الأمة، وهو لواء شكله المهدي الحاراتي، وانضم إلى جبهة النصرة التابعة للقاعدة، وانشق بعضهم واتجهوا إلى داعش، وسيتكفل الحاراتي بجمعهم من جديد تحت هدف قتال موحد وهو عملية الكرامة، وسيتم ذلك بعد اجتماع متوقع أن يتم في تركيا مع بعض قادتهم. كما كشف التقرير أن خالد الشريف وكيل وزارة الدفاع الليبية الإخواني حضر اجتماعات بلحاج مع المجموعة الأولى والثانية، وحضر اجتماعات الصلابي، وله دور مهم في جلب الأسلحة من أوروبا الشرقية، وعلى

اتصال دائم مع محمد بلحاج شقيق عبدالحكيم بلحاج، الذي عين كملحق عسكري في صربيا، وخالد الشريف يملك معلومات كاملة وقوائم عن أسماء الضباط في طرابلس، وعن عائلاتهم وهواتفهم تحت التنصت. وأكد التقرير أن خالد الشريف أبلغ الأتراك وجماعته بأن الجزء الأهم من المشروع هو السيطرة على الغرب الليبي بغرض إرباك المشهد في الشرق، ووضع خليفة حفتر تحت الضغط؛ للانقضاض عليه في الوقت المناسب، وأن الأتراك منزعجون جدًا من داعش المتواجدة على حدودهم مع سوريا والعراق، ويريدون إبعاد ما يمكن إبعاده من هذه العناصر المتطرفة إلى ليبيا، ومستعدون لتوفير كل الإمكانات لهذا الغرض، وهذا يعني بأن المخابرات التركية ربما ستقنع عناصر أجنبية باللحاق بزملائهم إلى ليبيا. ويشار أن عبد الحكيم لخويلدي أو عبد الحكيم بلحاج، أحد أبناء الحركة الإسلامية بليبيا، واحد من شبان الجهاد الأفغاني الذين غادروا ليبيا سنة ١٩٨٨ إبان تصاعد العداء ضد السوفييت في العالم خلال حربهم ضدّ الأفغان. واستغرقت رحلة الهروب من ليبيا بلحاج إلى المرور بحوالي ٢٠ دولة من أبرزها باكستان وأفغانستان وتركيا والسودان، رافق خلالها بعض أمراء الجهاد، وعلى رأسهم عبد الله عزام. عُرف عن عبد الحكيم بلحاج انتماؤه المبكر إلى التيار الإسلامي وجماعة الإخوان قبل أن يؤسس بنفسه الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة التي تزعمت معارضة حكم العقيد القذافي.» [٨٦]

وفيما يبدو أنه تحرك مخابراتي تركي سريع للرد على الاتفاق المصري اليوناني القبرصي على إدارة مشروعات التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي شرق البحر الأبيض المتوسط، كانت أن فوضت الحكومة التركية قواتها البحرية بالتطبيق الكامل لقواعد الاشتباك التي تم تعديلها مؤخرًا في مواجهة التوتر

86- http://www.dostor.org/641584, 8/7/2014

المتصاعد بين الدول الساحلية التي تشمل تركيا وقبرص اليونانية ومصر وإسرائيل، وذلك بعد يومين من القمة الثلاثية المصرية اليونانية القبرصية التي عقدت في القاهرة يوم ١١/٨ /٢٠١٤، ودعت فيها الدول الثلاث أنقرة إلى تجنب القيام بأعمال استفزازية في شرق البحر المتوسط.[٨٧]

حيثُ تلى ذلك التفويض تنفيذ حادث هجوم إرهابي على لنش صواريخ تابع للقوات البحرية المصرية في يوم ٢٠١٤/١١/١٢ بعد خروجه من قاعدة بورسعيد البحرية فجرًا، من قبل عناصر إرهابية مسلحة في عرض البحر المتوسط، ٤٠ ميلاً بحريًا شمال ميناء دمياط، أثناء تأديته نشاطًا تقليديًا يوميًا، في البحر المتوسط، ضمن عمليات التأمين التي تقوم بها القوات البحرية لحماية السواحل المصرية والمياه الإقليمية والاقتصادية. حيثُ فوجئ طاقم اللنش المكون من ١٣ من رجال القوات البحرية ما بين ضباط وصف ضباط وجنود أثناء القيام بمهمة التأمين، بحصار رباعي من بلنصات صيد كبيرة، من جميع الاتجاهات على أجناب لنش الصواريخ، وبدأت العناصر الإرهابية الموجودة على بلنصات الصيد – والتي تقدر أعدادها بأكثر من ٦٥ مسلحًا – بإطلاق النار المكثف على اللنش بعد حصاره، بالإضافة إلى استخدام الصواريخ المحمولة على الكتف، التي تم توجيهها إلى لنش الصواريخ المصري. واشتبك طاقم لنش الصواريخ مع المجموعات الإرهابية المسلحة التي هاجمته، وتم إبلاغ قيادة القوات البحرية بالموقف وطلب النجدة وسرعة التعامل مع العناصر الإرهابية، وظل رجال البحرية يقاتلون لفترة طويلة في معركة غير متكافئة مقابل أكثر من

87_ http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=10112014&id=50e0fb7b-48c9-48bf-a2a8-01245f22b7a5, 14/11/2014

٦٥ مسلحًا يوجهون نيرانهم تجاههم. وبعد تلقى قيادة القوات البحرية طلب النجدة من لنش الصواريخ، تحركت طائرات مقاتلة ومروحيات مسلحة بتوجيهات من القيادة العامة لتدمير العناصر الإرهابية العدائية التي هاجمت الوحدة البحرية، وتمشيط محيط منطقة الحادث بشكل كامل، والقبض على منفذي الحادث، ومعاونيهم. وقامت القوات المعاونة بتصفية أكثر من ٣٠ مسلحًا وضبطت ٣٢ آخرين. وتدمير ٤ قوارب من المجموعات المسلحة، وأن عمليات البحث والإنقاذ أسفرت عن نقل ٥ مصابين من عناصر القوات البحرية، وتم نقلهم إلى المستشفيات العسكرية لتقديم الرعاية الطبية اللازمة لهم ومازال هناك ٨ أفراد في عداد المفقودين، وجار البحث عنهم.

وقالت مصادر مطلعة لجريدة اليوم السابع: «(إن أجهزة مخابرات دولية مسئولة عن التخطيط والتدبير لهذا الحادث النوعي غير التقليدي، ووفرت المعلومات اللازمة عن تحركات القوات، وأمدت الإرهابيين بالسلاح اللازم والتخطيط الذي يكفل نجاح العملية الإرهابية)، مؤكدة: (أن العملية الإرهابية التي تمت كانت على درجة كبيرة من الاحترافية، ولا يمكن لمجموعات إرهابية عادية القيام بها، ولابد أن تكون العناصر المنفذة على خبرة كافية بأساليب القتال البحري، والتعامل مع الأهداف البحرية بكفاءة عالية)، موضحًا: (أن المنفذين تلقوا تدريبات عالية على هذا النوع من العمليات الإرهابية). وأوضحت المصادر: (أن منفذي الحادث عاونتهم عناصر أجنبية، ورصدوا تحركات القوات من فترة طويلة، خاصة أن عمليات المرور التي يقوم بها اللنش، عمليات تقليدية روتينية يقوم بها بشكل يومي في نطاق قاعدة بورسعيد البحرية)، موضحة: (أن التحقيقات مع العناصر المتورطة سوف تكشف الكثير من التفاصيل عن الحادث، والممولين له، ولأي الجماعات الإرهابية تنتمي المجموعات المقبوض عليها، بالإضافة إلى تحريز كل ما تم ضبطه مع العناصر

الإرهابية التي تم تصفيتها خلال الضربات الجوية، والتعرف على نوعية الذخائر والأسلحة التي تم استخدامها في الهجوم على اللنش البحرى).». ٨٨

وفي رواية أخرى عن ملابسات الحادث الإرهابي، نسبت جريدة إلكترونية في بيروت إلى مصادر من قاعدة بورسعيد البحرية، «أن: (قائد اللنش المقاتل ٦ أكتوبر، الضابط أحمد عامر، قد أخفى فيه خمسة أشخاص قبل الإقلاع من قاعدة دمياط العسكرية. وبعد تحرك اللنش بقليل، قام قائده بمعاونة الخمسة المتسللين بتصفية الطاقم كاملاً بضباطه وجنوده. وحين ظهر وصول اللنش إلى المياه الإقليمية على رادار القاعدة، حاولت مراقبة القاعدة التواصل معه عبر اللاسلكي بالنداء على القارب باسمه: ٦ أكتوبر، فكان الرد بأنه ما من ٦ أكتوبر، بل هو لنش دولة الخلافة الإسلامية. وتضيف المصادر: (فور سماعهم كلمة الدولة الإسلامية تم إرسال لنش مقاتل مماثل للمخطوف، يسمى ٢٥ أبريل، لكن أحمد عامر كان يعرف أن هذه القطعة مصابة بعطل في مدفعها، فلما رآها بدأ الاشتباك معها. وحين عجز الإمداد البحري عن ملاحقة اللنش المختطف لابتعاد المسافة، أرسلت القاعدة طائرات مقاتلة من طراز إف – ١٦ تتعقبه في المياه الإقليمية، فحاول لنش ٦ أكتوبر المختطف صد هجومها بمدافعه المضادة للطائرات، لكن الطائرتين نجحتا في تدميره).

وأشارت المصادر إلى أن (الاشتباكات استمرت من الساعة ٩ إلى الساعة ١٠:٣٠ صباحًا، ثم وصلت القطع البحرية الأخرى، وبدأت في انتشال الجثث والبحث عن المفقودين، كما تم قصف ثلاثة مراكب للصيد واعتقال منْ فيها).

وقالت مصادر مقربة من تنظيم الدولة الإسلامية: (إن العملية تم تنفيذها بمجموعة مصرية مبايعة لأبي بكر البغدادي بالتعاون مع النقيب أحمد عامر، وأن الهدف القتالي من العملية كان مزدوجًا؛ الأول قصف زورق بحري آخر

88-http://www.youm7.com/story/2014/11/13/1949494/التفاصيل_الكاملة_للهجوم_الإرهابى_على_لنش_صواريخ_القوات_البحر#.VGaV3TSsWI4, 13/11/2014

ينقل ٢٠٠ جندي إلى سيناء كبديل للطرق البرية غير المؤمّنة، ثم الثاني وهو التوجه باللنش المختطف لمهاجمة لنش حرس حدود إسرائيلي بهدف اختطاف طاقمه للتفاوض بهم على إطلاق سراح الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال. وهي الخطة التي يبدو أنها قد فشلت بسبب عدم توقعهم التعامل السريع معهم بالطيران الحربي.). [٨٩]

إلا أن التحقيقات المستمرة مع الإرهابيين المقبوض عليهم، بدأت تشير إلى التورط التركى فى العملية، حيث أكد مصدر أمنى «أن عددًا من الإرهابيين المتورطين فى الهجوم على لنش القوات البحرية، قد اعترفوا بعد إلقاء القبض عليهم، بأنهم خططوا لخطف اللنش العسكرى والسفر به إلى تركيا. وأن الهدف من وراء العملية الإرهابية هو مساومة القوات المسلحة للإفراج عن الرئيس المعزول محمد مرسى وآخرين.
وأشار المصدر إلى أن الجهات السيادية تواصل التحقيق مع باقي المتهمين لتحديد الجهات المتورطة في الحادث. ». [٩٠]

89- http://www.3rabmirror.com/23182/صحيفة-تقدم-رواية-جديدة-للهجوم-على-لنش-ا, 14/11/2014
90- http://www.onmasr.com/egypt/70958, 14/11/2014

الخاتمة

يتضح من التحليل السابق أن النظام السياسي التركي بقيادة أردوغان ورئيس وزرائه الحالي أحمد أوغلو خططا ونفذا سياسة خارجية تركية في سياق أزمة تقسيم الشرق الأدنى التي يجري تنفيذها الآن، بطريقة برجماتية وليس واقعية. فقام النظام السياسي التركي منذ عام ٢٠١٠ بتحويل سلوك الدولة التركية بشكل صريح؛ ليكون إقليميًا طبقًا لرؤية جيوبولتيكية تاريخية، تم الترويج لها داخليًا بالمجتمع التركي وإقليميًا لدى الشعوب العربية والإسلامية، وهي استعادة عظمة الخلافة الإسلامية وتحقيق القيادة والهيمنة على التيار السني إقليميًا.

ونظرًا لحذر النظام السياسي التركي من التورط العسكري المباشر في الصراع الإقليمي، فقد وظّف قدراته غير المباشرة المرتبطة بموقعه الإستراتيجي وعلاقاته الديموجرافية مع دول الجوار؛ لتسهيل عملية إدارة الصراع الإقليمي لمصلحة القوى الكبرى الولايات المتحدة الأميركية وحلافائها الدوليين والإقليميين سواء في سوريا أو العراق، فأصبحت تركيا منطقة مرور وترانزيت ودعم لوجستي وسياسي واقتصادي لأتباع وأنصار هذه القوى، وذلك في مقابل أن تهنأ تركيا في النهاية بحل حاسم للمشكلة الكردية وضمان الاشتراك في عملية تقسيم العراق وسوريا، والحصول على مناطق جغرافيا؛ لتتبع الحكم التركي المباشر، تستعيد بها بعضًا من نفوذ الدولة العثمانية المنقضية، كما أن نجاح التقسيم الإقليمي لمنطقة الشرق الأدنى من خلال استخدام رأس حربة سنية جهادية بإشراف تركي كلي، سيُعيد فورًا أمجاد الولاية والإمارة الإسلامية التابعة إلى النفوذ الإقليمي التركي، في مواجهة القوى الأوروبية والآسيوية؛ واستباقًا

لتحرير القوى الفارسية من عقال المفاوضات النووية، وهو الأمر الذي بات قريبًا، وعلى الحدود التركية.

وكانت داعش بأصولها السنية العراقية هي المبتغى أو الفرصة بالنسبة للنظام السياسي التركي، فتم دعمها ورعايتها من خلال النظام السياسي التركي؛ لتنفيذ الأعمال العسكرية وتحقيق الأهداف الإستراتيجية واحدة تلو الأخرى؛ لتحقيق عملية الفصل والتقسيم السني في المنطقة. وبذلك تجنب النظام السياسي التركي عدم توريط الجيش التركي مباشرة في الصراع الإقليمي، وتم استبداله بالاعتماد على النشاط المخابراتي لتسيير الأمور.

وقد ساعد هذا السلوك السياسي أردوغان؛ ليتجنب تقديم التنازلات السياسية إلى الجيش، مما يمكن أن يضعف موقفه السياسي بعد انتهاء الصراع؛ لأن المكسب سيكون مردوده للجيش وجهوده وليس النظام السياسي.

إلا أنه نظرًا لتطور الأحداث الإقليمية، والتي كانت في غير صالح الرؤية العثمانية لأردوغان ورئيس وزرائه، وأنه تم انهزام التنظيم الإخواني في دول الربيع العربي، وتحول حلم بعث الخلافة الإسلامية؛ لينحصر في محاولات الآن يائسة تبذلها تركيا لحل الأزمة الكردية في مواجهة تغيير إستراتيجي حاد في التوجهات الأميركية والأوروبية نحو القضاء بجدية على داعش، في سياق تنفيذ تسوية إقليمية شاملة لأزمة إيران والعراق وسوريا وفلسطين، وذلك قبل الوصول إلى اللحظات الحاسمة لبدء الإعداد للانتخابات الرئاسية الأميركية الجديدة، والتي ستذهب بعيدًا عن الحزب الديمقراطي لأوباما، في حالة استمرت الصراعات الإقليمية في الشرق الأدنى وأوكرانيا معلقة، ومرتبطة بعضها بدون

حل، وقابلة للانفجار مولدة حربًا عالمية في أي لحظة، ترتبط بحسابات إستراتيجية خاطئة يقودها أحد الأفراد أو النظم السياسية ذو التوجهات الجيوبوليتيكية في أية دولة إقليمية.

وفي النهاية سيعود رجب طيب أردوغان؛ ليقول إن الدولة لا دين لها، كما اعتاد أن يقولها قبل أن يتطلع إلى بعث الخلافة العثمانية، ويخطط أن يكون في كل جامعة حكومة (٨٠ جامعة) جامع.



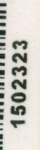


هذا الكتاب

تغيرت الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠٨، فتحولت لإدارة مصالحها في المنطقة، لتكون أكثر اعتمادا علي تكوين وخلق الحلفاء، أو العملاء الإقليميين الذين يقومون ويهتمون بأنفسهم، بإنجاز المهام المطلوبة، والخطط المتفق عليها في داخل كل دولة وإقليم، بينما تقوم الولايات المتحدة بترويض النظم السياسية القائمة بالدول، والعمل علي إضعافها من الخارج بتنفيذ وتفعيل حزم الضغوط الدولية، عليها، سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو عسكرية، وعلي أثر هذا التغيير في الاستراتيجية الأمريكية تعدلت الأدوار وتغيرت الرؤى لكل القوي الإقليمية الفاعلة ومنها تركيا فتغيرت سياستها الخارجية، ومواقفها تجاه القوة الإقليمية المناوئة، أو الحليفة، سواء كانت دول أو تنظيمات غير رسمية لتتحول العداوة إلي صداقة والعكس.

وقد أعطي هذا التغيير الأمريكي الفرصة للقيادة السياسية التركية لتستعيد وتستحضر النزعة الجيبولوتيكية الإقليمية التاريخية لتركيا، فتعود تركيا العثمانية من الماضي علي يد حزب العدالة والتنمية، ولتكون داعش هي الوسيلة الأهم لتحقيق أهدافها الإقليمية في المدى القصير والمتوسط .

وقد تحولت استراتيجيه تركيا في صياغة سياساتها الخارجية نحو دول الجوار بالشرق الادني، لتكون صراعية هجومية، بدلا من استراتيجية صفر مشاكل مع الجيران، فحالة التوافق الظاهري في العلاقات الإقليمية او الدولية التركية، هي خطوة تكتيكية من تركيا تسمح لها بالمناورة، وتمكنها من تطوير الصراع لتحقيق أهدافها الجيبولوتيكية، وهذا يتم في ظل وجود قيود دولية شديدة، وأزمات إقليمية ممتدة في منطقة الشرق الأدني بفلسطين وسوريا والعراق وإيران.



I.S.B.N 978-977-276-806-6
